من الدستور الإلهي

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

{هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ 7 رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ} [آل عمران: 7، 8].

{أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ 62 ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ 63 لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ} [يونس: 62 - 64].

{يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ} [المائدة: 35].

* * *

من مشكاة النبوة

1 - عن عائشة رررا قالت: فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». رواه مسلم.

2 - وعن أبي هريرة ررر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أراد أحدنا أن ينام أن يضطجع على شقه الأيمن، ثم يقول: «اللهم رب السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين وأغننا من الفقر». رواه مسلم.

3 - وعن أبي هريرة ررر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه». رواه البخاري.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رحمة الله للعالمين، وحجته على الناس أجمعين، سيدنا وإمامنا وأسوتنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فهذه فصول في العقيدة، تتضمن جملة من الأمور التي كثر - ولا يزال يكثر - فيها التنازع بين الاتجاهات والطوائف الإسلامية المختلفة، ما بين الغلاة والمقصرين.

وقد شرحت فيها أربعة أصول من الأصول العشرين للإمام الشهيد حسن البنا - عليه رحمة الله - اجتهد فيها أن يقول كلمة موجزة وحاسمة في هذه الأمور التي اختلف فيها السلف والخلف، وتنازع فيها الصوفية والسلفية؛ لاختلاف مشرب كل منهما من ناحية، ولاختلاف الموقف من الالتزام بظواهر النصوص، أو الجنوح إلى تأويلها جزئيا أو كليا.

وهذه الأصول هي: الأصل العاشر، والأصل الثالث عشر، والأصل الرابع عشر، والأصل الخامس عشر.

والأصل العاشر هو الذي احتل مساحة أوسع في هذا الجزء؛ لأنه يتضمن موضوعا طال فيه النزاع بين السلفيين وغيرهم، وهو ما يتعلق بما يسمى «آيات الصفات وأحاديث الصفات»، والمراد بها: الصفات الخبرية التي

تحمل ما قد يوهم مشابهة الله تعالى لخلقه في التركيب، مثل: الوجه، واليد، واليدين، والأيدي، والأصابع، والقدم، والساق، والعين، والأعين، والجنب، والحقو، والصورة، وغيرها مما توصف به الأجسام الحادثة المخلوقة.

ومثل: الأفعال والحركات التي هي من لوازم الحدوث، مثل: المجيء، والإتيان، والنزول، والاستواء.

وكذلك ما يدل على التحيز في جهة، مثل: الفوقية، والعلو، وأنه في السماء.

وأيضا: ما يدل على انفعالات عند المخلوقين، مثل: الرحمة، والنقمة، والمحبة، والكره، والرضا، والغضب، والضحك، والعجب، والفرح.

وقد اخترنا في هذه الأمور منهجا وسطا، قد لا يعجب بعض إخواننا السلفيين، الذي تعصبوا لرأي واحد لا يتنازلون عنه، ولا يتساهلون فيه.

وقد أطلنا النقل في هذه القضية لنجليها للباحث والقارئ المنصف الذي يريد أن يعرف الحقيقة، دون عصبية لرأي قديم، أو عبودية لفكر جديد، وناقشنا شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي أعترف له بالإمامة في سائر علوم الإسلام وآخذ عنه، وأقتبس منه، ولكني أراه في هذا الموضوع متشددا غاية التشدد، وهو - على كل حال - بشر غير معصوم.

قد رأيت - كما رأى الإمام البنا - أن الخلاف بين السلف والخلف في هذه القضية ليس بالحدة والعمق والسعة التي يتصورها - أو يصورها - الكثيرون ممن يتناول هذه القضية بالبحث.

ولو تأمل كل فريق وأنصف لوجدوا أن ما يجمعهم أكثر مما يفرقهم.

فهذا ما يتعلق بالأصل العاشر.

والأصل الثالث عشر: كان موضوعه الأولياء وما لهم من كرامات، وهو موضوع كثر فيه الخلط والخبط، وضاعت فيه الحقيقة بين الإفراط والتفريط، وقد كان موقف الإمام البنا فيه وسطا كعادته، وكذلك كان شرحنا يأخذ هذه الوجهة المعتدلة، فلم يغل في الإثبات كما غلا الكثيرون في إثبات الكرامات والتوسع فيها، حتى كأن الكون أصبح عجينة لينة في يد من سموهم الأولياء، فلم يعد يخضع لسنن ولا قوانين، كما لم نغل في النفي، كما غلا المعتزلة قديما، الذين أنكروا الكرامات لاعتبارات ذكروها، وقد ناقشناها ورددنا عليها، ومثلهم في عصرنا: العقلانيون الجدد، الذين لا يؤمنون بالخوارق معجزة لنبي، ولا كرامة لولي، بل لعلهم لا يؤمنون أصلا بنبي ولا ولي، وجلهم من المتغربين الذين جعلوا من الغرب قبلة لهم، وجعلوا من فلاسفته ومفكريه أئمة لهم، يقلدون مذاهبهم، ويتعصبون لهم، أكثر من تعصب المقلدين عندنا لمشايخهم.

والأصل الرابع عشر: قريب من إطار الأصل السابق، فهو يتضمن تصحيح الاعتقاد والسلوك حول القبور وأهلها المقبورين فيها، وبعض الخرافات والمبتدعات الشركية المتعلقة بها، سواء ما يتعلق ببنيانها، وإضاءتها، وسترها والصلاة عندها، والاستعانة بالمقبورين فيها، ودعائهم، ونحو ذلك من المنكرات، والتفريق بين الزيارة الشرعية والزيارة البدعية لها، وضبط أحكامها وفقا لما جاءت به النصوص في شأنها، وخصوصًا من السنة النبوية.

والأصل الخامس عشر: يتعلق بمسألة «التوسل» بالنبي صلى الله عليه

وسلم ، وبغيره من الأنبياء، والملائكة، والصالحين من أولياء الله، أي: يسأل الله تعالى حاجته متوسلًا بجاه هؤلاء أو أحدهم عند الله تعالى، أو بحقه على الله ـ جل جلاله. فالمتوسل إليه والمدعو هو الله تتت، ولكن الخلاف في المتوسل به، ولذا قال الأستاذ البنا: إنه من مسائل العمل والفروع، وليس من مسائل العقيدة، وهذا حق، وقد نقلنا مثله عن الإمام محمد بن عبد الوهاب نفسه، وعن بعض السلفيين الأقحاح مثل: الشيخ الألباني، فلا معنى للإنكار على الإمام البنا.

وقد بينا التوسل المشروع، والتوسل غير المشروع، بإيجاز غير مخل، يكفي القارئ، ويهديه إلى سواء السبيل.

ولم نراع الترتيب في هذا الجزء في الأصول كما وردت في متن المؤلف ـ أعني الإمام البنا: ـ فقد تركنا الأصل الحادي عشر والثاني عشر؛ لأنهما في غير موضوع العقيدة، وسنتحدث عنها في الجزء القادم ـ إن شاء الله.

وهذه نصوص الأصول الأربعة التي ألقينا الضوء عليها في هذا الجزء السادس:

«الأصل العاشر: معرفة الله تعالى، وتوحيده، وتنزيهه: أسمى عقائد الإسلام، وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة، وما يتعلق بذلك من المتشابه: نؤمن بها كما جاءت، من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ}** [آل عمران: 7].

الأصل الثالث عشر: ومحبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم: قربة إلى الله تنت، والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ} [يونس: 63]، والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشرعية، مع اعتقاد أنهم - رضوان الله عليهم - لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلا عن أن يهبوا شيئا من ذلك لغيره.

الأصل الرابع عشر: وزيارة القبور أيا كانت سنة مشروعة بالكيفية المأثورة، ولكن الاستعانة بالمقبورين أيا كانوا ونداءهم لذلك وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشييد القبور، وسترها، وإضاءتها، والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سدا للذريعة.

الأصل الخامس عشر: والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة. انتهى.

ونختم بالدعاء المأثور: «اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه». آمين.

الدوحة: رمضان 1425هـ

نوفمبر 2004م

الفقير إلى الله تعالى

يوسف القرضاوي

* * *

الأصل العاشر
آيات الصفات وأحاديثها
بين السلف والخلف

* * *

الأصل العاشر
آيات الصفات وأحاديثها
بين السلف والخلف

قال الإمام الشهيد حسن البنا في أصوله العشرين:

معرفة الله تتت، وتوحيده، وتنزيهه: أسمى عقائد الإسلام. وآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وما يليق بذلك من المتشابه[1]: نؤمن بها كما جاءت، من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا}** [آل عمران: 7].

ما يتضمنه هذا الأصل من العقائد:

ركز هذا الأصل على جملة معان أو أصول أساسية في العقيدة الإسلامية التي هي أساس البناء الإسلامي، فالإسلام عقيدة وعمل، والعقيدة أصل، والعمل فرع عنها، أو هي بذرة والعمل ثمرة لها. وبدون العقيدة - التي يعبر عنها القرآن والسنة بـ«الإيمان» - لا يقبل عمل من صاحبه، ولذا قال تعالى: **{وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا}** [النور: 39].

---

(1) في الأصل: من «التشابه» وأعتقد أنها غلطة مطبعية قديمة، تناقلتها الطبعات بعضها عن بعض، حتى في حياة الإمام الشهيد نفسه، ولم يلتفت إليها أحد ليصححها، وأعتقد أن الصواب: «المتشابه»، أي: أنها تدخل في المتشابه المقابل للمحكم، وهذا أمر معروف.

وقال تعالى: {مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ} [إبراهيم: 18].

هذه الأصول أو المعاني الرئيسة في العقيدة التي أشار إلى أهميتها هذا الأصل تتركز في ثلاث عقائد:

الأولى: معرفة الله الخالق المنعم المعبود، الذي دلت كل الدلائل على وجوده من الفطرة والعقل وآيات الكون: {أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ} [إبراهيم: 10]، كما دلت على اتصافه تعالى بالعلم الشامل، والحكمة البالغة، والقدرة المطلقة، والمشيئة النافذة.

والثانية: توحيده سبحانه، فهو الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد، وهو الذي لا يستحق العبادة غيره، ولا يستعان إلا به: {إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ} [الفاتحة: 5].

والثالثة: تنزيهه تعالى عن كل نقص لا يليق بكماله الأعلى، ومن ذلك: مشابهته لخلقه في ذاته أو صفاته أو أفعاله: {لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ} [الشورى: 11].

ثم فرع الأستاذ البنا على ذلك: الموقف مما عرف باسم «آيات الصفات وأحاديثها»، وما وقع فيها من خلاف طويل بين الأثريين والمتكلمين، أو بين السلف والخلف، رجح فيها نهج السلف، والإيمان بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل، وأيضا من غير تشبيه ولا تمثيل، كما يقول السلف، وسنعرض لذلك بتفصيل - إن شاء الله.

معرفة الله تعالى:

خلق الله تعالى الخلق ليعرفوه سبحانه بأسمائه الحسنى، وصفاته العليا،

متصفا بكل كمال، منزها عن كل نقص، فإذا عرفوه عز وجل كما ينبغي أن يعرف، توجهوا إليه بالعبادة التي لا يستحقها أحد غيره، ولا يتقرب بها إلا إليه، وحمدوه تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

يقول تعالى في كتابه: **{ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا}** [الطلاق: 12].

فهذا التعليل باللام **{لِتَعۡلَمُوٓاْ}** دليل على أن العلة الغائية من خلق هذا العالم علويه وسفليه هي معرفته سبحانه بأسمائه وصفاته، التي ذكر منها في هذا المقام: القدرة الشاملة، والعلم المحيط.

وهذه الآية تغنينا عن الاستدلال بالحديث القدسي الموضوع الذي يذكره كثير من كتب التصوف، وهو أن الله تعالى يقول: «كنت كنزًا خفيًّا، فأحببت أن أعرف، فخلقت الخلق ليعرفوني»[2].

وما نقل عن الشيخ محيي الدين بن عربي أنه قال: صح هذا الحديث عندنا كشفا، وإن لم يصح سندا: مرفوض شرعا؛ لأن الأمة قد أجمعت على أن الحديث لا يقبل إلا إذا رواه الثقة - العدل الضابط - من مبدأ السند إلى منتهاه حتى يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وجاء عن بعض علماء السلف في تفسير قوله تعالى: **{وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ**

---

(2) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: «هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا» (122/18).

وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} [الذاريات: 56]، قال: ليعرفون[3]، ففسر العبادة بالمعرفة، ولعل المقصود بذلك: أن العبادة لا تكون إلا بعد المعرفة، فلا يتصور أن يعبد الإنسان من لا يعرفه، فمرتبة المعرفة قبل مرتبة العبادة.

والمراد بالعلم أو المعرفة هنا: العلم المقدور للبشر، واللائق بهم، وليس العلم المحيط بالذات الإلهية وصفاتها، فإن الفاني لا يعرف حقيقة الباقي، والمحدود لا يحيط بغير المحدود، والمخلوق لا يمكنه الإحاطة بحقيقة الخالق.

وإذا كان الإنسان لم يستطع أن يدرك الكثير من حقائق الكون المادية، وإنما عرف آثارها، مثل: الحياة، والكهرباء، وغيرها، فكيف بالرب الأعلى، والخالق الأعظم - جل جلاله؟

ولهذا قال تعالى: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا} [طه: 110].

وهذا ما اعترف به كبار رجال الفكر، وأساطين علم الكلام والفلسفة، بعد أن خاضوا هذا البحر العميق، بل غاصوا فيه، حتى أوشك أن يبتلعهم، لولا أن من الله عليهم بلطفه فأنجاهم، وأقروا بعجزهم عن الاستمرار فيه.

وعبر عن ذلك العلامة الشهرستاني بقوله:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها   وقلبت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر   على ذقن، أو قارعًا سن نادم!

---

(3) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (239/4) في تفسير الآية المذكورة.

توحيد الله تعالى:

والضلالة التي وقع فيها معظم البشر ليست هي جحد وجود الله، بل هي الشرك به سبحانه، فقد عبدوا معه أو من دونه: آلهة أخرى، زعموا أنها تقربهم إلى الله زلفى، أو أنها تشفع لهم عند الله تعالى.

فالإلحاد وإنكار الألوهية قليل، بل نادر، بل شاذ، على مدار التاريخ، والملحدون الجاحدون قلة لا يقام لهم وزن، تمثل الشذوذ الذي يثبت القاعدة. أما «التأليه» أعني: الاعتقاد بقوة غيبية عليا ترجى وتخشى، ويتوجه إليها بالدعاء والابتهال، فهو أمر مشترك بين الأمم كافة، متحضرها وباديها، أبيضها وأسودها، وهذا ما أثبته الكثيرون من المهتمين بدراسة الدين وتاريخه.

قال أحد المؤرخين: لقد وجدت في التاريخ مدن لا حصون ووجدت مدن بلا مدارس، ووجدت مدن بلا قصور، ولكن لم توجد أبدا مدن بلا معابد!

كانت المعابد موجودة في المدن دائما، في كل عصر، وفي كل قطر، ولكن المهم: من هو المعبود فيها؟

إن الذي سقط فيه البشر من قديم هو الشرك، وهو الآفة الكبرى، وإن أول ما يحتاج إليه البشر هو التوحيد، وبهذا بعث الله رسله، وأنزل كتبه.

توحيد الربوبية «الخالقية» وتوحيد الإلهية «العبادة»:

والتوحيد نوعان:

توحيد الربوبية وأنا أؤثر أن أسميه «توحيد الخالقية»، بمعنى: اعتقاد أن الخالق واحد لا شريك له، في خلق السماوات والأرض، أو خلق الناس، فهو

الخالق الرازق المنعم المدبر للأمر كله.

وهذا التوحيد قل من ينكره، إلا الملاحدة الماديون الذين يقولون: ليس صوابا أن الله خلق الإنسان، بل الصواب أن الإنسان هو الذي خلق الله! أي: هو الذي اخترع فكرة الألوهية، لأهداف شتى.

وجمهور الناس يعترفون بهذا التوحيد، ومنهم مشركو العرب في الجاهلية، إذ لم يكونوا يجحدون الله أو ينكرون خالقيته للعالم، وربوبيته للكون: **{وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ}** [العنكبوت: 61]، **{قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ}** [يونس: 31].

ومع اعترافهم هذا عبدوا الأصنام مع الله، وقالوا: **{مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ}** [الزمر: 3]، **{وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ}** [يونس: 18].

التوحيد الذي دعا إليه الرسل:

لهذا كانت البشرية في حاجة إلى النوع الآخر من التوحيد، وهو توحيد العبادة أو توحيد الإلهية، وهو: إفراد الله تعالى بالعبادة والاستعانة به فيما وراء الأسباب، فلا يعبد إلا هو، ولا يستعان إلا به: **{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}** [الفاتحة: 4].

ولهذا كانت مهمة رسل الله في الدرجة الأولى: دعوة الناس إلى التوحيد، ولا سيما توحيد العبادة، لا الاعتراف بوجود الله تعالى، فلم يكن ذلك موضع

شك أو جدل لدى أممهم، وكانت مهمتهم مقاومة «الشرك» لا مقاومة «الإلحاد».

وكان النداء الأول في كل رسالة: «يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره» نادى بذلك نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم من رسل الله المكرمين.

وقال تعالى مخاطبًا خاتم رسله: **{وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ}** [الأنبياء: 25]، **{وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ}** [النحل: 36].

هاتان الكلمتان: اعبدوا الله، واجتنبوا الطاغوت، هما أساس تحرير البشر من العبودية لغير الله، العبودية للذات أو للهوى، والعبودية للطبيعة والأشياء، والعبودية للأوهام والأباطيل، والعبودية للبشر من ملوك الدنيا أو رجال الدين، كما وصف الله أهل الكتاب عند بعثة محمد بقوله: **{ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ}** [التوبة: 31].

ولهذا كان رسول الإسلام يختم رسائله إلى قيصر وملوك النصارى بهذه الآية: **{... يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ}** [آل عمران: 64].

تنزيه الله تعالى:

والعقيدة الثالثة التي نبه عليها هذا الأصل هي: تنزيه الله - جل شأنه - عن كل ما لا يليق بكماله، فهو سبحانه متصف بكل كمال، منزه عن كل نقص.

والقرآن يعبر عن اتصافه تعالى بكل كمال بقوله: **{لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ}**

كما في أوائل سورة طه: {ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ}، وكما في أواخر سورة الحشر بعد أن ذكر جملة من أسمائه سبحانه، ثم قال: {هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ} [الحشر: 24]، وكما قال تعالى في سورة الأعراف: {وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ} [الآية: 180].

كما يعبر القرآن عن التنزيه بالتسبيح، ولهذا قالت الملائكة: {سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ} [البقرة: 32].

وقال أولو الألباب الذين يتفكرون في خلق السماوات والأرض: {رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ} [آل عمران: 191].

وقال ذو النون حين التقمه الحوت: {لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ} [الأنبياء: 87].

وختم البخاري جامعه الصحيح بهذا الحديث: «**كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله العظيم، سبحان الله وبحمده**»[4].

والكائنات المخلوقة كلها تشترك في التسبيح بحمد الله تعالى وتنزيهه بلغة لا نفهمها: {تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ} [الإسراء: 44].

ومن أصول التنزيه في عقيدة الإسلام: ألا يوصف الله بالنقائص التي

(4) رواه البخاري في كتاب التوحيد (7563)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء (2694) عن أبي هريرة.

يوصف بها البشر، سواء كانت من أوصافهم الجبلية، مثل: الموت والنوم والنسيان والجهل والندم ونحوها، أو من أوصافهم المكتسبة، مثل: الظلم والكذب وإخلاف الوعد وعدم الوفاء بالعهد ونحوها.

يقول تعالى: **{كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ}** [القصص: 88].

ويقول تعالى: **{ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ}** [البقرة: 255].

ويقول تتت: **{وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا}** [مريم: 64].

ويقول سبحانه على لسان موسى: **{لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى}** [طه: 52].

ويقول جل ثناؤه: **{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ}** [آل عمران: 5].

ويقول عز وجل: **{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ}** [النساء: 40].

ويقول سبحانه: **{وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا}** [النساء: 87].

ويقول: **{وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ}** [التوبة: 111].

ويقول: **{إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ}** [آل عمران: 9] و[الرعد: 31].

ومما نزه الإسلام ربنا عنه: أن يكون له ولد أو والد أو ند أو شريك أو شبيه.

قال تعالى: **{قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ 1 ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ 2 لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ 3 وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ}** [الإخلاص].

{بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ} [الأنعام: 101].

{وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ} [البقرة: 116].

{مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ} [المؤمنون: 91].

{لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ} [الأنبياء: 22].

{قُل لَّوۡ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٞ كَمَا يَقُولُونَ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا 42 سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا} [الإسراء: 42، 43].

{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ} [الشورى: 11].

وما يؤسف له أن تسقط بعض الأديان الكتابية في حفرة التشبيه، فتنسب إلى الله تعالى ما لا يليق به، مما يتصف به المخلوق المحدود الفاني الناقص الضعيف.

وهذا ما وقعت فيه اليهودية، وما نطقت به أسفار التوراة الموجودة اليوم، والتي يؤمن بها اليهود والنصارى جميعا.

فلئن قال النصارى بتشبيه المخلوق بالخالق، لقد قال اليهود من قبلهم بتشبيه الخالق بالمخلوق.

وجاء في التوراة: أن الله يجهل بعض أمور خلقه، وأنه يخلق الشيء ثم يندم عليه! وأنه غار من آدم وخاف منه أن يأكل من الشجرة، وأنه صارع

إسرائيل في ليلة مقمرة، فصرعه إسرائيل وأمسك به، فأبى أن يفلته إلا بعد أن يبارك له ذريته!!

الموقف من آيات الصفات وأحاديثها:

وإذا كان هذا هو شأن التنزيه ومكانته في العقيدة الإسلامية، فما بالنا نجد من النصوص في القرآن والسنة: ما ينسب إلى الله تعالى من الأفعال والأوصاف ما هو مشترك بينه وبين خلقه، مثل: الوجه والعين، واليدين والأصابع، والكف والأنامل، والقدم والساق، والجنب والحقو والصورة وغيرها، ومثل: المجيء يوم القيامة والإتيان في ظلل من الغمام، والنزول إلى السماء الدنيا والاستواء على العرش، وبسط اليد والهرولة ونحوها، ومثل: الغضب والرضا والفرح والضحك والعجب والرحمة والمحبة والبغض ونحوها؟؟ والنصوص التي تشتمل على هذه الأوصاف التي ذكرناها هي التي تسمى «آيات الصفات» أو «أحاديث الصفات». وقد رجح الإمام البنا فيها موقف السلف، كما يراه وكما يفهمه، كما سيأتي، وهو ما يجب أن نخصه بحديث مفصل يليق بأهميته، وبالمعركة القائمة من أجله بين المختلفين فيه من الأفراد والجماعات.

* * *

الاختلاف في آيات الصفات وأحاديثها

عرض الإمام الشهيد لهذه القضية من قضايا العقيدة، وهي تتعلق بقسم «الإلهيات»[5] من أقسام العقائد في الإسلام، وهي لا تتعلق بوجود الله تعالى ولا بواحدانيته، ولا بالصفات الثبوتية المتفق على إثباتها لله عز وجل من العلم والإرادة والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام.

ولكنها تتعلق بما يسمى «الصفات الخبرية» التي وردت في نصوص شرعية تثبت لله تعالى أوصافا توهم مشابهة أوصاف الإنسان، مثل: اليد والقدم والعين والوجه، أو الحركة والانتقال، مثل: المجيء والنزول والاستواء، أو التحيز في جهة، مثل: العلو والفوقية، وكونه في السماء... إلخ، وهو سبحانه منزه عن مشابهة أحد أو شيء من خلقه: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** [الشورى: 11].

وكذلك التي تثبت للخالق أفعالا يشبه ظاهرها أفعال المخلوق، مثل: الضحك والفرح والغضب والعجب والحب والبغض ونحوها.

وإنما عرض الإمام الموضوع من قضايا العقيدة لما وقع فيه - ولا يزال - من خلاف حاد بين الجماعات الدينية بعضها وبعض، تقاذفوا فيه تهم التأثيم، بل التكفير أحيانا، تبعا لاختلاف العلماء قديما في هذه القضية التي يطلقون عليها: آيات الصفات، وأحاديث الصفات، وانقسموا إلى فريقين: سلف

---

(5) يشمل علم التوحيد أو علم العقيدة: أقسامًا أساسية ثلاثة: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات، ويراد بالسمعيات: ما يتعلق بالآخر وعالم الغيب من الملائكة والعرش والكرسي ونحوها.

وخلف، أو أثريين ومتكلمين.

والإمام البنا حجج إنما يعرض في أصوله العشرين القضايا الخلافية، محاولة منه أن يقرب مسافة الخلف بين الفريقين، وأن يحكم بينهما بالعدل، أو يصلح بينهما بالقسط، حيث كان يقصد بهذه الأصول: أن يجمع ولا يفرق، وأن يوحد ولا يشتت.

فما سبب هذا الخلاف الكبير؟ وما أصله؟ ولماذا يشتد ويحتد؟ وهل هناك مبرر لهذه الشدة والحدة؟ وهل أصل الخلاف لغوي أو عقدي؟

لماذا لم يختلف الصحابة فيها؟ بل لماذا لم تظهر في زمنهم هذه إلا شيئا يروى عن أم سلمة؟ وهل اتخذ الخلف موقفا غير موقف السلف تماما؟ وإن كان فلماذا؟ أو لماذا أول الخلف مخالفين السلف؟ وما حقيقة مذهب السلف؟ أهو التفويض وعدم الخوض في التفسير أم هو الإثبات بلا كيف؟ وأي المذهبين أولى بالترجيح؟ ولماذا رجع كبار الخلف المؤولين إلى مذهب السلف في أواخر أعمارهم؟ وإذا رجحنا مذهب السلف فهل نؤثم الخلف المؤولين أو نكفرهم؟ أو نسامحهم ونعذرهم؟ وهل المسافة بين الفريقين بعيدة جدا؟ أو هي قريبة عند التحقيق وترك المراء والشقاق؟

وهل صحيح ما يقال: إن التأويل لازم للفريقين: السلف والخلف؟ وما معنى تأويل السلف وهم يفرون من التأويل؟

وهل أسرف أحد الفريقين أو كلاهما في تصوير مذهبه ومذهب خصومه؟ ومن الذي يمثل مذهب كل منهما حقا؟

أسئلة كثيرة ومهمة تحتاج إلى إجابة شافية بعيدة عن التعصب وضيق

الأفق.

وقبل الإجابة عن هذه الأسئلة يتعين السؤال: هل هذه الآيات والأحاديث المتعلقة بما يسمى «الصفات» من المتشابه أو لا؟

وإذا كانت من المتشابه فهل يفهم المتشابه أو لا يفهم؟ وهل ينزل الله في كتابه شيئا لا يفهم قط؟ وهل المتشابه يعلم تأويله أو لا يعلم؟ وأين الوقف في الآية الكريمة: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا}** [آل عمران: 7]؟ وهل الوقف عند لفظ الجلالة: **{إِلَّا ٱللَّهُ}** أو عند قوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ}**؟ وما معنى: **{تَأْوِيلَهُۥ}**؟

ومتى يجوز تأويل الكلام من الحقيقة إلى المجاز؟ وهل في اللغة مجاز أو لا؟ وبالتالي: هل يوجد في القرآن مجاز؟

للإجابة بتفصيل عن هذه الأسئلة الكثيرة والمثيرة: نستعين بالله ونتوكل عليه، ونسأله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم طريق. فنقول ما قاله موسى سسس: **{رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى 25 وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى 26 وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى 27 يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى}** [طه: 25 - 28]، ونقول ما قاله الراسخون في العلم هنا: **{رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ}** [آل عمران: 8].

وجود المتشابه في القرآن ومعناه:

ومما لا ريب فيه أن في القرآن محكما ومتشابها، وفقا لما صرح به القرآن نفسه في الآية السابعة من سورة آل عمران: **{هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ}**.

هذا مع أن في آية أخرى أثبت القرآن أن آياته كلها محكمة، كما قال تعالى في مطلع سورة هود: {الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}.

ومعنى «إحكامها»: إتقانها وإحسانها، بحيث لا يتطرق إليها أي لون من ألوان الاختلال في اللفظ أو المعنى، في المفردات أو الجمل، في الأخبار أو الأحكام، كما قال تعالى: {وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ} [الأنعام: 115] صدقًا في الأخبار، عدلًا في الأحكام.

كما وصف القرآن في آية أخرى بأنه كله متشابه، كما قال تعالى: {ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ} [الزمر: 23].

ومعنى تشابهه: أنه يشبه بعضه في بلاغته وإعجازه، وروعة تأثيره، وفي صدق أخباره، وعدالة أحكامه، كما قال تعالى: {وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ} [الأنعام: 115]، وكذلك في تناسقه وتناغمه بحيث يصدق بعضه بعضًا[6]، ولا يتناقض بعضه مع بعض: {وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا} [النساء: 82].

فآية سورة آل عمران قد بينت أن في القرآن آيات محكمات وأخر متشابهات، فما معنى الإحكام والتشابه؟ وبالتالي: ما معنى المحكم والمتشابه في القرآن؟

نقل الشيخ مرعي في كتابه «أقاويل الثقات» جملة أقوال العلماء في بيان ذلك:

---

(6) انظر ما قاله القرطبي في تفسير أول سورة هود (10/4).

فقيل: المحكم: ما وضح معناه، والمتشابه: نقيضه.

وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا، والمتشابه: ما احتمل أوجها.

وقيل: المحكم: ما تأويله تنزيله، والمتشابه: ما لا يدرى إلا بالتأويل.

وقيل: المحكم: ما لم تتكرر ألفاظه، والمتشابه: القصص والأمثال.

وقيل: المحكم: ما يعرفه الراسخون في العلم، والمتشابه: ما ينفرد الله بعلمه.

وقيل: المتشابه: الحروف المقطعة في أوائل السور، وما سوى ذلك محكم، وقيل غير ذلك.

وقال جماعة من الأصوليين: المحكم: ما عرف المراد منه، قيل: ولو بالتأويل، والمتشابه: ما استأثر الله بعلمه، كالحروف المقطعة، وهو معنى قول بعضهم: إن المحكم: هو المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والمتشابه: ما يتعارض فيه الاحتمال، ويجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة: كالقرء[7]، وكاللمس[8] المتردد بين المس والوطء، وقد يطلق على ما ورد في صفات الله تعالى مما يوهم ظاهره الجهة والتشبيه، ويحتاج إلى تأويله.

---

(7) وهو متردد بين الحيض والطهر، وانظر: «تفسير القرطبي» (112/3)، و «زاد المسير» (258/1)، والصحيح أنه الحيض كما حققه ابن القيم في «زاد المعاد» (600/5 - 615) بتحقيق الشيخ شعيب.

(8) انظر: «تفسير القرطبي» (223/5)، و زاد المسير» (92/3) بتحقيق الشيخ شعيب.

سر وجود المتشابه في القرآن:

ونبدأ بالإجابة على هذا السؤال: لماذا وجد في القرآن «آيات متشابهات» ولم يكن القرآن كله محكمًا؟

فقد قال تعالى: {**هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ**} [آل عمران: 7].

لماذا أنزل الله هذه الآيات التي يركض وراءها الزائغون؟ يعتمدون عليها، ويتركون المحكمات - وهي أم الكتاب ومعظمه - ابتغاء الفتنة للعقول، وابتغاء التأويل فيما لا يعلمون تأويله، وليس من اختصاصهم تأويله، إنما يريدون تأويله تأويلا يخدم أهواءهم؟

وقد بينا الحكمة من ذلك في كتابنا «كيف نتعامل مع القرآن العظيم؟» ومما ذكرناه هناك:

وقد يسأل سائل بعد ذلك: لماذا جعل الله في كتابه «المتشابه»؟ ولماذا لم يجعله كله «محكمًا»؟

والحق: أن من عرف طبيعة اللغات - وبخاصة العربية - وما فيها من اختلاف الدلالات للألفاظ والجمل، وتنوع الخطاب حسب مقتضى الحال، ما بين الحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والإيجاز والإطناب، وما بين الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، والعموم والخصوص... إلخ.

وعرف طبيعة الإنسان باعتباره مخلوقا مختارا عاقلا مبتلى بالتكليف،

ولـيس كالحيوانــات العجمــاوات، أو الجمــادات المســخرات، ولا كالملائكــة المفطـورين علـى الطاعـات دون اختيـار مـنهم... وأن مـن شـأنه أن يعمـل قـواه وملكاته العقلية.

وعرف طبيعة الدين، وطبيعة التكليف فيه، وهو إلزام ما فيه كلفة ومعانـاة، لما فيه من صقل الإنسان في الدنيا، وإعداده بهذا للخلـود فـي الآخـرة، وترتيـب الجزاء والثواب على هذه المعاناة.

وعرف طبيعة الإسلام الذي يخاطب أولـي الألبـاب، ويريـد تحريـك العقـول لتبحث وتجتهد، وتدرس وتستنبط، ولا تركن إلى الدعة والكسل العقلي.

وعـرف طبيعـة البشر، وتنـوع أصـنافهم، ففـيهم الظـاهري الـذي يقـف عنـد حرفيـة الـنص، وفـيهم الـذي يهـتم بـروح الـنص، ولا يكتفـي بظـاهره، فـيهم مـن يسـلم، وفـيهم مـن يـؤول، فـيهم العقلانــي، وفـيهم الوجـداني... وكـان الخطـاب القرآن للناس جميعا.

فاقتضـت حكمـة الله أن يسـعهم خطابـه، وأن يودعـه مـن البينـات والـدلائل مـا يرشدهم إلى الصـواب، ولكـن بعـد بحـث وجهـد حتـى يرتقـوا فـي الـدنيا، ويثـابوا فـي الآخـرة... والله أعلم[9].

آيات الصفات وأحاديثها:

عـرض الإمـام البنـا لقضـية «آيـات الصـفات وأحاديثهـا» فـي أكثـر مـن موضـع مـن كتاباتـه، ومـن ذلـك مـا كتبـه فـي رسـالته عـن «العقائـد» فصـل فيهـا تفصـيلا حسنا، كشف به بعض اللثام عن الموضوع، قال ـ عليه رحمة الله:

---

(9) من كتابنا: «كيف نتعامل مع القرآن» (ص270، 271) طبعة دار الشروق.

«وردت في القرآن الكريم آيات وفي السنة المطهرة أحاديث توهم في ظاهرها مشابهة الحق تتنت لخلقه في بعض صفاتهم، نورد بعضها على سبيل المثال، ثم نقفي بذكر ما ورد فيها من الأقوال، والله نسأل أن يوفقنا إلى بيان وجه الحق في هذه المسألة، التي طال فيها جدل الناس ونقاشهم إلى هذا العصر، وأن يجنبنا الزلل، ويلهمنا الصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

نماذج من آيات الصفات:

1 - قال الله تعالى: **{كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ 26 وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ}** [الرحمن: 26، 27].

ومثلها كل آية ورد فيها لفظ الوجه مضافا إلى الحق تتنت.

2 - قال الله تعالى: **{وَلَقَدۡ مَنَنَّا عَلَيۡكَ مَرَّةً أُخۡرَىٰٓ 37 إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ 38 أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ فَلۡيُلۡقِهِ ٱلۡيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأۡخُذۡهُ عَدُوّٞ لِّي وَعَدُوّٞ لَّهُۥۚ وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ}** [طه: 37 - 39].

وقال تعالى: **{وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ 36 وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ}** [هود: 36، 37].

ومثلها كل آية ورد فيها لفظ العين مضافًا إلى الله تتنت.

3 - قال الله تعالى: **{إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيۡهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا}** [الفتح: 10]، وقال تعالى **{وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ}** [المائدة: 64].

وقال تعالى: {أَوَ لَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ} [يس: 71].

ومثل ذلك كل آية ذكرت فيها اليد منسوبة إلى الله تعالى.

4 - قال الله تعالى: {لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ} [آل عمران: 28].

وقال تعالى: {وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ} [المائدة: 116].

5 - قال الله تعالى: {ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ} [طه: 5]، ومثلها كل آية نسب فيها الاستواء على العرش إلى الله تتت.

6 - قال الله تعالى: {وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۖ وَيُرۡسِلُ عَلَيۡكُمۡ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا وَهُمۡ لَا يُفَرِّطُونَ} [الأنعام: 61].

وقال تعالى: {ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ} [الملك: 16].

وقال تعالى: {مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمۡكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدٞۖ وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ} [فاطر: 10]. مما يؤخذ منه نسبة الجهة لله تتت.

7 - قال الله تعالى: {**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابٗا مُّهِينٗا**} [الأحزاب: 57].

وقال تعالى: {**وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتۡ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ**} [التحريم: 12].

وقال تعالى: {**كَلَّآۖ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا 21 وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا**} [الفجر: 21، 22].

نماذج من أحاديث الصفات:

وردت في الأحاديث الشريفة ألفاظ كالتي وردت في الآيات السابقة، منسوبة إلى الله تتت: كالوجه واليد، ونحوهما، فنكتفي بالآيت عن ذكرها، وورد في أحاديث كثيرة ألفاظ أخرى من هذا القبيل، منسوبة إلى ذات الله تتت، نورد بعضها، فمن ذلك:

1 - عن أبي هريرة ررر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعا...**» الحديث. رواه البخاري ومسلم(10).

2 - عن أنس بن مالك ررر، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال: «**لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط، بعزتك وكرمك، ولا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقا فيسكنهم فضل الجنة**».

---

(10) رواه البخاري في الاستئذان (6227)، ومسلم في الجنة ونعيمها (2841) عن أبي هريرة.

رواه البخاري ومسلم[11].

3 - عن أبي هريرة ررر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**لله أشد فرحا بتوبة أحدكم من أحدكم بضالته إذا وجدها**». رواه البخاري ومسلم[12].

قولان باطلان في نصوص الصفات:

ثم قال الشيخ حسن البنا:

«انقسم الناس في هذه المسألة على أربع فرق:

1 - فرقة أخذت بظواهرها كما هي، فنسبت إلى الله وجها كوجوه الخلق، ويدًا أو أيديًا كأيديهم، وضحكًا كضحكهم، وهكذا حتى فرضوا الإله شيخًا، وبعضهم فرضه شابًّا، وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة، وليسوا من الإسلام في شيء، وليس لقولهم نصيب من الصحة، ويكفي في الرد عليهم قول الله تعالى: {**لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ**} [الشورى: 11]، وقوله تعالى: {**قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ 1 ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ 2 لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ 3 وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ**} [الإخلاص].

2 - وفرقة عطلت معاني هذه الألفاظ على أي وجه، يقصدون بذلك نفي مدلولاتها مطلقا عن الله تتت، فالله تتت عندهم لا يتكلم ولا يسمع ولا

(11) رواه البخاري في الأيمان والنذور (6661)، ومسلم في الجنة ونعيمها (2848) عن أنس بن مالك.

(12) رواه البخاري في الاستئذان (6309) عن أنس، ومسلم في التوبة (2675) عن أبي هريرة.

يبصر؛ لأن ذلك لا يكون إلا بجارحة، والجوارح يجب أن تنفى عنه سبحانه؛ فبذلك يعطلون صفات الله تتت، ويتظاهرون بتقديسه! وهؤلاء هم المعطلة، ويطلق عليهم بعض علماء تاريخ العقائد الإسلامية: الجهمية، ولا أظن أن أحدا عنده مسكة من عقل يستسيغ هذا القول المتهافت! وها قد ثبت الكلام والسمع والبصر لبعض الخلائق بغير جارحة، فكيف يتوقف كلام الحق تتت على الجوارح؟ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

رأيان هما محل أنظار العلماء:

هذا رأيان باطلان لا حظ لهما من النظر، وبقي أمامنا رأيان هما محل أنظار العلماء في العقائد، وهما رأي السلف ورأي الخلف.

البنا ومذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها:

3 - أما السلف - رضوان الله عليهم - فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله تتت، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب... إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندركها، ونترك لله تتت الإحاطة بعلمها، ولا سيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم : «**تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره**»[13]. مع قطعهم - رضوان الله عليهم - بانتفاء المشابهة بين الله وبين الخلق.

---

(13) قال العراقي: رواه أبو نعيم في «الحلية» بإسناد ضعيف، ورواه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» بإسناد أصح منه، ورواه أبو الشيخ كذلك. أقول: وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» عن ابن عباس (2976).

وذكر الشيخ البنا ححح نماذج من أقوال السلف في ذلك، وإليك أقوالهم في ذلك:

1 - روى أبو القاسم اللالكائي في «أصول السنة» عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ررر ب قال: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمَن فسَّر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا».

2 - وذكر الخلال في كتاب «السنة» عن حنبل وذكره حنبل في كتبه مثل كتاب «السنة والمحنة»، قال حنبل: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «**إن الله تتت ينزل إلى السماء الدنيا**»، و«**إن الله يرى**»، و«**إن الله يضع قدمه**»، وما أشبه هذه الأحاديث؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نرد منها شيئًا، ونعلم أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم حق إذا كان بأسانيد صحاح، ولا نرد على الله قوله، ولا يوصف الله تتت بأكثر مما وصف به نفسه، بلا حد ولا غاية، ليس كمثله شيء».

3 - وروى حرملة بن يحيى قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: سمع مالك بن أنس يقول: من وصف شيئا من ذات الله مثل قوله: **{وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ}** [المائدة: 64] فأشار بيده إلى عنقه، ومثل قوله: **{وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ}** [الشورى: 11] فأشار إلى عينه أو أذنه أو شيء من يديه، قطع ذلك

منه؛ لأنه شبه الله بنفسه. ثم قال مالك: أما سمعت قول البراء حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يضحي بأربع من الضحايا، وأشار البراء بيده كما أشار النبي صلى الله عليه وسلم ، قال البراء: ويدي أقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكره البراء أن يصف يد رسول الله صلى الله عليه وسلم إجلالا له، وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء[14]؟!

4 - وروى أبو بكر الأثرم، وأبو عمرو الطلمنكي، وأبو عبد الله بن بطة في كتبهم، وغيرهم، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون كلاما طويلا في هذا المعنى ختمه بقوله: «فما وصف الله من نفسه فسماه على لسان رسوله سميناه كما سماه، ولم نتكلف منه صفة ما سواه، لا هذا ولا هذا، لا نجحد ما وصف، ولا نتكلف معرفة ما لم يصف».

«اعلم - رحمك الله - أن العصمة في الدين أن تنتهي حيث انتُهي بك، ولا تجاوز ما قد حد لك، فإن من قوام الدين معرفة المعروف، وإنكار المنكر، فما بسطت عليه المعرفة، وسكنت إليه الأفئدة، وذكر أصله في الكتاب والسنة، وتوارث علمه الأمة، فلا تخافن في ذكره وصفته من ربك ما وصف من نفسه عينا، ولا تكلفن بما وصف من ذلك قدرا، وما أنكرته نفسك، ولن تجد ذكره في كتاب ربك، ولا في الحديث عن نبيك، من ذكر صفة ربك، فلا تتكلفن علمه بعقلك، ولا تصفه بلسانك، واصمت كما صمت الرب عنه من نفسه، فإن تكلفك معرفة ما لم يصف به نفسه مثل إنكارك ما وصف منها،

---

(14) «التمهيد» لابن عبد البر (145/7).

فكما أعظمت ما جحد الجاحدون مما وصف من نفسه، فكذلك أعظم تكلف ما وصف الواصفون مما لم يصف منها، فقد والله عز المسلمون الذين يعرفون المعروف وبمعرفتهم يعرف، وينكرون المنكر وبإنكارهم ينكر، يسمعون ما وصف الله به نفسه من هذا في كتابه، وما يبلغهم مثله عن نبيه، فما مرض من ذكر هذا وتسميته من الرب قلب مسلم، ولا تكلف صفة قدره ولا تسمية غيره من الرب مؤمن، وما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سماه من صفة ربه فهو بمنزلة ما سمى ووصف الرب تعالى من نفسه، والراسخون في العلم الواقفون حيث انتهى بهم علمهم، الواصفون لربهم بما وصف نفسه، التاركون لما ترك من ذكرها لا ينكرون صفة ما سمى منها جحدا، ولا يتكلفون وصفه بما لم يسم تعمقا؛ لأن الحق ترك ما ترك، وسمى ما سمى: **{وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا}** [النساء: 115]، وهب الله لنا ولكم حكما، وألحقنا بالصالحين».

البنا ومذهب الخلف في ذلك:

ثم قال الإمام البنا:

قدمت لك أن السلف - رضوان الله عليهم - يؤمنون بآيات الصفات وأحاديثها كما وردت، ويتركون بيان المقصود منها لله تنت، مع اعتقادهم بتنزيه الله تنت عن المشابهة لخلقه.

فأما الخلف فقد قالوا: إننا نقطع بأن معاني ألفاظ هذه الآيات والأحاديث لا يراد بها ظواهرها، وعلى ذلك فهي مجازات لا مانع من تأويلها، فأخذوا

يؤولون الوجه بالذات، واليد بالقدرة، وما إلى ذلك؛ هربا من شبهة التشبيه.

ثم ذكر الإمام البنا نماذج من أقوال الخلف في ذلك:

وإليك نماذج من أقوالهم في ذلك:

1 - قال أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي في كتابه «دفع شبهة التشبيه»: قال الله تعالى: **{وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ}** [الرحمن: 27]، قال المفسرون: يبقى ربك، وكذلك قالوا في قوله تعالى: **{يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ}** [الأنعام: 52] أي: يريدونه. وقال الضحاك وأبو عبيدة: **{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ}** [القصص: 88] أي: إلا هو.

وعقد في أول الكتاب فصلا إضافيا في الرد على من قالوا: إن الأخذ بظاهر هذه الآيات والأحاديث هو مذهب السلف، وخلاصة ما قاله: أن الأخذ بالظاهر هو تجسيم وتشبيه؛ لأن ظاهر اللفظ هو ما وضع له، فلا معنى لليد حقيقة إلا الجارحة، وهكذا. وأما مذهب السلف فليس أخذها على ظاهرها، ولكن السكوت جملة عن البحث فيها، وأيضا فقد ذهب إلى أن تسميتها آيات الصفات وأحاديث الصفات: تسمية مبتدعة، ولم ترد في كتاب ولا في سنة، وليست حقيقية، فإنها إضافات ليس غير، واستدل على كلامه في ذلك بأدلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

2 - وقال فخر الدين الرازي في كتابه «أساس التقديس»: واعلم أن نصوص القرآن لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

الأول: أن ظاهر قوله تعالى: **{وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ}** [طه: 39] يقتضي أن يكون موسى سسس مستقرا على تلك العين، ملتصقا بها، مستعليا عليها،

وذلك لا يقوله عاقل.

والثاني: أن قوله تعالى: **{وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا}** [هود: 37] يقتضي أن يكون آلة تلك الصنعة هي تلك العين.

والثالث: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح، فثبت أنه لا بد من المصير إلى التأويل، وذلك هو أن تحمل هذه الألفاظ على شدة العناية والحراسة.

3 - قال الإمام الغزالي في الجزء الأول من كتابه «إحياء علوم الدين» عند كلامه على نسبة العلم الظاهر إلى الباطن، وأقسام ما يتأتى فيه الظهور والبطون، والتأويل وغير التأويل: القسم الثالث: أن يكون الشيء بحيث لو ذكر صريحا لفهم ولم يكن فيه ضرر، ولكن يكنى عنه على سبيل الاستعارة والرمز؛ ليكون وقعه في قلب المستمع أغلب... ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «**إن المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة على النار**». ومعناه: أن روح المسجد وكونه معظما، ورمي النخامة فيه تحقير له، فيضاد معنى المسجدية مضادة النار لاتصال أجزاء الجلدة. وأنت ترى أن ساحة المسجد لا تنقبض من نخامة، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم : «**أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار**»[15]. وذلك من حيث الصورة لم يكن قط ولا يكون، ولكن من حيث المعنى هو كائن؛ إذ رأس الحمار لم يكن بحقيقته، وكونه وشكله، بل بخاصيته، وهي البلادة والحمق، ومن رفع رأسه قبل الإمام فقد صار رأسه رأس الحمار في

---

(15) رواه البخاري في الأذان (691)، ومسلم في الصلاة (427) عن أبي هريرة.

معنى البلادة والحمق، وهو المقصود دون الشكل.

وإنما يعرف أن هذا السر على خلاف الظاهر، إما بدليل عقلي، أو شرعي. أما العقلي: فأن يكون حمله على الظاهر غير ممكن، كقوله صلى الله عليه وسلم : «**قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[16] إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع، فعلم أنها كناية عن القدرة التي هي سر الأصابع وروحها الخفي، وكنى بالأصابع عن القدرة لأن ذلك أعظم وقعا في تفهم تمام الاقتدار.

وقد نعرض لمثل هذا الكلام في موضع آخر من هذا البحث، وفيما ذكرناه كفاية.

ثم قال الأستاذ البنا ححح:

إلى هنا وضح أمامك طريقا السلف والخلف، وقد كان هذان الطريقان مثار خلاف شديد بين علماء الكلام من أئمة المسلمين، وأخذ كل يدعم مذهبه بالحجج والأدلة، ولو بحثت الأمر لعلمت أن مسافة الخلف بين الطريقين لا تحتمل شيئًا من هذا، لو ترك أهل كل منهما التطرف والغلو، وأن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول لا يؤدي في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة، هي التفويض لله تتت، وذلك ما سنفصله لك - إن شاء الله تعالى.

بين السلف والخلف:

قد علمت أن مذهب السلف في الآيات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله

---

(16) رواه مسلم في القدر (6750) عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن**».

تتت: أن يمروها على ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها، وأن مذهب الخلف: أن يؤولوها بما يتفق مع تنزيه الله تتت عن مشابهة خلقه، وعلمت أن الخلاف شديد بين أهل الرأيين، حتى أدى بينهما إلى التنابز بالألقاب العصبية؛ وبيان ذلك من عدة أوجه:

أولًا: اتفق الفريقان على تنزيه الله تتت عن المشابهة لخلقه.

ثانيًا: كل منهما يقطع بأن المراد بألفاظ هذه النصوص في حق الله تتت غير ظاهرها التي وضعت له هذه الألفاظ في حق المخلوقات، وذلك مترتب على اتفاقهما على نفي التشبيه.

ثالثًا: كل من الفريقين يعلم أن الألفاظ توضع للتعبير عما يجول في النفوس، أو يقع تحت الحواس، مما يتعلق بأصحاب اللغة وواضعيها، وأن اللغات مهما اتسعت لا تحيط بما ليس لأهلها بحقائقه علم، وحقائق ما يتعلق بذات الله تتت من هذا القبيل، فاللغة أقصر من أن تواتينا بالألفاظ التي تدل على هذه الحقائق، فالتحكم في تحديد المعاني بهذه الألفاظ تغرير.

وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل، وانحصر الخلاف بينهما في أن الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأتهم ضرورة التنزيه إلى ذلك، حفظا لعقائد العوام من شبهة التشبيه، وهو خلاف لا يستحق ضجةً ولا إعناتًا.

ونحن نعتقد أن رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تتت: أسلم وأولى بالاتباع، حسمًا لمادة التأويل والتعطيل، فإن كنت ممن

أسعده الله بطمأنينة الإيمان وأثلج صدره ببرد اليقين، فلا تعدل به بديلا[17]. انتهى.

وما أجمله الإمام البنا هنا سنعرض له بتفصيل في الفصول التالية، مستمدين من الله سبحانه العون والتوفيق.

هل آيات الصفات من المتشابه؟

رأينا في «الأصل العاشر» لشيخنا حسن البنا ححح: أنه جعل آيات الصفات وأحاديثها من قسم «المتشابه» اتباعا لما اشتهر عن جمهور العلماء، على أن الآيات المسماة «آيات الصفات» داخلة في ضمن المتشابه المذكور في قوله تعالى: **{هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ}** [آل عمران: 7].

وإن خالف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فلم يرها من جنس المتشابه.

وهل المتشابه مما يعلم أو لا؟

وإذا كانت «آيات الصفات» من جملة المتشابه من آيات الكتاب العزيز، فقد اختلف العلماء هنا: هل المتشابه مما يعلم؟ على قولين، منشؤهما: هل الوقف في الآية في قوله تعالى: **{وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ}** [آل عمران: 7] على لفظ الجلالة: **{ٱللَّهُ}** أو **{ٱلۡعِلۡمِ}**.

---

(17) من رسالة «العقائد» (ص408 - 418) من مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا.

مذهب الجمهور: لا يعلم:

قال الإمام الخطابي: مذهب أكثر العلماء: أن الوقف التام في هذه الآية على **{ٱللَّهُ}**، وأن ما بعده وهو قوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ}** استئناف، روي ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وعائشة[18].

ومال إلى هذا الحافظ السيوطي في «الإتقان»، وحكاه عن الأكثرين من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، خصوصًا أهل السنة، قال: وهو أصح الروايات عن ابن عباس[19].

قال: ويدل لصحة مذهب الأكثرين: ما أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه» عن ابن عباس: أنه كان يقرأ: **{وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ}** ويقول: **{ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ}**[20]، فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة فأقل درجاتها أن تكون خبرا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه[21].

وعن الفراء: أن في قراءة أبي بن كعب أيضا: **{ويقول الراسخون}**[22].

وروى الطبري في تفسيره عن عمر بن عبد العزيز قال: انتهى علم

---

(18) انظر: «معالم السنن» (331/4).

(19) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» (5/3، 6).

(20) هو في «المستدرك» (289/2)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. ورواه الطبري أيضًا (202/6) الأثر (6627).

(21) «الإتقان» (6/3).

(22) «معاني القرآن» للفراء (191/1).

الراسخين في العلم بتأويل القرآن إلى أن قالوا: **{ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا}**[23].

ومما يرجح هذا الرأي: أن الآية بعد أن ذكرت المحكمات والمتشابهات في القرآن بدأت تفصل موقف الناس من ذلك، فقالت: **{فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ... إلخ}**، ومقابل هؤلاء: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ}** وبدون الوقوف على لفظ الجلالة: **{ٱللَّهُۗ}** لا يكون هناك مقابل لما بعد: **{فَأَمَّا}**.

ورسوخهم في العلم هنا: أنهم وقفوا عند حدودهم، ولم يخوضوا فيما ليس لهم به علم، كما اجترأ عليه غيرهم، ومن دلائل رسوخ العالم: وقوفه عند ما يعلم، ولا يتجاوزه إلى ما لا يعلم.

وهذا لا يكون إلا في المتشابه الحقيقي لا الإضافي، كما بين الراغب وغيره.

مذهب آخرين: أنه يعلم:

وذهب قوم إلى أن الواو في قوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ}** للعطف لا للاستئناف، وعليه طائفة يسيرة من العلماء، كما قال السيوطي[24]، منهم: مجاهد، والضحاك، والربيع بن أنس، ومحمد بن جعفر، وروي أيضا عن ابن عباس.

قال ابن عباس: أنا ممن يعلم تأويله[25].

ورجح هذا جماعات من المحققين: كابن فورك، والغزالي، والقاضي أبي

---

(23) «تفسير الطبري» (203/6) الأثر (6630).

(24) «الإتقان» (5/3).

(25) قال في «الإتقان»: أخرجه ابن المنذر من طريق مجاهد عنه.

بكر ابن الطيب، وقال النووي[26]: إنه الأصح. وقال ابن الحاجب[27]: إنه المختار، محتجين أن الله تعالى لا يخاطب عباده بما لا سبيل إلى معرفته لأحد من الخلق. وأيضا فالإيمان به واجب على عموم المؤمنين، فلا يبقى لوصفهم بالرسوخ في العلم وأنهم أولوا الألباب: فائدة تمييزهم عن عموم المؤمنين.

محققون رجحوا التفصيل:

وقال أهل التحقيق: والتحقيق أن المتشابه يتنوع:

فمنه ما لا يعلم بيقين ألبتة: كالحروف المقطعة في أوائل السور، والروح والساعة مما استأثر الله بغيبه، وهذا لا يتعاطى علمه أحد لا ابن عباس ولا غيره.

ومن قال من العلماء الحذاق: إن الراسخين لا يعلمون المتشابه، فإنه أراد هذا النوع، وأما ما يمكن حمله في وجوه اللغة، فيتأول، ويعلم تأويله المستقيم، ويزال ما فيه من تأويل غير مستقيم.

وقال الخطابي: المتشابه على ضربين:

أحدهما: ما إذا رد إلى المحكم، واعتبر به، عرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه فيفتتنون[28].

وقال الإمام الراغب في «مفردات القرآن»: جميع المتشابه على ثلاثة

---

(26) في «شرح مسلم» (218/16).

(27) ذكره السيوطي في «الإتقان» (5/3).

(28) انظر: «معالم السنن» (331/4).

أضرب:

ضرب لا سبيل إلى الوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج الدابة، ونحو ذلك.

وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ العربية، والأحكام الغلقة «أي: التي يخفى حكمها».

وضرب متردد بين الأمرين، يختص بمعرفته بعض الراسخين في العلم، ويخفى على من دونهم، وهو المشار إليه بقوله ρ لابن عباس: «**اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل**»[29].

قال: وإذا عرفت هذا عرفت أن الوقوف على قوله: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ}** ووصله بقوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ}** جائزان، وأن لكل واحد منهما وجهًا حسب ما دل عليه التفصيل المتقدم.

وقال أيضًا: والمتشابه من جهة المعنى: أوصاف الله تعالى، وأوصاف القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا، إذا كان لا يحصل في نفوسنا صورة

---

(29) رواه أحمد (2397)، (2879، 3022، 3032، 13102) وقال محققو المسند: إسناده قوي على شرط مسلم، رجاله ثقات. والطبراني في «الكبير» (10587)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (494/1)، وابن سعد في «الطبقات» (365/2)، وصححه الحاكم (534/3)، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وأخرجه البخاري (75)، (3756)، (7270) بلفظ: «**اللهم علمه الكتاب**»، وفي رواية (143): «**اللهم فقهه في الدين**»، وأخرجه مسلم (2477) بلفظ: «**اللهم فقهه**». وانظر: «جامع الأصول» رقم (6602). «شعيب».

ما لم نحسه، أو ليس من جنسه[30]. انتهى.

قال الشيخ مرعي: وهو كلام في غاية الحسن والتحقيق[31].

ابن تيمية: آيات الصفات معلومة:

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: قول بعض المتأخرين: إن المتشابه آيات الصفات وأحاديث الصفات، فقال: وهذا أيضا مما يعلم معناه، فإن أكثر آيات الصفات اتفق المسلمون على أنه يعرف معناها، والبعض الذي تنازع الناس في معناه إنما ذم السلف منه: تأويلات الجهمية، ونفوا علم الناس بكيفيته، كقول مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، وكذلك قال سائر أئمة السنة. وحينئذ ففرق بين المعنى المعلوم وبين الكيف المجهول، فإن سُمِّي الكيف تأويلًا ساغ أن يقال: هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، كما قدمناه أولًا.

وأما إذا جعل معرفة المعنى وتفسيره تأويلا، كما يجعل معرفة سائر آيات القرآن تأويلًا، وقيل: إن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل والصحابة والتابعين ما كانوا يعرفون معنى قوله: {}، ولا يعرفون معنى قوله: {}، ولا معنى قوله: {}، بل هذا عندهم بمنزلة الكلام العجمي الذي لا يفهمه العربي.

وكذلك إذا قيل: كان عندهم قوله تعالى: {}، وقوله: {}، وقوله: {}، وقوله: {}... إلى أمثال هذه الآيات، فمن قال عن جبريل ومحمد - صلوات الله عليهما - وعن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين والجماعة: أنهم كانوا لا يعرفون شيئا من معاني هذه الآيات، بل استأثر الله بعلم معناها، كما استأثر

(30) الراغب في «مفرداته» (ص254، 255).

(31) «أقاويل الثقات» (55/51).

بعلم وقت الساعة، وإنما كانوا يقرأون ألفاظا لا يفهمون لها معنى، كما يقرأ الإنسان كلاما لا يفهم منه شيئا، فقد كذب على القوم.

والنقول المتواترة عنهم تدل على نقيض هذا، وأنهم كانوا يفهمون هذا، كما يفهمون غيره من القرآن، وإن كان كنه الرب عز وجل لا يحيط به العباد، ولا يحصون ثناء عليه، فذلك لا يمنع أن يعلموا من أسمائه وصفاته ما علمهم ععع، كما أنهم إذا علموا أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، لم يلزم أن يعرفوا كيفية علمه وقدرته، وإذا عرفوا أنه حق موجود لم يلزم أن يعرفوا كيفية ذاته.

وهذا مما يستدل به على أن الراسخين يعلمون التأويل، فإن الناس متفقون على أنهم يعرفون تأويل المحكم، ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات، فدل ذلك على أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل، الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه، بل ويعلمون تأويل المحكم والمتشابه، ولا يعرفون كيفية الرب، لا في هذا ولا في هذا.

فإن قيل: هذا يقدح فيما ذكرتم من الفرق بين التأويل الذي يراد به التفسير، وبين التأويل الذي في كتاب الله تعالى.

قيل: لا يقدح في ذلك، فإن معرفة تفسير اللفظ ومعناه وتصور ذلك في القلب: غير معرفة الحقيقة الموجودة في الخارج المرادة بذلك الكلام، فإن الشيء له وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في اللسان، ووجود في البيان، فالكلام لفظ له معنى في القلب، ويكتب ذلك اللفظ بالخط، فإذا عرف الكلام وتصور معناه في القلب وعبر عنه باللسان، فهذا غير

الحقيقة الموجودة في الخارج، وليس كل من عرف الأول عرف عين الثاني.

مثال ذلك: أن أهل الكتاب يعلمون ما في كتبهم من صفة محمد صلى الله عليه وسلم وخبره ونعته، وهذا معرفة الكلام ومعناه وتفسيره، وتأويل ذلك هو: نفس محمد المبعوث، فالمعرفة بعينه معرفة تأويل ذلك الكلام.

وكذلك الإنسان قد يعرف الحج والمشاعر كالبيت والمساجد ومنى وعرفة ومزدلفة، ويفهم معنى ذلك، ولا يعرف الأمكنة حتى يشاهدها، فيعرف أن الكعبة المشاهدة هي المذكورة في قوله: **{وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ}** [آل عمران: 97]، وكذلك أرض عرفات هي المذكورة في قوله: **{فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ}** [البقرة: 198]، وكذلك المشعر الحرام هي المزدلفة، التي بين مأزمي عرفة ووادي محسر، يعرف أنها المذكورة في قوله: **{فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ}** [البقرة: 198].

وكذلك الرؤيا يراها الرجل ويذكر له العابر تأويلها فيفهمه، ويتصوره، مثل أن يقول: هذا يدل على أنه كان كذا، ويكون كذا وكذا، ثم إذا كان ذلك فهو تأويل الرؤيا، ليس تأويلها نفس علمه وتصوره وكلامه. ولهذا قال يوسف الصديق: **{هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ}** [يوسف: 100]، وقال: **{لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا}** [يوسف: 37]، فقد أنبأهما بالتأويل قبل أن يأتي التأويل، وإن كان التأويل لم يقع بعد، وإن كان لا يعرف متى يقع.

فنحن نعلم تأويل ما ذكر الله في القرآن من الوعد والوعيد، وإن كنا لا نعرف متى يقع هذا التأويل المذكور في قوله عع: **{هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ}** الآية [الأعراف: 53].

ذكر هذه النصوص الشيخ رشيد رضا في تفسيره، ثم قال: أقول: ثم إنه حجح أطال في البيان والشواهد، واحتج بالآيات الكثيرة التي تحث على فهم القرآن وتدبره، وعلى العلم والعقل والفقه فيه، وذكر أن بعضهم استدل بأن الله تعالى لم ينف عن غيره علم شيء إلا إذا كان منفردا به، وذكر الآيات الشاهدة بذلك، ومنه علم الساعة والغيب، فمن أراد التفصيل فليرجع إليه[32].

ما حقيقة مذهب السلف: تفويض أم إثبات؟

وهنا سؤال مهم، بل هو في غاية الأهمية، وهي حقيقة مذهب السلف ما هي: أهي الإمساك عن الخوض في معاني هذه الصفات، وتجنب تفسيرها، وتفويض معانيها المرادة منها إلى الله عز وجل؟ وهذا يسمى: مذهب التفويض.

أم الحقيقة هي: إبقاؤها على ظاهر ما جاءت به، مع نفي التكييف والتمثيل؟ وهذا يسمى: مذهب الإثبات.

الواقع أن من يقرأ ما ورد عن السلف من عبارات مأثورة حول هذه الآيات يتبين من أكثرها: أنها تترك الخوض في معانيها، ولا تتكلف تفسيرها بعبارة من العبارات.

وهذ ا كان واضحا وشبه متفق عليه قبل ظهور شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته[33]، وحملهم على التفويض ومن يقول به، وتمسكهم بالإثبات،

---

(32) «تفسير المنار» (3/194 - 196)، وانظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام (17/427) وما بعدها.

(33) ألَّف الشيخ منصور محمد عويس أحد علماء الأزهر كتابا بعنوان: «ابن تيمية ليس سلفيًّا» بين فيه بالأدلة النقلية: أن السلف كانوا مفوضين لا مثبتين كما يرى ابن تيمية.

وتبني دعوى: أن السلف لم يقولوا إلا بـ«الإثبات». وقاد ابن تيمية حملة قوية شحذ فيها كل أسلحته النقلية والعقلية لتأييد هذه الوجهة، والدفاع عنها، وتفنيد كل الشبهات التي تثار حولها، والرد على خصومها، وهو إذا دخل معركة كان الفارس المغوار الذي لا يشق له غبار.

وحسبي أن أنقل من كتاب «أقاويل الثقات في توحيد الأسماء والصفات» للعلامة الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي - وهو من ثقات علماء الحنابلة المتأخرين المشهود لهم بالعلم والفضل والإنصاف - ما يؤيد وجهة النظر هذه، وهو أن السلف كانوا يتركون الخوض وعدم التفسير في هذا المجال.

قال الشيخ مرعي[34]: واختلفوا: هل يجوز الخوض في المتشابه؟

على قولين:

مذهب السلف - وإليه ذهب الحنابلة وكثير من المحققين - عدم الخوض، خصوصا في مسائل الأسماء والصفات، فإنه ظن، والظن يخطئ ويصيب، فيكون من باب القول على الله بلا علم، وهو محظور، ويمتنعون من التعيين خشية الإلحاد في الأسماء والصفات، ولهذا قالوا: والسؤال عنه بدعة، فإنه لم يعهد من الصحابة التصرف في أسمائه تعالى وصفاته بالظنون، وحيث عملوا بالظنون، فإنما عملوا بها في تفاصيل الأحكام الشرعية، لا في المعتقدات الإيمانية.

وروى الشيخان وغيرهما عن عائشة ررر ا قالت: تلا رسول الله صلى الله

---

(34) ننقل هنا ما أورده الشيخ مرعي مستفيدين من بعض تخريجات الشيخ شعيب الأرنؤوط محقق الكتاب للأحاديث وبعض تعليقاته، ليعلم ذلك للأمانة، وإعطاء كل ذي حق حقه.

عليه وسلم هذه الآية: {هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ} إلى قوله: {أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ} [آل عمران: 7]، قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم»[35].

وفي حديث ابن مردويه: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا، فما عرفتم فاعملوا به، وما تشابه فآمنوا به»[36].

وروى الحاكم عن ابن مسعود ررر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، وافعلوا ما أمرتم به، وانتهوا عما نهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقولوا آمنا به كل من عند ربنا»[37].

وروى ابن جرير[38] عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير

---

(35) متفق عليه: رواه البخاري (4547)، ومسلم (2665).

(36) أورده ابن كثير في «تفسيره» (8/2) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكره. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (6/2)، وزاد نسبته لابن سعد، وابن الضريس في «فضائله».

(37) رواه الحاكم (553/1)، وصححه ووافقه الذهبي، مع أن فيه انقطاعا، لكن أخرجه الطحاوي (182/4)، وأحمد (445/2)، من طرق أخرى بسند جيد، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (6/2)، وزاد نسبته لابن جرير ولأبي نصر السجزي.

(38) في «تفسيره» (71)، وأورده السيوطي في «الدرر» (7/2) وهو فيه بلفظ: «على أربعة وجوه ...» ونسبه لابن المنذر.

تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب». ثم رواه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفًا بنحوه[39].

وروى ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس ررر قال: «نؤمن بالمحكم، وندين به، ونؤمن بالمتشابه، ولا ندين به، وهو من عند الله كله»[40].

وروى أيضا عن عائشة ررا قالت: «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه، ولا يعلمونه»[41].

وروى الدارمي في «مسنده»[42] عن سليمان بن يسار: أن رجلًا يقال له: صبيغ، قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعد له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: عبد الله بن صبيغ، فأخذ عمر عرجونا من تلك العراجين[43]، فضربه حتى أدمى رأسه.

وفي كتاب «الفروع» لابن مفلح الحنبلي: وعمر بن الخطاب أمر بهجر

---

(39) ابن جرير في «تفسيره» (72) من طرق محمد بن السائب الكلبي، وهو متروك، عن أبي صالح مولى أم هانئ، وهو ضعيف، عن ابن عباس، وأورده السيوطي في «الدر» (7/2) وتحرف فيه إلى: «سبعة».

(40) ورواه الطبري (6646)، وأورده السيوطي في «الدر» (7/2) ونسبه إليهما، ومعلوم أن طريق العوفي ضعيفة.

(41) ورواه الطبري (6626)، وذكره السيوطي في «الدر» (6/2) وزاد نسبته لابن المنذر.

(42) «السنن» (54/1)، وأورده السيوطي في «الدر» (7/2) وزاد نسبته لنصر المقدسي في «الحجة»، ورواه اللالكائي في «السنة» (138).

(43) جمع عرجون، وهو العذق إذا يبس واعوج. «اللسان» (384/13).

صبيغ بسؤاله عن «الذاريات» و«المرسلات» و«النازعات». انتهى.

وهذا منه ررر لسد باب الذريعة.

والآية الشريفة قد دلت على ذم متبعي المتشابه، ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى تمدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه، كما مدح الله المؤمنين بالغيب. «أي: في أوائل سورة البقرة».

وقال الإمام فخر الدين[44]: صرف اللفظ عن الراجح إلى المرجوح لا بد فيه من دليل منفصل، وهو إما لفظي أو عقلي:

فالأول: لا يمكن اعتباره في المسائل الأصولية؛ لأنه لا يكون قاطعا، بأنه موقوف على انتفاء الاحتمالات العشرة المعروفة، وانتفاؤها مظنون، والوقوف على المظنون مظنون، والظني لا يكتفى به في الأصول.

وأما العقلي: فإنما يفيد صرف اللفظ عن ظاهره، لكون الظاهر محالا.

وأما إثبات المعنى المراد فلا يمكن بالعقل؛ لأن طريق ذلك ترجيح مجاز على مجاز، وتأويل على تأويل، وذلك الترجيح لا يمكن إلا بالدليل اللفظي، والدليل اللفظي في الترجيح ضعيف لا يفيد إلا الظن، والظن لا يعول عليه في المسائل الأصولية القطعية، فلهذا اختار الأئمة المحققون من السلف والخلف - بعد إقامة الدليل القاطع على أن حمل اللفظ على ظاهره محال - ترك الخوض في تعيين التأويل. انتهى.

قلت «القرضاوي»: وقول الإمام الرازي: إن الدليل اللفظي - ولو كان من

---

(44) «التفسير الكبير» (169/7).

القرآن - في الترجيح ضعيف لا يفيد إلا الظن: غير مسلم، وهي دعوة في غاية الخطورة؛ لأن معناها اطراح القرآن في باب العقائد والأصول، وهو المصدر الأول للدين كله عقائد وشرائع، كيف وقد سماه الله برهانا، وهدى، وشفاء، ونورا مبينا؟ وقال: **{تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ}** [يوسف: 1]، وقد رجع الرازي عن إطلاق هذا الكلام في بعض كتبه، مثل: «المحصول في علم الأصول»، وذكر أن الدليل اللفظي قد تحتف به القرائن فيفيد اليقين[45]. وقال في كتابه «الأربعين في أصول الدين»: واعلم أن هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنه ربما اقترن بالدلائل النقلية أمور عرف وجودها بالأخبار المتواترة، وعلى هذا التقدير تكون الدلائل السمعية المقرونة بتلك القرائن الثابتة بالأخبار المتواترة فتفيد اليقين[46]. انتهى.

والحمد لله أن وفق العلامة الرازي ليصحح نفسه بنفسه، ويقيد ما أطلقه في بعض كتبه، وتناقله الناس عنه، ورد عليه ابن تيمية وغيره، فيجب على كل دارس مسلم أن يستحضر هذه الفائدة في حديثه عن موقف الرازي من الأدلة اللفظية أو النقلية.

قال الشيخ مرعي: وتوسط ابن دقيق العيد، فقبل التأويل إن قرب في لسان العرب، نحو: **{يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ}** [الزمر: 56]، أي: في حقه وما يجب له، لا إن بعد، أي: كتأويل **{استوى}** بـ«استولى».

---

(45) انظر: «المحصول» (408/1) بتحقيق: د. طه جابر العلواني - طبعة مؤسسة الرسالة.
(46) المصدر السابق الحاشية رقم (5)، وانظر: «الأربعين» (ص426).

آيات الصفات لا تؤول ولا تفسر:

قال الشيخ مرعي: إذا تقرر هذا فاعلم: أن المتشابهات آيات الصفات التي التأويل فيها بعيد، لا تؤول ولا تفسر[47].

وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

فقد روى الإمام اللالكائي الحافظ عن محمد بن الحسن قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالصفات من غير تفسير ولا تشبيه[48].

وقد روى اللالكائي أيضًا في «السنة»[49] من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة رررا في قوله تعالى: {**ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ**} [طه: 5]، قالت: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، والبحث عنه كفر».

وهذا له حكم الحديث المرفوع[50]؛ لأن مثله لا يقال من قبيل الرأي (هذا غير مسلم، فقد روي عن ربيعة ومالك وغيرهما: أنهم سئلوا نفس هذا السؤال، فأجابوا بنحو هذا الجواب من عند أنفسهم).

---

(47) نقله عنه السيوطي في «الإتقان» (8/2).

(48) نقله عنه الذهبي في «العلو» (ص159 - مختصره)، والإمام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (4/4، 5).

(49) (397/3)، وأشار إلى هذه الرواية الحافظ ابن حجر في «الفتح» (406/13).

(50) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى»: وقد روى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يعتمد عليه.

وقال الإمام الترمذي[51] في الكلام على حديث الرؤية[52]: المذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل: سفيان الثوري وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم، أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث كما جاءت، ونؤمن بها ولا يقال: كيف؟ ولا تفسر، ولا نتوهم[53].

قال الشيخ مرعي: وذكرت في كتابي «البرهان في تفسير القرآن»[54] عند قوله تعالى: **{هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ}** [البقرة: 210]، وبعد أن ذكرت مذاهب المتأولين: أن مذهب السلف هو عدم الخوض في مثل هذا، والسكوت عنه، وتفويض علمه إلى الله تعالى.

قال ابن عباس: «هذا من المكتوم الذي لا يفسر»، فالأولى في هذه الآية وما شاكلها: أن يؤمن الإنسان بظاهرها، ويكل علمها إلى الله تعالى، وعلى ذلك مضت أئمة السلف.

وكان الزهري ومالك والأوزاعي وسفيان الثوري والليث بن سعد وابن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق يقولون في هذه الآية وأمثالها: أمروها كما جاءت[55].

وسئل الإمام ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات فقال: ولم يكن

---

(51) في «سننه» (692/4) بأطول مما هنا، وذكر نحوه في (251/5) منه.
(52) وهو حديث طويل أوله: «يجمع الله الناس يوم القيامة في صعيد واحد، ثم يطلع عليهم رب العالمين فيقول ...» الحديث. وإسناده صحيح.
(53) والمصنف ينقل عن «الإتقان» (958/2).
(54) تقدمت الإشارة إليه، ولم يتمه. وانظر: «إيضاح المكنون» (179/1).
(55) أوردها ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (96/2).

أئمة المسلمين وأرباب المذهب وأئمة الدين مثل: مالك وسفيان والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى وابن المبارك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف يتكلمون في ذلك، وينهون أصحابهم عن الخوض فيه، ويدلونهم على الكتاب والسنة[56]. انتهى.

وهذه النقول كلها واضحة الدلالة على أن السلف سكتوا عنها، ولم يخوضوا في تفسيرها، وأمروها كما جاءت، ووكلوا علمها إلى الله تعالى، وقالوا: ليس لأحد أن يفسرها إلا الله وروسوله. وهذا في غاية الجلاء والظهور فيما يدل عليه مجموع كلامهم رررت.

وقال الأوزاعي لما سئل عن حديث النزول: يفعل الله ما يشاء.

وقال الفضيل بن عياض: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يشاء.

واعلم أن المشهور عند أصحاب الإمام أحمد أنهم لا يتأولون الصفات التي من جنس الحركة: كالمجيء والإتيان في الظلل والنزول، كما لا يتأولون غيرها متابعة للسلف.

وفي كتاب «الفقه الأكبر» في العقائد تصنيف الإمام أبي حنيفة: وهو سبحانه شيء لا كالأشياء، بلا جسم ولا جوهر ولا عرض، ولا حد له، ولا ضد له، ولا ند ولا مثل، وله يد ووجه ونفس، فما ذكر الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته، أو نعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده

---

(56) انظر: «أقاويل الثقات» (ص55 - 62).

صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف، والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف[57]. انتهى.

قال العلامة ابن الهمام[58]: إن الإصبع واليد صفة له تعالى، لا بمعنى الجارحة، بل على وجه يليق به، هو سبحانه أعلم.

قال الشيخ مرعي: ومن العجب أن أئمتنا الحنابلة يقولون بمذهب السلف، ويصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ومع ذلك فتجد من لا يحتاط في دينه ينسبهم للتجسيم، ومذهبهم أن المجسم كافر، بخلاف مذهب الشافعية، فإن المجسم عندهم لا يكفر. فقوم يكفرون المجسمة، فكيف يقولون بالتجسيم؟! وإنما نسبوا لذلك - مع أن مذهبهم هو مذهب السلف والمحققين من الخلف - لما أنهم بالغوا في الرد على المتأولين للاستواء واليد والوجه ونحو ذلك كما يأتي، وهم - وإن أثبتوا ذلك متابعة للسلف - لكنهم يقولون - كما هو في كتب عقائدهم: إنه تعالى ذات لا تشبه الذوات، مستحقة للصفات المناسبة لها في جميع ما يستحقه.

---

(57) «الفقه الأكبر» بشرح العلامة علي القاري (ص113 - 117)، وفي صحة نسبة الكتاب للإمام أبي حنيفة رحمه الله وقفة؛ لأنه متضمن مسائل لم يكن الخوض فيها معروفا في عصره، ولا العصر الذي سبقه، على أن عددا غير قليل من مسائله يؤيدها ما تناثر في كتب الفقه والتراجم من نقول عن الإمام. وقد نسب الإمام الذهبي الكتاب في «العلو» إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، قال القرضاوي: وإذا صح ذلك فهو دليل على أن هذا هو اتجاه علماء الحنفية الأولين.

(58) هو الإمام الأصولي الفقيه المحدث محقق الحنفية: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السكندري صاحب «فتح القدير» المتوفى سنة (861 هـ)، ونص كلامه في كتابه «المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة» (ص34).

قالوا: فإذا ورد القرآن وصحيح السنة في حقه تعالى بوصف: تلقي في التسمية بالقبول، ووجب إثباته له على ما يستحقه، ولا يعدل به عن حقيقة الوصف، إذ ذاته تعالى قابلة للصفات اللائقة بها.

قالوا: فنصف الله تعالى بما وصف به نفسه، ولا نزيد عليه، فإن ظاهر الأمر في صفاته سبحانه أن تكون ملحقة بذاته، فإذا امتنعت ذاته المقدسة من تحصيل معنى يشهد الشاهد فيه معنى يؤدي إلى كيفية، فكذلك القول فيما أضافه إلى نفسه من صفاته.

هذا كلام أئمة الحنابلة ولا خصوصية لهم في ذلك، بل هذا مذهب جميع السلف والمحققين من الخلف.

وتحدث الحافظ السيوطي في كتابه «الإتقان» عن المتشابه من آيات الصفات، ثم قال: وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها، وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنزيهنا له عن حقيقتها.

قال: وذهبت طائفة من أهل السنة إلى أنا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف.

قال: وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه.

وقال الإمام ابن الصلاح: وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد

من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها[59]. انتهى.

وعلق الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي في كتابه «أقاويل الثقات» على ذلك فقال: قلت: وهذا القول هو الحق وأسلم الطرق، فإنك تجد كل فريق من المتأولين يخطئ الآخر، ويرد كلامه، ويقيم البرهان على صحة قوله، ويعتقد أنه هو المصيب، وأن غيره هو المخطئ، ومن طالع كلام طوائف المتكلمين والمتصوفين علم ذلك علم اليقين.

النـــاس شـــتَّى وآراء مفرَّقـــة   كل يرى الحقَّ فيما قال واعتقدا

قال أصحابنا: أسلم الطرق التسليم، فما سلم دين من لم يسلم لله ورسوله، ويرد علم ما اشتبه إلى عالمه، ومن أراد علم ما يمتنع علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه: حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافي المعرفة والإيمان، والتعمق في الفكر ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، والإسراف في الجدال يوجب عداوة الرجال.

قال الشيخ مرعي: إذا علمت هذا فهذا أوان الشروع في المراد بعون الله تعالى:

اعلم ـ أيدني الله وإياك بروح منه ـ أن من المتشابه صفات الله تعالى، فإنه يتعذر الوقوف على تحقيق معانيها، والإحاطة بها، بل على تحقيق الروح والعقل القائمين بالإنسان، وأهل الإسلام قد اتفقوا على إثبات ما أثبته الله لنفسه من أوصافه التي نطق بها القرآن، من نحو: سميع وبصير وعليم وقدير، ونافي ذلك كافر؛ لأنه مكذب لصريح القرآن.

---

(59) «الإتقان» للسيوطي (7/2).

واختلفوا في المشتقات منها، فقالت المعتزلة[60] ومن وافقهم: إنه تعالى عليم بذاته، بصير بذاته، سميع بذاته، لا بعلم وسمع وبصر. وهكذا بقية الصفات، قد ثبتوا المشتق بدون المشتق منه، فرارا من تعدد القدماء مع الله تعالى، محتجين بما يطول تقريره، قائلين: لا يخبر عنه تعالى بما يخبر به عن شيء من خلقه، إلا أن يأتي نص بشيء من ذلك، فيوقف عنده، وما لا فلا، ولأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجوهر متحيز، وكل متحيز فجسم مركب أو جوهر فرد، ومن قال ذلك فهو مشبه؛ لأن الأجسام متماثلة.

قالوا[61]: وأما كونه لا يعقل عليم إلا بعلم، وسميع إلا بسمع، وبصير إلا ببصر، كضارب لا يعقل إلا بضرب، وقائم بقيام، فهذا في الشاهد، وأما في الغائب فلا، فقد صح النص بأن له تعالى عينا وأعينا، فيلزمكم أن تقولوا: إنه تعالى ذو حدقة وناظر؛ لأنه لا يوجد في الشاهد إلا مثل ذلك، ولا يكون ألبتة سميع في العادة إلا بأذن ذات صماخ[62].

وقالوا أيضًا: التعليل بالاشتقاق في مثل ذلك ليس بحجة، فقد علمنا يقينا أنه تعالى بنى السماء كما قال: **{وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا}** [الذاريات: 47]، ولا يجوز أن يُسمَّى سبحانه: بناء، ونحو ذلك.

وأجيب بأنه قد صرحت النصوص من الكتاب والسنة بإثبات الصفات، كقوله تعالى: **{أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ}** [النساء: 166]، وقوله: **{وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ**

---

(60) انظر: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (ص173 - 180).

(61) المصدر السابق.

(62) الصماخ من الأذن: الثقب الباطن الذي يفضي إلى الرأس. ويقال: بالسين، لغة فيه.

إِلَّا بِعِلْمِهِۦ [فاطر: 11]، وقوله: **{إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ}** [الذاريات: 58]، فأثبت لنفسه القوة، وهي القدرة باتفاق المفسرين.

وفي الحديث: «اللهم إني أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك»[63].

وأيضًا قيل: إنه يلزمهم أن تكون الذات علما وقدرة وحياة؛ لثبوت خصائص هذه الصفات لها، فإنه قد تحقق في المعقول: أن ما يعلم به المعلوم علم، وأيضا فهذه الصفات لا تقوم بنفسها، والذات قائمة بنفسها، وهو جمع بين النقيضين.

وأجابوا: بأن المراد: أنزله وهو يعلمه، أو أنزله بإذنه وأمره؛ لأن ما تعدى من الأفعال بحرف «الباء» فإن الداخلة عليه يكون آلة: كضربت زيدا بالسوط، وأخذت المنديل بيدي، وكون العلم هو الذي نزل به لا يتصور، إذ علمه تعالى لا ينفصل عن ذاته.

والمناقشة في مثل هذا تطول، وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم، فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحث في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوض علمه إلى الله تعالى، ولا نكفر أحدا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصا مع قيام الشبهة والدليل عنده، فإن الإيمان المعتبر في الشرع: هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله:

---

(63) رواه البخاري في كتاب (1162) و(6382) و(7390)، والترمذي (280)، وابن ماجه (1383)، وأبو داود (1538)، والنسائي (80/6، 81)، وأحمد (344/3)، والبغوي (1016)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

تفصيلا فيما علم تفصيلا: كالتوحيد والنبوة، وإجمالا فيما علم إجمالا: كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة التي نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق فلا نكفر بقية الفرق خلافا لمن زعم من المتكلمين أن الإيمان: هو العلم بالله وصفاته على سبيل الكمال والتمام، فبهذا - لا جرم - أقدم كل طائفة على تكفير من عداها من الطوائف، لكن لا بأس بالقول بتكفير بعض الغلاة من أهل البدع، فإن من الجهمية من غلا حتى رمى بعض الأنبياء بالتشبيه، حتى زعم أن موسى وعيسى ومحمدًا - عليهم الصلاة والسلام - من المشبهة[64]. انتهى.

ابن تيمية ومذهب السلف:

ومما لا نزاع فيه أن أقوى من تبنى مذهب السلف ودافع عنه وأيده ونصره بمنطق رصين وعلم مكين، ولسان مبين، وحجج بالغة، هو شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلاميذه، ولا سيما ابن القيم - عليهما رحمة الله ورضوانه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - روح الله روحه - في رسالته «الحموية»: «واعلم أنه ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية أصلًا.

وقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بهذه الأمور بالاضطرار، كما أنه جاء بالصلوات الخمس، وصوم شهر رمضان، فالتأويل الذي يحيلها عن هذا تأويلات القرامطة والباطنية في الحج والصوم والصلاة

(64) «أقاويل الثقات» (ص64 - 70).

وسائر ما جاءت به النبوة.

ثـم إن العقـل الصـريح يوافـق مـا جـاءت بـه النصـوص، وإن كـان فـي النصوص من التفصيل ما يعجز العقل عن درك تفصيله.

على أن الأساطين من هؤلاء والفحول معترفون بأن العقل لا سبيل لـه إلـى اليقين في عامة المطالب الإلهية.

وإذا كان هكذا فالواجب تلقي علم ذلك من النبوات على ما هو عليه.

ومن المعلوم للمؤمنين: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيره بـذلك، وأنصـح للأمـة، وأفصـح مـن غيـره عبـارة وبيانـا، بـل هـو أعلـم الخلـق بـذلك، وأنصـح للأمـة وأفصـحهم، فقد اجتمـع فـي حقـه صـلى الله عليـه وسلم : كمـال العلـم والقـدرة والإرادة. ومـن المعلـوم أن المـتكلم إذا كمـل علمـه وقدرتـه وإرادته كمل كلامه وفعله، وإنما يدخل النقص إمـا مـن نقـص علمـه، وإمـا مـن عجزه عن بيان علمه، وإما لعدم إرادة البيـان. والرسـول صـلى الله عليـه وسـلم هو الغاية فـي كمـال العلـم، والغايـة فـي إرادة كمـال الـبلاغ المبـين، والغايـة فـي قدرتـه علـى الـبلاغ، ومـع وجـود القـدرة التامـة والإرادة الجازمـة يجـب وجـود المراد.

فعلم قطعا أن مـا بينـه مـن الإيمـان بـالله واليوم الآخـر حصـل بـه مـراده مـن البيـان، وأن مـا أراد مـن البيـان هـو المطـابق لعلمـه، وعلمـه بـذلك هـو أكمـل العلوم. فكل من ظن أن غير الرسول صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا منه، فهو مـن الملحـدين لا مـن المـؤمنين، والصـحابة رررت والتـابعون لهـم بإحسـان - رحمة الله عليهم - ومـن سـلك سـبيل السـلف هـم فـي هذا البـاب علـى الاسـتقامة

دون سواهم.

قال شيخ الإسلام:

ومما يوضح ذلك أن وجوب تصديق كل مسلم بما أخبر به الله ورسوله من صفاته تعالى: ليس موقوفا على أن يقوم دليل عقلي على تلك الصفة بعينها، فإن مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام: أن الرسول إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقلنا، ومن لم يقر بما جاء به الرسول حتى يعلمه بعقله: فقد أشبه الذين قال الله عنهم: **{قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ}** [الأنعام: 124].

ومن سلك هذا السبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنا بالرسول، ولا متلقيا عنه الأخبار بشأن الربوبية، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول بشيء من ذلك أو لم يخبر به، فإن ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدق به، بل يتأوله أو يفوضه، وما لم يخبر به إن علمه بعقله آمن به، فلا فرق عند من سلك هذه السبيل بين وجود الرسول وإخباره، وبين عدم الرسول وعدم إخباره، وكان ما يذكر من القرآن والحديث والإجماع عديم الأثر عنده[65].

قال شيخ الإسلام في «التدمرية»: القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإن كان المخاطب ممن يقر بأن الله تعالى حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله

(65) «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية بشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية» (223/1 - 225).

حقيقة، وينازع في محبته تعالى ورضاه وغضبه وكراهته، فيجعل ذلك مجازا، ويفسره: إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، قيل له: ما فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته؟ بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته، ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل.

وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به وللمخلوق محبة تليق به، وله تعالى رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به، فإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة.

فإن قلت: هذه إرادة المخلوق، قيل لك: وهذا غضب المخلوق.

وكذلك يلزم بالقول في علمه وسمعه وبصره وقدرته ونحو ذلك.

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض: يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته.

فإن قال: تلك الصفات أثبتها بالعقل؛ لأن الفعل دل على القدرة، والتخصيص دل على الإرادة، والإحكام دل على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام، أو ضد ذلك، قال له سائر أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما: أن يقال عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين. فهب أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه. وليس لك أن تنفيه

من غير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل كما على المثبت، والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن المعارض المقاوم.

الثاني: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم، وما يوجد في المخلوقات من المنافع للمحتاجين، وكشف الضر عن المضرورين، وأنواع الرزق والهدي والمسرات: دليل على رحمة الخالق، كدلالة التخصيص على الإرادة والمشيئة، والقرآن يثبت دلائل الربوبية بهذه الطريقة: تارة يدلهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويثبت علمه وقدرته وحياته، وتارة يدلهم بالنعم والآلاء على وجود بره وإحسانه المستلزم رحمته، وهذا كثير في القرآن، وإن لم يكن مثل الأول أو أكثر منه لم يكن أقل منه بكثير.

وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه.

والغايات الموجودة في مفعولاته ومأموراته؛ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة: تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على الإرادة وأولى؛ بقوة الصلة الغائية.

ولهذا كان ما في القرآن من بيان مخلوقاته من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة[66].

قول شيخ الإسلام:

---

(66) المصدر السابق ص223.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

ثم القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، وبما وصفه به السابقون الأولون، لا نتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد:: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، لا نتجاوز القرآن والحديث.

ومذهب السلف: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حق، ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائها وصفاتها، ولا في أفعاله، فكما تيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصا أو حدوثا فإن الله تعالى منزه عنه، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه.

ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله، فيعطلون أسماءه الحسنى، وصفاته العلا، ويحرفون الكلم عن مواضعه، فإن من حرفوا لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات، فقد جمعوا بين التمثيل

والتعطيل، مثلوا أولا وعطلوا آخرا، فهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم، وتعطيل لما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به تعالى.

قال: ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة - من المتأولين لهذا الباب - في أمر مريج، فإن من ينكر الرؤية زعم أن العقل يحيلها، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يحيل أن لله علما وقدرة، وأن كلامه غير مخلوق ونحو ذلك يقول: إن العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقة حشر الأجساد، والأكل والشرب الحقيقي في الجنة: يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش: يزعم أن العقل أحال ذلك، وأنه مضطر إلى التأويل.

ويكفيك دليلا على فساد قول هؤلاء: أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوز أو أوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله.

يا ليت شعري! بأي عقل يوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن مالك بن أنس الإمام حيث قال: أوكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صلى الله عليه وسلم لجدل هؤلاء؟! وكل من هؤلاء مخصوم بمثل ما خصم به الآخر، فكل من ظن أن غير الرسول والسلف أعلم بهذا الباب، أو أكمل بيانا، أو أحرص على هدي الخلق، فهو من الملحدين لا من المؤمنين»[67].

---

(67) نقله الشيخ مرعي في «أقاويل الثقات» (ص234، 235).

* * *

تحقيق القول في بيان مذهب السلف

ونحن مع شيخ الإسلام ابن تيمية في مجمل موقفه من تأييد مذهب السلف، الذين هم خير قرون الأمة، قبل أن تنتشر المحدثات في الدين، وتطل البدع القولية والفعلية - أو العقدية والعملية - بين المسلمين، ولا سيما موقف الصحابة رررت، الذين هم أفقه الناس للدين، وأفهمهم لمقاصده، وأقربهم إلى حسن اتباعه وتطبيقه، والذين أثنى الله عليهم في كتابه الكريم، في عدد من السور، وأثنى عليهم رسوله صلى الله عليه وسلم في عدد من الأحاديث، وهم الذين نقلوا لنا القرآن كما أنزل، ورووا لنا السنة كما وقعت.

نحن مع موقف السلف، ولكننا في حاجة ماسة إلى معرفة حقيقة موقف السلف، معرفة تزيل كل لبس، وتقطع الشك باليقين، وهذا يحتاج منا إلى وقفة متأنية، للاطلاع والتعمق والموازنة لكل المرويات في هذا الجانب، ثم إعلان الحقيقة بعد ذلك؛ ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حي عن بينة، شأن: **{ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخۡشَوۡنَهُۥ وَلَا يَخۡشَوۡنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا}** [الأحزاب: 39].

موقف الصحابة رأس السلف من آيات الصفات:

لم يؤثر عن الصحابة - وهم رأس السلف بالإجماع - رضوان الله عليهم: أنهم أثاروا مشكلة حول ما سُمِّي «آيات الصفات» أو «أحاديث الصفات»، مع أن من الصحابة من عُمِّر وعاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرات السنين، وقد توفي صاحبه وخادمه أنس بن مالك ررر بالبصرة سنة اثنين وتسعين للهجرة، وكان آخر من مات بها من الصحابة.

كل ما أُثر عن الصحابة: رواية وردت عن أم سلمة ررر‌ا: فقد روى الحافظ اللالكائي في كتابه «السنة» من طريق قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: 5]، قالت: «الكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، والبحث عنه كفر»[68].

قال الشيخ مرعي في «أقاويل الثقات»: هذا له حكم الحديث المرفوع؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي![69].

قال ابن تيمية: وقد روى هذا الجواب عن أم سلمة ررر‌ا موقوفا ومرفوعا.

ولكن الشيخ شعيبا قال: ليس إسناده مما يعتمد عليه.

ومقتضى هذا: أن هذه الآيات والأحاديث التي أنشأت مشكلة في القرون التالية لم تحدث لدى الصحابة أي مشكلة دينية أو فكرية.

ولا شك أن الصحابة فهموا القرآن المنزل عليهم بلسانهم، فقد أنزله الله بلسان عربي مبين، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: 2]، ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3]، ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [فصلت: 3]، وقد أمرهم الله تعالى أن يتدبروا آياته ولا يغلقوا قلوبهم عنها: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: 82]، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾

---

(68) رواه اللالكائي في «السنة» (397/2)، وأشار الحافظ ابن حجر إلى هذه الرواية في «الفتح» (406/13).

(69) هذا غير مسلم؛ لأن ربيعة ومالكًا وغيرهما سئلوا هذا السؤال فأجابوا برأيهم نحو هذا الجواب.

[محمد: 24]، {كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ} [ص: 29].

والمفروض أنهم تدبروا كما أمروا، فقد كانوا أسرع الناس استجابة لنداء القرآن، وعملا على تنفيذ أوامره، واجتناب نواهيه، كما تدل على ذلك وقائع لا حصر لها.

ولو كان أشكل عليهم من هذا القرآن شيء لسألوا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو المكلف من ربه عز وجل: أن يبين للناس ما نزل عليهم، كما قال تعالى: {وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ} [النحل: 44].

كما سألوه في معنى قوله تعالى: {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ} [الأنعام: 82]، حيث بين لهم: أن الظلم المراد في الآية هو الشرك، وليس كما ظنوه وتصوروه: ظلم النفس، ولو بمعصية صغيرة. واستدل على ذلك مما جاء في وصية لقمان لابنه: {إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ} [لقمان: 13][70].

ولو حدث أن فهم بعضهم بعض الآيات فهما خاطئا لأوشك أن يصحح لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما صحح لهم أفهامهم المغلوطة في الأحكام العملية، كالذي فهم من قوله تعالى في الصيام: {حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ} [البقرة: 187]: أن المراد خيطان حقيقيان

---

(70) انظر: حديث ابن مسعود الذي رواه البخاري في الأنبياء (3429)، ومسلم في الإيمان (124).

أبيض وأسود، حتى بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم المراد، وهما: بياض النهار، وسواد الليل[71].

وإذا صح لهم ما يتعلق بالأحكام الفرعية المتعلقة بالعمل، فكيف لا يصحح لهم ما يتعلق بالأحكام الأصلية المتصلة بالعقيدة في الله؟!

فكيف فهم الصحابة رررت آيات الصفات؟

هل أجروا هذه النصوص على ظواهرها دون أن يخطر ببالهم مجاز أو استعارة أو كناية؟

أو فهموها كما تفهم النصوص العربية البليغة، فأدخلوا فيها ما سماه علماء البلاغة فيما بعد: المجاز والكناية والاستعارة التمثيلية والاستعارة المكنية؟

أو هم توقفوا فيها ولم يحاولوا أن يفهموا منها شيئًا، أو يقولوا فيها شيئًا، طلبًا للسلامة، وبُعْدًا عن المخاطرة، والوقوع في المزالق؟

لا نستطيع أن نجزم جزمًا قاطعًا بأحد هذه المواقف ما دام لم يصلنا من ذلك شيء يعبر عن مكنون صدورهم، ويبين عن حقيقة موقفهم، ومن القواعد الفقهية المقررة: لا ينسب إلى ساكت قول، وإن كان الموقف الثاني هو الأقرب إلى منطق الفطرة.

وقد استدل إمام الحرمين على ترجيح مذهب التفويض بسكوت الصحابة عن الخوض في هذه الآيات، فقد قال في «الرسالة النظامية»: والدليل

---

(71) انظر: حديث عدي بن حاتم الذي رواه البخاري في الصوم (1916)، ومسلم في الصيام (1090).

السمعي القاطع في ذلك: إجماع الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - فإنهم درجوا على ترك التعرض لمعاني المتشابهات، مع أنهم كانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسنونًا أو محترمًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق الاهتمام بفروع الشريعة(72). انتهى.

فإذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية يعتمد في نصرة مذهب الإثباتي على مقدمة مسلمة، وهي: أن الله سبحانه أنزل القرآن «كتابًا مبينًا» وسماه «برهانًا» و«نورًا» كما قال تعالى: {**يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا**} [النساء: 174]، ولا يتصور أن ينزل الله إلى الناس كتابا لا يفهمونه، ولا يعقلون معناه كليا أو جزئيا، فليس في القرآن شيء لا يفهم، ولا سيما ما يتعلق بالعقائد وأصول الدين.

فنحن نؤمن على ما قاله ابن تيمية ونصدقه ونؤيده، ولكنا لا نبني على مقدمته نفس النتائج التي بناها هو - عليه رحمة الله.

فإنا لا نفترض أن الصحابة أجروا كل النصوص المتعلقة بالصفات على ظاهرها، بل منها ما أجروه على ظاهره، ومنها ما حملوه على المجاز أو الكناية أو الاستعارة، ونحوها، كما تقتضيه أساليب البيان والبلاغة العربية، فقد كانوا عربًا خُلَّصًا، وأُثِرَتْ عنهم كلمات بليغة تبهر الأبصار.

كما فهم عدد من الصحابة ومن تبعهم من الفقهاء من قوله تعالى في آية

(72) انظر: «العقيدة النظامية» (ص23، 24)، وقد نقل هذا النص الذهبي في «أعلام النبلاء» (473/18، 474).

الطهارة: {أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ} [المائدة: 6] أن المجيء من الغائط كناية عن قضاء الحاجة بالبول أو الغائط، وأن ملامسة النساء كناية عن الجماع، كما فهم آخرون منها المعنى الظاهري، وهو اللمس باليد.

وأحسب أن الصحابة حينما قرأوا قوله تعالى: {وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ} [المائدة: 64] فهموا المقصود منها بجلاء، وهو: أن اليهود الملاعين وصفوا الله تعالى بالبخل والإمساك، فرد الله عليهم ـ بعد الدعاء عليهم ولعنهم بما قالوا ـ بأنه تعالى موصوف بالسخاء والجود وكثرة العطاء والإنفاق، ولكنه عبر عن ذلك بعبارة بليغة، فقال: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}، وهذا ما رواه المفسرون عن ترجمان القرآن ابن عباس(73)، فليس المقصود بهذا النص إثبات يدين لله، ولا سيق النص لأجل هذا.

ومثل ذلك قوله سبحانه: {فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ} [يس: 83]، وقوله: {تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ} [الملك: 1] ليس المقصود بهاتين الآيتين وأمثالهما: إثبات يد لله تعالى، بل المقصود الواضح: إثبات أن الملك والملكوت تحت قدرته تعالى وسلطانه وتصرفه، يفعل الله ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه.

موقف السلف بعد الصحابة:

ومن بعد الصحابة من التابعين وأتباعهم إلى آخر القرون الثلاثة الذين هم

---

(73) انظر: «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (76/2) في تفسير الآية المذكورة، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (296/2).

خير قرون الأمة: قد اختلف النقل عنهم، ولذا اختلفوا في تحديد موقفهم.

فقيل: إن موقفهم هو السكوت عن هذه الأمور المشكلة، وعدم الخوض فيها، خشية الوقوع في الخطأ في أمر يتعلق برب العالمين، وهذا هو ما يطلق عليه: التفويض.

كما قيل: إن موقفهم هو إثبات هذه الصفات على ظواهرها ـ كما جاءت ـ لله تعالى، مع نفي لوازمها المفهومة منها عند الإطلاق من الجسمية أو التركيب أو التحيز في جهة... إلخ.

ويحسن بي أن أنقل هنا ما سجله الإمام الآلوسي عن مذهب السلف في تفسير قوله تعالى في سورة طه: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}**.

فبعد أن ذكر موقف المؤولين المبالغين منهم كالفخر الرازي، والمعتدلين منهم كالإمام عز الدين ابن عبد السلام، والمحقق كمال الدين ابن الهمام، أضاف الآلوسي قائلًا: وأنت تعلم أن طريقة كثير من العلماء الأعلام وأساطين الإسلام: الإمساك عن التأويل مطلقًا، مع نفي التشبيه والتجسيم، منهم: الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام أحمد، والإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن، وسعد بن معاذ المروزي، وعبد الله بن المبارك، وأبو معاذ خالد بن سليمان صاحب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والترمذي، وأبو داود السجستاني.

ونقل القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد في كتاب «الاعتقاد» عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله تعالى بشيء من ذاته، ولكن يصفه بما وصف سبحانه به نفسه، ولا يقول فيه برأيه

شيئًا، تبارك الله وتعالى رب العالمين.

وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت الشافعي يقول: لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر. فنثبت هذه الصفات، وننفي عنها التشبيه، كما نفي سبحانه عن نفسه فقال: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

وذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: أنه قد اتفق على ذلك أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم .

وكلام إمام الحرمين في «الإرشاد» يميل إلى طريقة التأويل، وكلامه في «الرسالة النظامية» مصرح باختياره طريقة التفويض حيث قال فيها: والذي نرتضيه رأيًا وندين الله به عَقْدًا: اتِّباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وترك الابتداع.

وقد اختاره أيضًا الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنفه في «اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين»، وفي كتابه «الإبانة في أصول الديانة»، وهو آخر مصنفاته فيما قيل.

وقال البيضاوي في «الطوالع»: والأولى اتباع السلف في الإيمان بهذه الأشياء - يعني المتشابهات - ورد العلم إلى الله تعالى بعد نفي ما يقتضي التشبيه والتجسيم عنه تعالى. انتهى.

محققو الصوفية يرجحون مذهب السلف:

قال العلامة الآلوسي:

وعلى ذلك جرى محققو الصوفية، فقد نقل عن جمع منهم أنهم قالوا: إن الناس ما احتاجوا إلى تأويل الصفات إلا من ذهولهم عن اعتقاد أن حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وإذا كانت مخالفة فلا يصح في آيات الصفات قط تشبيه؛ إذ التشبيه لا يكون إلا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه، وذلك محال.

وعن الشعراني: أن من احتاج إلى التأويل فقد جهل أولا وآخرا، أما أولا: فبتعقله صفة التشبيه في جانب الحق، وذلك محال، وأما آخرا: فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعله لا يكون مراد الحق عزّ وجل.

وفي «الدرر المنثورة» له: أن المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجثماني على العرش المكاني بالتنزيه عنه، إلى التشبيه بالأمر السلطاني الحادث، وهو الاستيلاء على المكان، فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر، فما بلغ عقله في التنزيه مبلغ الشرع فيه، في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}... ألا ترى أنه استشهد في التنزيه العقلي في الاستواء بقول الشاعر: قد استوى بشر على العراق... البيت، وأين استواء بشر على العراق من استواء الحق عزّ وجل على العرش؟ فالصواب أن يلزم العبد الأدب مع مولاه، ويكل معنى كلامه إليه عز وجل. انتهى.

الآلوسي يلخص مواقف الطوائف:

قال الآلوسي: وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنه قد ورد في الكتاب

العزيز والأحاديث الصحيحة: ألفاظ توهم التشبيه والتجسيم، وما لا يليق بالله تعالى الجليل العظيم.

موقف المجسمة والمشبهة لله تعالى:

فتشبثت المجسمة والمشبهة بما توهمه، فضلوا وأضلوا، ونكبوا عن سواء السبيل وعدلوا. وذهب جمع إلى أنهم هالكون وبربهم كافرون، وذهب آخرون إلى أنهم مبتدعون، وفصل بعض فقال: هم كفرة إن قالوا: هو عع جسم كسائر الأجسام، ومبتدعة إن قالوا: جسم لا كالأجسام.

مواقف أهل الحق: المثبتون مع كمال التنزيه:

وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه، وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبتت طائفة منهم ما ورد كما ورد، مع كمال التنزيه المبرأ عن التجسيم والتشبيه. فحقيقة الاستواء مثلا المنسوب إليه تعالى شأنه: لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو ججج مستو على العرش، مع غناه عع عنه، وحمله بقدرته للعرش وحملته، وعدم مماسة له، أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه. ومتى صح للمتكلمين أن يقولوا: إنه تعالى ليس عين العالم ولا داخلا فيه ولا خارجا عنه! مع أن البداهة تكاد تقضي ببطلان ذلك بين شيء وشيء: صح لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه تعالى الثابت بالكتاب والسنة. فالله سبحانه وصفاته وراء طور العقل، فلا يقبل حكمه إلا فيما كان في طور الفكر، فإن القوة المفكرة شأنها التصرف فيما في الخيال والحافظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية، ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل علم آخر بينه وبين هذه الأشياء المناسبة، وحيث لا مناسبة بين ذات الحق ججج وبين شيء لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل، فأكف الكيف مشلولة،

وأعناق التطاول إلى معرفة الحقيقة مغلولة، وأقدام السعي إلى التشبيه مكبلة، وأعين الأبصار والبصائر عن الإدراك والإحاطة مسملة:

مرام شط مرمى العقل فيه ودون مداه بيد لا تبيد

وقد أخرج اللالكائي في كتاب السنة من طريق الحسن عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر.

ومن طريق ربيعة بن عبد الرحمن: أنه سئل كيف استوى على العرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله تعالى الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم.

ومتى قالوا بنفي اللوازم بالكلية: اندفع عنهم ما تقدم من الاعتراضات، وحفظوا عن سائر الآفات.

هل يفسر السلف أو لا يفسرون؟

وهذه الطائفة قيل: هم السلف الصالح، وقيل: إن السلف بعد نفي ما يتوهم من التشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله تعالى أعلم بمراده.

واعترض بأن الآيات والأخبار المشتملة على نحو ذلك كثيرة جدًّا، ويبعد غاية البعد أن يخاطب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم العباد فيما يرجع إلى الاعتقاد بما لا يدرى معناه! وأيضًا قد ورد في الأخبار ما يدل على فهم المخاطب المعنى من مثل ذلك، فقد أخرج أبو نعيم عن الطبراني قال: حدثنا عياش بن تميم: حدثنا يحيى بن أيوب المقابري: حدثنا سلمة بن سالم: حدثنا خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عائشة

- رضي الله تعالى عنها - قالت: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**إن الله تعالى يضحك من يأس عباده وقنوطهم وقرب الرحمة منهم!**» فقلت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، أويضحك ربنا؟ قال: «**نعم، والذي نفسي بيده إنه ليضحك**»، قلت: فلا يعدمنا خيرا إذا ضحك»[74]. فإنها - رضي الله تعالى عنها - لو لم تفهم من ضحكه تعالى معنى لم تقل ما قالت.

وقد صح عن بعض السلف أنهم فسروا، ففي «صحيح البخاري» قال مجاهد: استوى على العرش: علا على العرش.

وقال أبو العالية: استوى على العرش: ارتفع.

قال الآلوسي:

وقيل: إن السلف قسمان: قسم منهم بعد أن نفوا التشبيه عينوا المعنى الظاهر المعرَّى عن اللوازم، وقسم رأوا صحة تعيين ذلك، وصحة تعيين معنى آخر لا يستحيل عليه تعالى، كما فعل بعض الخلف، فراعوا الأدب، واحتاطوا في صفات الرب، فقالوا: لا ندري ما معنى ذلك. أي: المعنى المراد له عز وجل، والله تعالى أعلم بمراده.

وذهبت طائفة من المنزهين عن التشبيه والتجسيم إلى: أنه ليس المراد إثبات الظواهر مع نفي اللوازم، بل المراد معنى معين هو كذا. وكثيرا ما يكون ذلك معنى مجازيا، وقد يكون معنى حقيقيا للفظ، وهؤلاء جماعة من

---

(74) قال الهيثمي: رواه الطبراني في «الكبير» وفي «الأوسط»، وفيه خارجة بن مصعب، وهو متروك الحديث (84/1).

الخلف.

وقد يتفق لهم تفويض المراد إليه ججج أيضًا، وذلك إذا تعددت المعاني المجازية، أو الحقيقية التي لا يتوهم منها محظور، ولم يقم عندهم قرينة ترجح واحدا منها، فيقولون: يحتمل اللفظ كذا وكذا، والله تعالى أعلم مراده من ذلك.

ومذهب الصوفية على ما ذكره الشيخ إبراهيم الكوراني وغيره: إجراء المتشابهات على ظواهرها مع نفي اللوازم، والتنزيه بليس كمثله شيء، كمذهب السلف الأول.

هذا، وبقي: هل يُسمَّى ما عليه السلف تأويلًا أم لا؟

المشهور: عدم تسمية ما عليه المفوضة منهم تأويلًا، وسماه بعضهم تأويلًا، كالذي عليه الخلف.

قال اللقاني: أجمع الخلف - ويعبر عنهم بالمؤولة - والسلف - ويعبر عنهم بالمفوضة - على تنزيهه تعالى عن المعنى المحال الذي دل عليه الظاهر، وعلى تأويله وإخراجه عن ظاهره المحال، وعلى الإيمان به بأنه من عند الله تعالى، جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما اختلفوا في تعيين محمل له معنى صحيح وعدم تعيينه، بناء على أن الوقف على قوله تعالى: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ}** أو على قوله تعالى: **{إِلَّا ٱللَّهُۗ}**، ويقال لتأويل السلف: إجمالي، ولتأويل الخلف: تفصيلي. انتهى ملخصًا.

وكان شيخنا العلامة علاء الدين يقول: ما عليه المفوضة تأويل واحد، وما عليه المؤولة تأويلان، ولعله راجع إلى ما سمعت.

وأما ما عليه القائلون بالظواهر مع نفي اللوازم؛ فقد قيل: إن فيه تأويلًا

أيضًا؛ لما فيه من نفي اللوازم، وظاهر الألفاظ أنفسها تقتضيها، ففيه: إخراج اللفظ عما يقتضيه الظاهر، وإخراج اللفظ عن ذلك لدليل - ولو مرجوحا - تأويل.

ومعنى كونهم قائلين بالظواهر: أنهم قائلون بها في الجملة.

وقيل: لا تأويل فيه؛ لأنهم يعتبرون اللفظ من حيث نسبته إليه عز شأنه، وهو من هذه الحيثية لا يقتضي اللوازم، فليس هناك إخراج اللفظ عما يقتضيه الظاهر، ألا ترى أن أهل السنة والجماعة أجمعوا على رؤية الله تعالى في الآخرة، مع نفي لوازم الرؤية في الشاهد؛ من المقابلة والمسافة المخصوصة وغيرهما، مع أنه لم يقل أحد منهم: إن ذلك من التأويل في شيء.

وقال بعض الفضلاء: كل من فسر فقد أول، وكل من لم يفسر لم يؤول؛ لأن التأويل هو التفسير، فمن عدا المفوضة مؤولة، وهو الذي يقتضيه ظاهر قوله تعالى: {**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ**} بناء على الوقف على {**إِلَّا ٱللَّهُ**}.

ولا يخفى أن القول بأن القائلين بالظواهر مع نفي اللوازم من المؤولة، الغير الداخلين في الراسخين في العلم؛ بناء على الوقف المذكور: لا يتسنى مع القول بأنهم من السلف الذين هم هم! وقد يقال: إنهم داخلون في الراسخين، والتأويل بمعنى آخر يظهر بالتتبع والتأمل[75]. انتهى كلام الآلوسي.

اختلاف موقف السلف في قضية الصفات بين التفويض والتأويل والإثبات:

والحق أن من ينظر في تراث السلف في هذه القضية باستيعاب وإنصاف:

---

(75) انظر: «روح المعاني» للآلوسي (16/154 - 160).

يجد أن السلف رررت قد تفاوتت مواقفهم: ففيهم من فوض، وهم الأكثرون، وفيهم من أول، وفيهم من أثبت.

ولا عجب في ذلك، فهذه طبيعة البشر: أن يختلفوا وتتفاوت أفهامهم ومواقفهم في مثل هذه القضايا.

وإذا كنا عرفنا في تراثنا الفقهي منذ عهد الصحابة: شدائد ابن عمر، ورخ ابن عباس، وعرفنا اختلاف الصحابة في صلاة العصر في بني قريظة، فمنهم من أخذ بحرفية الأمر، ومنهم من أخذ بمقصوده، ولم يلم الرسول الكريم أحدا من الفريقين. وعرفنا مدرسة الأثر، ومدرسة الرأي، وعرفنا المدرسة الظاهرية، والمدرسة المقاصدية، فلا غرو أن يختلف الناس في فهم بعض النصوص المتعلقة بالصفات الخبرية لله تعالى.

قد يقال: إنهم اختلفوا في الفروع، ولم يختلفوا في الأصول، وهذا صحيح في الجملة، فهم لم يختلفوا في أن الله تعالى يجب أن يتصف بكل كمال يليق بذاته، وأن ينزه عن كل نقص لا يليق بجلاله وجماله وكماله، وأن ينزه عن مشابهة خلقه، إذ «ليس كمثله شيء»، وإنما اختلفوا في تفسيرات لا تمس أصل التعظيم والتقديس والتنزيه لله - جل جلاله - الذي له الملك، وله الحمد، وهو ذو الجلال والإكرام. فهناك من الصحابة من قال: إن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه، وقالت عائشة: «من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم»[76] أي: دخل في أمر عظيم.

(76) متفق عليه كما في «اللؤلؤ والمرجان» (ص111، 112)، رواه البخاري في بدء الخلق (3234)، ومسلم في الإيمان (177) عن عائشة.

من السلف من فوض:

ومن هنا نجد من السلف من فوض في أمر «الصفات الخبرية» ووكل علمها إلى الله سبحانه، وعبروا عن ذلك بـ«عدم الخوض» فيها، أو «عدم التفسير» لها، أو «السكوت عنها».

وهذا واضح غاية الوضوح لمن تأمل الأقوال والروايات الكثيرة المأثورة عن السلف في هذا المجال، ولم يمل بها إلى تأييد مذهب اعتقده.

وقد نقلنا هنا من كلام العلامة الحنبلي الشيخ مرعي في كتابه «أقاويل الثقات» ونقوله الثابتة والوفيرة من المصادر الموثقة والمعتمدة: ما يثبت هذه القضية ويؤيدها، وأطلنا في النقل عنه؛ نظرا لأن إخواننا من السلفيين يرفضونها رفضا قاطعا، ويعتبرون السكوت أو التفويض من البدع المنكرة، برغم كثرة الروايات وثبوتها ووضوحها كالشمس في ضحى النهار.

من ذلك: ما أوردنا غير مرة مما رواه اللالكائي عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة قوله: اتفق العلماء كلهم من الشرق والغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، ونقله عنه ابن تيمية[77].

(77) نقله عنه الذهبي في «مختصر العلو» (ص159)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (4/4، 5)، ورسالة «التنزيه» لابن قدامة (19/18).

وروى عثمان بن سعيد الدارمي - في كتابه «الرد على الجهمية» - عن محمد ابن الحنيفة: أنه قال: «إنما تهلك هذه الأمة إذا تكلمت في ربها»[(78)].

وروي عنه أنه قال: «إن قومًا ممن كانوا قبلكم أُتوا علمًا كانوا يكيفون فيه، فسألوا عما فوق السماء وما تحت الأرض فتاهوا»[(79)].

ولذلك يقول الدارمي نفسه - وهو من غلاة المثبتين: «ومن الأحاديث: أحاديث جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم قالها العلماء، ولم يفسروها، ومتى فسرها أحدهم برأيه اتهموه»[(80)].

ويقول أيضًا: «وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا»[(81)].

ويقول سفيان بن عيينة: «ما وصف الله تتت نفسه في كتابه فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية»[(82)].

فلم يجز ترجمة العبارة بلغة أخرى - كالفارسية - لأن الترجمة لون من التفسير.

ويروي البيهقي عن أفلح بن محمد: أنه قال لعبد الله بن المبارك: «يا أبا عبد الرحمن، إني أكره الصفة - يعني صفة الرب تتت - فقال له عبد الله: أنا أشد الناس كراهية لذلك، ولكن إذا نطق الكتاب بشيء جسرنا عليه، وإذا

---

(78) «الرد على الجهمية» للدارمي (ص261).

(79) المصدر السابق (ص262).

(80) «الرد على المريسي» للدارمي (ص446).

(81) «الرد على الجهمية» (ص259).

(82) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص314).

جاءت الأحاديث المستفيضة الظاهرة تكلمنا به. قلت - أي البيهقي: وإنما أراد - والله أعلم - الأوصاف الخبرية، ثم تكلم بها على نحو ما ورد به الخبر لا يجاوزونه»[83].

ويروي البيهقي أيضًا عن وكيع أنه قال: «أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعرا يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون شيئًا»[84].

وعن أبي عبيد أنه قال: «هذه الأحاديث التي يقول فيها: ضحك ربنا من قنوط عبادة وقرب خيره، وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها...، وهذه الأحاديث في الرواية هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، غير أنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدًا يُفسرها»[85].

وينقل الشيخ إسماعيل الصابوني في كتابه «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» عن الإمام مالك أنه قال: «إياكم والبدع، قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[86].

ومن ذلك قول الإمام أحمد ححجع عندما سئل عن أحاديث الصفات: «نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى». رواه عنه الخلال بسند صحيح.

ونصوص أئمة السلف في قولهم: «أمروها كما جاءت، مع عدم الخوض في بيان معناها» أكثر من أن تحصر، من ذلك ما قاله الإمام الحافظ الترمذي

---

(83) المصدر السابق (ص33).

(84) المصدر نفسه (ص355).

(85) المصدر نفسه (ص355).

(86) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» للصابوني (ص119).

في «سننه»: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم: أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: نروي هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث: أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه». اهـ[87].

وقوله: «ولا تفسر» هو نفس قول بعض أئمة السلف: «قراءتها تفسيرها»، وقوله: «ولا تتوهم» معناه: يصرف ظاهرها الذي يوهم مشابهة الله لخلقه، مع تفويض المعنى الحقيقي لله تعالى، وأما الكيف فلا نحتاج لتفويضه؛ لأن الكيف محال على الله تعالى، كما قال الإمام مالك ححمع: «ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع»[88] أي: أنه لا كيف لله تعالى.

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي ححمع في «عقيدته» الشهيرة: «وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه، ونقول: الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه»[89].

---

(87) انظر: «سنن الترمذي» كتاب الزكاة (34/3، 35) الحديث رقم (662). وكرر هذا في التفسير (214/8) الحديث (3048) طبعة حمص بتعليق عزت الدعاس.

(88) انظر: «الفتح» (407/13).

(89) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز. تحقيق: بشير محمد عيون (ص163).

وقد أكد هذا التفويض كل علماء الخلف، الذين نقلوا مذهب السلف وشرحوه وقرروه: من محدثين ومفسرين ومتكلمين ومؤرخين.

فمن المحدثين والشراح الكبار الإمام أبو سليمان الخطابي، وهو رجل كبير القدر، متفق على إمامته وإنصافه واعتداله من كل الأطراف.

يقول الخطابي: بعد شرحه لحديث النزول: «والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ}**، وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: آمنا به، كل من عند ربنا». ثم قال: «والقول في جميع ذلك عند علماء السلف ما قلناه، وروي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رررت»[90].

ومن المحدثين الكبار: الحافظ الكبير الإمام البيهقي صاحب «السنن الكبرى»، و«معرفة السنن والآثار»، و«شعب الإيمان»، وغيرها. وقد أثبت ذلك في كتابه «الأسماء والصفات»، وقد نقلنا عنه كثيرا في بحثنا هذا.

ومن المحدثين أيضًا الحافظ تقي الدين ابن الصلاح، الذي يقول في «فتاواه»: «الذي يدين به من يقتدى به من السالفين والخالفين، واختاره عباد الله الصالحون: أن لا يخاض في صفات الله تعالى بالتكييف... ويقولون في كل ما جاء به من المتشابهات: آمنا به، مقتصرين على الإيمان جملة من غير تفصيل وتكييف، ويعتقدون على الجملة: أن الله ععع له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه، ويعرضون عن الخوض، خوفًا من أن تزل قدم

نشر مكتبة دار البيان - دمشق.

(90) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص454).

بعد ثبوتها»[91].

ومن المتكلمين العلامة الشهرستاني في «الملل والنحل» فهو يقول حاكيًا عقيدة السلف: «بل نقول كما قال الراسخون في العلم: «كل من عند ربنا» آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكلنا علمه إلى الله تعالى، ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه، واحتاط بعضهم أكثر احتياطًا حتى لم يقرأ اليد بالفارسية، ولا الوجه ولا الاستواء، ولا ما ورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد «لفظًا بلفظ»، فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء»[92].

ويقول حكيم المؤرخين ابن خلدون في «مقدمته» الشهيرة: «وقضوا بأن الآيات من كلام الله، فآمنوا بها ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل، وهذا معنى قول الكثير منهم: اقرأوها كما جاءت، أي: آمنوا بأنها من عند الله، ولا تتعرضوا لتأويلها ولا تفسيرها؛ لجواز أن تكون ابتلاء، فيجب الوقف والإذعان»[93].

وقد نقل الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» عن الإمام مالك أنه قال في أحاديث الصفات: «أمرها كما جاءت بلا تفسير».

وقال الحافظ الذهبي هناك قبل ذلك بأسطر: «فقولنا في ذلك وبابه: الإقرار، والإمرار، وتفويض معناه إلى قائله الصادق المعصوم». اهـ[94].

---

(91) «فتاوى ابن الصلاح» (ص37، 38).
(92) «الملل والنحل» للشهرستاني (ص104، 105).
(93) «مقدمة ابن خلدون» (ص513).
(94) انظر: «سير أعلام النبلاء» (105/8).

قرر الذهبي أن الواجب هنا هو تفويض المعنى، وهذا يوافق ما قاله الإمام أحمد: «ولا كيف ولا معنى»، وهو يثبت بلا شك أن مذهب السلف والإمام أحمد والحفاظ أهل الحديث كالذهبي وغيره: أن تفويض المعنى هو العقيدة التي كان علها أحد مذاهب خيار هذه الأمة من السلف والخلف، وأنها هي الموافقة لقول الله عز وجل: **{وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ}** [آل عمران: 7] على أن الوقف على لفظ الجلالة، وقوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ...}** إلخ: جملة مستأنفة كما هو رأي الأكثرين.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» في مسألة الصفات ـ نقلا عن ابن المنير: إن فيها ثلاثة مذاهب أو أقوال:

الأول: أنها صفات ذات أثبتها السمع «أي: الوحي»، ولا يهتدي إليها العقل.

والثاني: أن العين كناية عن صفة البصر، واليد كناية عن صفة القدرة، والوجه كناية عن صفة الوجود.

والثالث: إمرارها على ما جاءت، مفوضًا معناها إلى الله تعالى[95].

وقال الشيخ شهاب الدين السهرودي في كتاب «العقيدة» له: أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله: الاستواء والنزول والنفس واليد والعين، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى.

---

(95) «فتح الباري» (390/13) طبعة السلفية.

قال الطيبي: هذا هو المذهب المعتمد، وبه يعتد السلف الصالح[96].

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» أيضًا مائلًا للتفويض: «والصواب: الإمساك عن أمثال هذه المباحث، والتفويض إلى الله في جميعها، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه...». اهـ[97].

ومن العجيب أن نجد في أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية: ما يوافق هذه الوجهة من السكوت وعدم الخوض والتفسير، وذلك في قوله عن السلف: «ولم يفسروا ما يتعلق بالصفات منها، ولا تأولوه، ولا شبهوه بصفات المخلوقين. إذ لو فعلوا شيئا من ذلك لنقل عنهم ولم يجز أن يكتم بالكلية... بل بلغ من مبالغتهم في السكوت عن هذا أنهم كانوا إذا رأوا من يسأل عن المتشابه، بالغوا في كفه»[98].

ثم يستشهد بما ذكرناه من قبل من قول محمد بن الحسن: «اتفق الفقهاء كلهم على الإيمان بما جاء في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة... إلخ».

وهذا خلاف ما هو معروف عن ابن تيمية من شدة إنكاره على التفويض وذمه وتبديعه، ولعل هذا القول كان في مرحلة من حياته.

على أنا نجد في الحنابلة من يوافق هذا الاتجاه ويسانده، مثل الشيخ مرعي

---

(96) المصدر السابق.

(97) «فتح الباري» (383/13).

(98) «مجموع الفتاوى» (3/4).

الذي نقلنا عنه من قبل فقرة طويلة واضحة الدلالة على ذلك.

أنواع التفويض في الصفات:

من قرأ عبارات العلماء الذين ذهبوا إلى مبدأ «التفويض» في صفات الله الخبرية: يجد أنها متفاوتة في دلالتها على هذا الاتجاه.

فمنها: الصريح القاطع أو شبه القاطع في هذه الدلالة.

ومنها: التفويض القريب من الإثبات.

ومنها: التفويض القريب من التأويل.

وقد استعرت هذا التقسيم مما كتبه الباحث الجاد د. محمد عياش الكبيسي في كتابه القيم عن «الصفات الخبرية عند أهل السنة والجماعة»(99)، وتقسيمه التفويض إلى أنواع، وسنعول على الاقتباس من كتابه في بحثنا هذا.

أولًا: التفويض الصريح:

والتفويض الصريح: ما لم يكتف فيه بمجرد السكوت عن تفسير هذه النصوص، فمجرد السكوت لا يقطع بأن الساكت قد فوض، إلا أن تصاحبه قرينة تجعل دلالته على التفويض قاطعة أو راجحة.

1 ـ من ذلك: ما إذا اقترن بالسكوت الأمر بالسكوت، فهذه دلالة قاطعة على إرادة التفويض، وقد ورد عن كثير من العلماء نهيهم عن الخوض في هذه النصوص وتفسيرها والسؤال عنها، وتبديع من فعل ذلك.

فهذا الإما مالك: يقول: «والسؤال عنه بدعة» أي: عن الاستواء، ويقول:

---

(99) نشره المكتب المصري الحديث.

«إياكم والبدع»، قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: «أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، لا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[100].

وهذا أبو العباس ابن سريج «ت303هـ» - وقد اعتبره بعضهم مجدد المئة الثالثة - يقول: «إن السؤال عن معانيها بدعة، والجواب كفر وزندقة»[101].

وهذا محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ومدون مذهبه يقول: «فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، وفارق الجماعة»[102].

وهذا ابن بطة العكبري الحنبلي يقول بعد أن سرد كثيرا من هذه النصوص: «فكل هذه الأحاديث وما شاكلها تمر كما جاءت لا تعارض ولا تضرب لها الأمثال، ولا يواضع فيها القول، فقد رواها العلماء، وتلقاها الأكابر منهم بالقبول لها، وتركوا المسألة عن تفسيرها، ورأوا أن العلم بها ترك الكلام في معانيها»[103].

2 - وكذلك إذا اقترن بالسكوت الحاجة إلى الكلام، كأن يسأل عنها فلا يجيب، كما قال أبو عبيد: «إنا إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها، وما أدركنا أحدًا

---

(100) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» للصابوني (ص119).

(101) انظر: «الصفات الخبرية» للكبيسي.

(102) «مختصر العلو» للذهبي (ص519)، و فتح الباري» (407/11)، و مجموع الفتاوى» لابن تيمية (4/4، 5).

(103) «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة» (ص590).

يفسرها»[104].

وكما يقول ابن قتيبة: «فإن قيل: كيف النزول منه - جل وعز؟ قلنا: لا نحتم على النزول منه بشيء»[105].

3 - ومثل ذلك: النهي عن ترجمة هذه الكلمات إلى غير العربية أو الاشتقاق منها، أو القياس عليها، ونحو ذلك، فهذا يدل على غاية التفويض، حيث إن هذه الكلمات ستصبح على هذا كالطلسم الذي لا يمكن فهمه أو التعبير عنه.

ومن هذا ما جاء عن سفيان بن عيينة أنه قال: «ما وصف الله تنت نفسه في كتابه فقراءته تفسيره، ليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية»[106].

ومنه: ما نقله الذهبي عن ابن سريج أنه قال: «ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية»[107].

وقد جسد هذا الغزالي في «إلجامه» حيث يقول: «لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصرف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه، والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة»[108].

2 - ومن دلائل التفويض: القول بأن هذه النصوص لا يعلمها إلا الله لاختيار

---

(104) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص355).

(105) «تأويل مختلف الحديث» (ص173).

(106) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص314).

(107) «مختصر العلو» (ص226، 227).

(108) «إلجام العوام» (ص54).

الوقف على {**إِلَّا ٱللَّهُ**} في آية [آل عمران: 7]: {**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا**}، فالذي اختار هذا الوقف أو قال: إن حظ الراسخين الإيمان بها فحسب، أو جعل البحث فيها علامة الزيغ، فكل هذا من سمات التفويض وأصوله، ولعل أصل هذه السمة ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم**»[109].
إلا أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل: إن آيات الصفات من المتشابه، وليس هو محل اتفاق بين المسلمين، ولذلك كثر النزاع في هذا ـ كما سنرى إن شاء الله.

وعلى أية حال نجد هنا الكثير من العلماء يصرحون بأن نصوص الصفات من المتشابه، وأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، يقول أبو سليمان الخطابي: بعد شرحه لحديث النزول: «المتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر، ويوكل باطنه إلى الله عز وجل، وهو معنى قوله: {**وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**}، وإنما حظ الراسخين: أن يقولوا: آمنا به كل من عند ربنا... والقول في جميع ذلك عند علماء السلف ما قلناه، وروي مثل ذلك عن جماعة من الصحابة رررت»[110].

ويقول الشيخ إسماعيل الصابوني: متحدثًا عن عقيدة السلف وأصحاب الحديث: «ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله،

---

(109) رواه البخاري في التفسير (4547)، ومسلم في العلم (2665) عن عائشة.
(110) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص454).

كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: {**وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ**}»[111].

ثانيًا: التفويض القريب من الإثبات:

وهنا تفويض قريب من الإثبات: فهنا من بعض المفوضين من يحمل كلامه التفويضي قرائن ودلائل تقربه بعض الشيء من المثبتين، إلى حد أن قد يختلط مقصوده بمقصودهم. وهذا من شأنه أن يلقي الضباب ويعتم الرؤية، فقد لا يستطيع الباحث أن يميز بسهولة المفوضين هؤلاء من المثبتين.

فمثلًا بعض المفوضين تجري على ألسنتهم المصطلحات التي يعنى بتأكيدها المثبتون كلفظ «الصفة» ولفظ «بلا كيف» ولفظ «تُجْرَى على ظاهرها»، فهذه الألفاظ دلائل الإثبات، لولا ما يصرفها من القرائن، ولذلك نرى المثبتين يستدلون بهذه الألفاظ على أن قصد المتكلم بها الإثبات لا التفويض.

فهذا ابن تيمية: يتكلم عن قول بعض العلماء: بلا كيف، فيقول: «إنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية، إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات، وأيضًا فإن من ينفي الصفات الخبرية أو الصفات مطلقًا لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، فمن قال: إن الله ليس على العرش، لا يحتاج أن يقول: بلا كيف، ثم يقول في لفظة: أمروها كما جاءت، فقولهم: أمروها كما جاءت: يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معان: فلو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال:

---

(111) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص107).

أمروا لفظها، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت. ولا يقال حينئذ: بلا كيف، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول»[112].

ونحو هذا أيضًا: لفظ «الصفة» إذا أطلقت على ما ورد في هذه النصوص، فحينما يقال عن اليدين أو العين: إنها صفات لله تعالى، فهذا ليس بتفويض إذا لم تقترن بدلائل دالة عليه. وكذلك قول بعضهم: وإن له يدين بلا كيف، ونحوها.

وكذلك حينما يقرن بعض العلماء الصفات الخبرية بغيرها، ويدرجها تحت حكم واحد، كأن يقال مثلًا: ينبغي السكوت عن صفات الله كالعلم والقدرة والوجه واليدين. فهذا ليس تفويضًا في الحقيقة، إلا أن ترد قرائن صارفة. ومع هذه القرائن يبقى هذا المنحى أقرب أنواع التفويض إلى الإثبات.

وممن ورد عنه استخدام مثل هذه الألفاظ: كثير من العلماء. ولنتأمل في المقولات التالية:

يقول أبو سليمان الخطابي عند شرحه لحديث النزول: «وهذا من العلم الذي أمرنا أن نؤمن به بظاهره»، ثم يقول: «والمتشابه يقع به الإيمان والعلم الظاهر».

إن من الممكن أن نفسر هذه المقولة على أنها إثبات، لولا ما تعقبها به الخطابي نفسه حيث قال بعد: «وهذا معنى قوله: **{وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ}**

(112) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (5/41، 42).

وإنما حظ الراسخين أن يقولوا: آمنا به كل من عند ربنا»[113].

ونحو هذا قول الشيخ إسماعيل الصابوني حيث سرد كثيرا من الصفات الخبرية، ثم قال بعد: «بل ينتهون فيها إلى ما قاله الله تعالى وقاله رسوله صلى الله عليه وسلم من غير زيادة عليه، ولا إضافة إليه، ولا تكييف ولا تشبيه، ولا تحريف ولا تبديل ولا تغيير، ولا إزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب وتضعه عليه، بتأويل منكر، ويجرونه على ظاهره». فإذا بقي اللفظ على ظاهره وعلى ما تعرفه العرب وتضعه عليه: كان هذا إثباتًا لا تفويضًا، ولكنه يعقب مباشرة بقوله: «ويكلون علمه إلى الله تعالى، ويقرون بأن تأويله لا يعلمه إلا الله، كما أخبر الله عن الراسخين في العلم أنهم يقولونه في قوله تعالى: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ}**»[114].

ولعل الأقرب من كل هذا: ما يشير إليه تصرف البيهقي: في كتابه «الأسماء والصفات» حيث يجعل كل نص لم يكن قاطعًا في تقرير الصفة تحت عنوان «باب ما ذكر في كذا»، فتراه يقول: «باب ما ذكر في الذات»، «باب ما ذكر في النفس»، «باب ما ذكر في الصورة»... إلخ، لكنه حينما يأتي إلى نوع آخر من هذه النصوص يجعله تحت هذا العنوان «باب ما جاء في إثبات الوجه»، «باب ما جاء في إثبات اليدين»... إلخ[115].

إن هذا يعني أنه اختار الإثبات، ولكنه في نفس الموضع تراه يقول: في

---

(113) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص454).

(114) «عقيدة السلف وأهل الحديث» للصابوني(ص107).

(115) «الأسماء والصفات» للبيهقي - في أغلب الكتاب.

إثبات الوجه صفة لا من حيث الصورة؛ لورود خبر الصادق به، وباب ما جاء في إثبات اليدين صفتين لا من حيث الجارحة، لورود الخبر الصادق به. فهذا التعقيب - بالإضافة إلى قرائن أخرى مثبوتة في كتابه - تجعلنا نقول: إنه لم يرد الإثبات، ومن جملة هذه القرائن مثلًا: أنه يفصل بين النصوص الواردة في اليد وبين النصوص الواردة في الأصابع مثلًا - على خلاف عادة أهل الإثبات - لذلك تراه يستشهد على تأويله للأصابع بقول الخطابي: «وليس معنى اليد في الصفات بمعنى الجارحة حتى يتوهم بثبوتها ثبوت الأصابع»(116).

ثالثًا: التفويض القريب من التأويل:

وكذلك هناك تفويض قريب من التأويل وعليه جملة من العلماء المفوضين، فتلمس أو تلمح في كلامهم ما يجعلك تجزم أنهم يميلون إلى التأويل، ولكنهم يتحرجون منه ورعًا واحتياطًا.

ومن مظاهر هذا الميل ما يأتي:

أولًا: كثيرا ما نرى تأثر المفوضين بالنقاط التي انطلق منها المؤولون في تأويلهم، فهم يشاركونهم في نقطة الانطلاق، ولكنهم لا ينطلقون معهم.

ومن هذه المنطلقات: التصريح بنفي الظاهر، وأنه لا يمكن أن يكون مرادًا لله، ثم يحجمون عن تعيين المراد، وهذا الذي أطلق عليه اسم «التأويل الإجمالي»، وقد صرح بنفي ظاهر هذه النصوص كثير من العلماء، مع اختيارهم لمبدأ التفويض.

---

(116) «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص336).

وهذا هو الذي نسبه الإمام النووي إلى جمهور السلف وبعض المتكلمين، حيث يقول: «مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق»[117].

كما نسب هذا إلى السلف وكثير من العلماء: ابن كثير، حيث قال في تفسير آية الاستواء على العرش: «وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله»[118].

ولذلك نرى: أن من اشتهر بالتأويل كأبي المعالي الجويني والغزالي - عليهما رحمة الله - حينما يريدون أن يميلوا إلى التفويض في بعض المواقف يميلون إلى هذا، فترى مثلًا الجويني حينما اختار التفويض في «عقيدته النظامية» اختاره بهذا المعنى، فتراه يقول: «وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع أهل الحق عن اعتقاد فحواها، وأجروها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وما صح من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذهب أئمة السلف إلا الانكفاف عن التأويل، وإجراء

---

(117) «صحيح مسلم بشرح النووي» (36/6).
(118) «تفسير ابن كثير» (211/2).

الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى. والذي نرتضيه رأيًا وندين لله به عقدًا: اتباع سلف الأمة»[119]. ونحو هذا فعل الغزالي في «إلجامه»[120].

وقد أدرك ابن تيمية خطورة هذا المنحى على مذهبه الإثباتي، فأنكر أن يكون أحد من السلف قد ذكر أن ظاهر هذه النصوص غير مراد، فتراه يقول مثلًا: «يا سبحان الله! كيف لم يقل الرسول يومًا من الدهر، ولا أحد من سلف الأمة: هذه الآيات والأحاديث لا تعتقد ما دلت عليه، ولكن اعتقدوا الذي تقتضيه مقاييسكم، أو اعتقدوا كذا وكذا، فإنه الحق، وما خالف ظاهره فلا تعتقدوا ظاهره»[121].

فابن تيمية إذن أدرك أن نفي الظاهر هو قنطرة التأويل، حتى لو كان الظاهر يعني التشبيه «والتجسيم»، فهو لا يقول: إن الظاهر التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد، ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا»[122].

قلت: النزاع مع شيخ الإسلام هنا: فيما دلت عليه هذه النصوص، أئذا قلنا في معنى قوله تعالى: **{وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا}** [الطور: 48] أي: بحفظنا ورعايتنا وكلئنا، نكون قد خرجنا عما دلت عليه الآية؟ كلا، بل الراجح هو

---

(119) «العقيدة النظامية» لإمام الحرمين (ص32).

(120) انظر: «إلجام العوام» (من ص87 إلى 95).

(121) «مجموع الفتاوى» (19/5).

(122) المصدر السابق (43/3).

هذا، وهو المقصود من الآية دون إثبات الأعين لله تعالى.

وكذلك إذا قلنا في قوله تعالى: **{قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ}** [المؤمنون: 88] إن معناها: أن كل شيء تحت سلطان قدرته وتصرفه، نكون قد خرجنا عن دلالة الآية؟ كلا.

إن دعوى أن الظاهر وحده هو ما تدل عليه النصوص غير مسلمة ولا مقبولة، بل قد يكون الأقرب إلى لسان العرب هو المعنى الكنائي أو المجازي.

ثانيا: ومن مظاهر الدنو من مسلك التأويل عند بعض أهل التفويض هو: ذكر أقوال المؤولين عند تفسير الآية أو شرح الحديث، دون إنكار عليها، بل قد يدخلها ضمن أقوال أهل الحق، أو السلف أو نحو هذا. ولكنه لا يقطع هو بالمراد منها، ومن تتبع شرح الإمام النووي لصحيح مسلم يرى ذلك جليًّا، ولنضرب على ذلك مثالًا واحدًا: عند شرح النووي لحديث النزول قال: «وهذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يؤمن بأنها حق على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي هنا عن مالك والأوزاعي - أنها تتأول على ما يليق بها بحسب مواطنها، فعلى هذا تأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: تأويل مالك بن أنس وغيره، معناه: تنزل رحمته وأمره وملائكته، كما يقال: فعل السلطان كذا، إذا فعله أتباعه بأمره.

والثاني: أنه على الاستعارة، ومعناه: الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف، والله أعلم»[123].

إن هذا المنحى يفسر لنا أن النووي يرضى مبدأ التأويل، ولكنه لا يجزم به، وقد يكون ذلك لورعه واحتياطه.

ونحو هذا فعل ابن الجوزي: فهو يقول: «وإنما الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها، وما يؤمن هؤلاء - أي المثبتين للظواهر - أن يكون المراد بالوجه الذات، لا أنه صفة زائدة، وعلى هذا فسر الآية المحققون فقالوا: ويبقى ربك، وقالوا في قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ**﴾ [الأنعام: 52] يريدونه. وما يؤمنهم أن يكون أراد بقوله: «**قلوب العباد بين إصبعين**» أن الإصبع لما كانت هي المقلبة للشيء، وأن ما بين الإصبعين يتصرف فيه صاحبها كيف يشاء... والذي أراه: السكوت عن هذا التفسير أيضًا، إلا أنه يجوز أن يكون مرادًا»[124] فاختياره للسكون هنا لا لبطلان التأويل، وإنما لعدم القطع به.

ومن السلف من أثبت:

وإذا كان هناك من السلف من فوض وسكت، ولم يخض ولم يفسر، ورعا واحتياطا لدينه، وخشية من الوقوع في غلط غير مقصود، فإن منهم من أثبت لله تعالى ما ورد من صفات، ومن فسر ولم يسكت ولم يتوقف.

روى البخاري معلقًا عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿**ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ**﴾ أي:

---

(123) «صحيح مسلم بشرح النووي» (36/6، 37).

(124) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (ص87، 88).

علا[125].

وهناك نصوص كثيرة وردت عن السلف رررت استدل بها بعضهم على الإثبات، واستدل بها آخرون على التفويض، والمتأمل فيها بحياد وإنصاف: يجد ظاهر بعضها إلى الإثبات أقرب، وظاهر أكثرها إلى التفويض أقرب.

وقد نقل الحافظ ابن حجر في «الفتح» جملا من ذلك في شرحه لكتاب التوحيد من صحيح البخاري في تفسير: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}**.

ونقل أبو إسماعيل الهروي في كتاب «الفاروق» بسنده إلى داود بن علي بن خلف، قال: كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعني: محمد بن زياد اللغوي، فقال له رجل: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** فقال: هو على العرش كما أخبر، قال: يا أبا عبد الله، إنما معناه: استولى، فقال: اسكت، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد.

ومن طريق محمد بن أحمد بن النضر الأسدي: سمعت ابن الأعرابي يقول: أرادني أحمد بن أبي دؤاد - أحد رؤوس المعتزلة - أن أجد له في لغة العرب: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** بمعنى: استولى، فقلت: والله ما أصبت هذا.

وقال غيره: لو كان - أي استوى - بمعنى استولى لم يختص بالعرش؛ لأنه غالب على جميع المخلوقات.

ونقل محيي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين: أن

---

(125) قال في «الفتح» (416/13) وصله الفريابي من رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد.

معناه: ارتفع.

وقال أبو عبيد والفراء وغيرهما بنحوه.

وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب «السنة» من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة أنها قالت: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر».

ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل: كيف استوى على العرش؟ فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، وعلى الله الرسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم».

وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى: **{ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ}** فقال: هو كما وصف نفسه.

وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال: كنا عند مالك، فدخل رجل، فقال: يا أبا عبد الله، **{ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ}** كيف استوى؟ فأطرق مالك فأخذته الرُّحَضَاءُ[126]، ثم رفع رأسه، فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه، ولا يقال: كيف؟ وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلا صاحب بدعة، أخرجوه.

ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة، لكن قال

---

(126) الرحضاء: عرق يغسل الجلد لكثرته.

فيه: «والإقرار به واجب، والسؤال عنه بدعة».

وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال: كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة: لا يحددون ولا يشبهون، ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون: كيف؟ قال أبو داود: وهو قولنا.

قال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا.

قلت «القرضاوي»: وهذا يستدل به على الإثبات بلا كيف.

وأسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال: اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير، فمن فسر شيئًا منها وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وفارق الجماعة.

قلت «القرضاوي»: وهذا كثيرا ما يستدل به المفوضون.

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي ومالكا والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف.

وأخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس بن عبد الأعلى، سمعت الشافعي يقول: لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكر، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه، فقال: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**.

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه».

قلت «القرضاوي»: وهذا يستدل به أهل التفويض.

ومن طريق أبي بكر الضبعي قال: مذهب أهل السنة في قوله: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** قال: بلا كيف.

والآثار فيه عن السلف كثيرة، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل.

وقال الترمذي في «الجامع» عقب حديث أبي هريرة في النزول: «وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات».

وقال في باب فضل الصدقة: «قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال: كيف؟ كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا: هذا تشبيه، وقال إسحاق بن راهويه: إنما يكون التشبيه لو قيل: يد كيد، وسمع كسمع»[127].

وقال في تفسير المائدة: «قال الأئمة: نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك»[128] «وهذا يحتج به المفوضون».

---

(127) «سنن الترمذي» كتاب الزكاة، الحديث (662).

(128) المصدر السابق كتاب التفسير (3048).

وقال ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولم يكيفوا شيئًا منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مشبه، فسماهم من أقر بها معطلة»[129].

وقد تقدم قول إمام الحرمين في «الرسالة النظامية» في ترجيح مذهب السلف في الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الله تعالى.

وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث، وهم فقهاء الأمصار: كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة، فكيف لا يوثق فيما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة[130].

ومن السلف من أوَّل:

وإذا كان أكثر السلف ـ كما تفيد الروايات ـ قد سكتوا، أو فوضوا ولم يخوضوا في قضية الصفات الخبرية لله تعالى، وكان منهم من أثبت، فإن من السلف كذلك من أول في «آيات الصفات»، كما يروى عن كبار مفسري السلف رررت، وإن كان التأويل المأثور عنهم أقل بكثير من المأثور من التفويض، ولكنه موجود.

وهو تأويل مقبول غير متكلف ولا متعسف، بل يجري على سنن لسان العرب فيما سماه «علماء البلاغة» فيما بعد: الاستعارة والمجاز والكناية.

---

(129) انظر: «فتح الباري» (407/13).

(130) «الفتح» (406/13 - 408).

قال الإمام ابن الجوزي في قوله تعالى: **{وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ}** [الرحمن: 27]، قال المفسرون: ويبقى ربك. وكذا قالوا في قوله تعالى: **{يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥ}** [الكهف: 28]: أي يريدونه.

وقال الضحاك وأبو عبيدة في قوله: **{كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ}** [القصص: 88]: أي إلا هو[131].

وكذلك نجدهم أولوا في «المعية» في مثل قوله تعالى: **{وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ}** [الحديد: 4]، فالمأثور عن مفسري السلف أن معناها: هو معكم بعلمه وإحاطته، كما في الآية المذكورة، وهي المعية العامة.

وأما المعية الخاصة مثل قوله تعالى لموسى وهارون: **{إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ}** [طه: 46]، وقوله على لسان موسى: **{كَلَّآۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ}** [الشعراء: 62]، وقوله على لسان محمد في الغار لصاحبه: **{لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ}** [التوبة: 40]، وقوله تعالى: **{إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ}** [النحل: 128]، فمعناها: التأييد والرعاية والعون من الله تعالى.

وهذا ما قرره ابن تيمية نفسه، وإن كان لا يُسميه تأويلًا[132].

ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: **{قَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ}** [المائدة: 64].

ذكر السيوطي في «الدر المنثور» ما أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله: **{وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ}** قال: لا يعنون بذلك أن

---

(131) انظر: دفع شبه التشبيه لابن الجوزي (ص31) بتحقيق الكوثري.

(132) انظر: «مجموع الفتاوى» (21/6، 23).

يد الله موثوقة، ولكن يقولون: إنه بخيل، أمسك ما عنده، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

وأكد ذلك ما جاء في سبب نزول الآية، فقد أخرج ابن إسحاق والطبراني في الكبير وابن مردويه عن ابن عباس: قال رجل من اليهود يقال له: النباش بن قيس: إن ربك بخيل لا ينفق، فأنزل الله الآية.

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن الضحاك في قوله: **{... مَغْلُولَةٌ}** يقولون: إنه بخيل ليس بجواد، وفي قوله: **{غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ}** أمسكت عن النفقة والخير[133].

ومما ورد عن السلف من تأويل: ما نقله السيوطي في تفسير قوله تعالى من سورة الرحمن: **{سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ}** [الرحمن: 31]، والمراد بالثقلين: الجن والإنس.

قال السيوطي: أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن ابن عباس رررب في قوله: **{سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ}** قال: هذا وعيد من الله لعباده، وليس بالله شغل.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الضحاك في الآية، قال: وعيد[134].

ومن تتبع التفسير المأثور وجد عن السلف أشياء من هذا القبيل.

---

(133) «الدر المنثور» (296/2).

(134) انظر: «الدر المنثور» (144/6).

الاتفاق على التأويل في بعض المواضع:

وقد اتفق الجميع على التأويل في بعض النصوص من القرآن والحديث لا بد فيها من اللجوء إلى التأويل عقلًا ونقلًا، مثل تأويلهم النسيان المنسوب إلى الله تعالى بالترك والإعراض، كما في قوله تعالى: **{نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡ}** [التوبة: 67].

والذي يلزم بهذا التأويل قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّٗا}** [مريم: 64]، وقوله سبحانه على لسان موسى: **{لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى}** [طه: 52]، ولأن النسيان صفة نقص يجب أن ينزه الله تعالى عن الاتصاف بها فهو سبحانه متصف بكل كمال، منزه عن كل نقص، فإذا وصف نفسه بالنسيان فلا بد أن يؤول بلازمه، وهو الترك والإعراض.

ومثل ذلك قوله تعالى: **{وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ}** [الحديد: 4] أولوها بأنه معهم بعلمه وإحاطته، حتى المثبتون المدافعون عن الإثبات مثل الإمام ابن تيمية ومدرسته يقولون بذلك.

ألزمهم بهذا التأويل: أنه تعالى مستو على عرشه، فكيف يكون معهم بذاته؟

وقد يدخل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل، حيث يقول الله تعالى لبعض عباده يوم القيامة: «**عبدي مرضت فلم تعدني! فيقول: كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: مرض عبدي فلان فلم تعده! أما لو عدته لوجدتني عنده، استطعمتك فلم تطعمني**»، وفي رواية: «**جعت فلم تطعمني! قال: كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال: استطعمك عبدي**

فلان فلم تطعمه، أما لو أطعمته لوجدت ذلك عندي»(135).

وإن كان الفارق في هذا التأويل: أن الذي أوله هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يعقل أن يقال: مرض الله تعالى مرضًا يليق بذاته، لا كما يمرض البشر، أو جاع الله - تقدس وتعالى - جوعًا يليق بكماله، ليس كجوع الخلق!

* * *

---

(135) رواه مسلم في البر والصلة (2569) عن أبي هريرة.

موقف الخلف من الصفات

بعد أن أطلنا القول في بيان موقف سلف الأمة من هذه القضية المثيرة: قضية «الصفات الخبرية» لله تعالى، والتي أثارتها النصوص الشرعية المقدسة التي جاءت في كتاب الله تعالى، أو في أحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم ، مما يفيد ظاهرها إثبات التجسيم والتركيب والانقسام في ذات الله - تقدس وتعالى. أو ما يفيد التحيز في جهة معينة، والتحيز من لوازم الجسم والمادة، أو ما يوهم النقص أو التشبيه بالمخلوقات.

وإذا كنا قد عرفنا موقف السلف على ما فيه من خلاف في ماهيته وحقيقته: أهو تفويض أم إثبات؟ وقد بينا أن من السلف من فوض، بل الواضح من الروايات أن أكثرهم يفوض، ولا يخوض في الأمر، وأن منهم من أثبت بلا كيف، وأن منهم من أول، وإن كان المروي من ذلك قليلًا.

على أنهم جميعًا يقطعون بنفي مشابهة الله تعالى لخلقه، لقوله تعالى: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}** [الشورى: 11]، وقوله تعالى: **{وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ}** [الإخلاص: 4].

إذا عرفنا موقف السلف رررت، فيلزمنا أن نجلي موقف الخلف من علماء الأمة، فالعلماء في كل جيل وكل عصر هم القائمون لله بالحجة، وهم من الطائفة المنصورة القائمة على الحق، حتى يأتي أمر الله، وهم المقصودون بقول الله عز وجل: **{وَمِمَّنۡ خَلَقۡنَآ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ}** [الأعراف: 181].

وهم أيضًا المقصودون بالحديث الذي قواه ابن القيم وغيره: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله: ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال**

المبطلين، وتأويل الجاهلين»[136].

ولا مانع أن يتغير أسلوب اللاحقين عن أسلوب السابقين، كما تغير في الفقه وأصوله، وفي التفسير وغيره، وفق ما تقتضيه حاجات الناس ومطالبهم المتطورة.

وقد بدأت العلوم كلها في صورة مبسطة، ثم بدأت تتركب وتتعقد، ثم تؤصل وتقعد، ثم تفصل وتوسع.

وكما رأينا ذلك في علم الفروع العملية، رأيناه في علم الأصول الاعتقادية.

ولهذا لم يكن عجبًا للناس أن يكون منهج الخلف مغايرًا لمنهج السلف، استجابة لما جد في الحياة الإسلامية من دخول أمم مختلفة في الإسلام، واختلاط المسلمين بملل ونحل شتى، ومن ترجمة كتب الفلسفة اليونانية وغيرها، ومن تأثر كثير من المسلمين بهذه النحل والفلسفات، ومن ظهور فرق شتى تقول بمقولات غريبة، لم يعهد السلف ررررت.

هذا كله هو الذي دعا علماء الخلف أن يواجهوا هذه التيارات الجديدة بما يلزمها من الخطاب، فلم يكن ينفعها التفويض والتسليم، كما كان الإثبات بلا كيف صعبًا على فهمها، فكان التأويل من الخلف لازمًا لإقامة الحجة، ودفع الشبهة، والدفاع عن العقيدة. فكلموا أقوامهم ومعاصريهم بلسانهم ليبينوا لهم.

---

(136) الحديث ذكره ابن القيم في «مفتاح دار السعادة»، وقواه لتعدد طرقه (ح163/1، 164) ط. دار الكتب العلمية ببيروت، وكذلك العلامة ابن الوزير الذي استظهر صحته أو حسنه، لكثرة طرقه، مع ما نقل من تصحيح الإمام أحمد، والحافظ ابن عبد البر، وترجيح العقيلي لإسناده، مع سعة اطلاعهم وأمانتهم، فهذا يقتضي التمسك به. انظر: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» (21/1 - 23) ط. دار المعرفة بيروت.

قال في «تفسير المنار»:

«وذهب بعض العلماء إلى مذهب بين المذهبين، ففرق بين النص المتشابه الذي إذا صُرف عن ظاهره يتعين فيه معنى واحد من المجاز، وبين ما يحتمل أكثر من معنى، فأوجب تأويل الأول دون الثاني.

والمشهور أن الناس قسمان: مثبتون للصفات، ونافون لها، وأكثر المحدثين وأهل الأثر مثبتون مفوضون، وأكثر المتكلمين نفاة مؤولون.

قال السعد التفتازاني في مبحث الصفات المختلف فيها من شرح المقاصد: ومنها: ما ورد به ظاهر الشرع، وامتنع حملها على معانيها الحقيقية، مثل: الاستواء في قوله تعالى: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}**، واليد في قوله تعالى: **{يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ}** **{مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ}**، والوجه في قوله تعالى: **{وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ}**، والعين في قوله: **{وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ}** **{تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا}**، فعن الشيخ - يعني الأشعري - أن كلا منها صفة زائدة، وعن الجمهور - وهو أحد قولي الشيخ - أنها مجازات، فالاستواء مجاز عن الاستيلاء أو تمثيل وتصوير لعظمة الله تعالى، واليد مجاز عن القدرة، والوجه عن الوجود، والعين عن البصر.

فإن قيل: جملة المكونات مخلوقة بقدرة الله تعالى، فما وجه تخصيص خلق آدم صلى الله عليه وسلم سيما بلفظ المثنى؟ وما وجه الجمع في قوله: **{بِأَعۡيُنِنَا}**؟

أجيب بأنه أريد كمال القدرة، وتخصيص آدم تشريف له وتكريم، ومعنى **{تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا}** أنها تجري بالمكان المحوط بالكلأ والحفظ والرعاية، يقال:

«فلان بمرأى من الملك ومسمع» إذا كان بحيث تحوطه عنايته، وتكتنفه رعايته، وقيل: المراد الأعين التي انفجرت من الأرض، وهو بعيد.

ومن كلام المحققين من علماء البيان: قولنا الاستواء مجاز عن الاستيلاء، واليد واليمين عن القدرة، والعين عن البصر، ونحو ذلك إنما هو لنفي وهم التشبيه والتجسيم بسرعة، وإلا فهي تمثيلات وتصويرات للمعاني العقلية بإبرازها في الصور الحسية، وقد بينا ذلك في شرح التلخيص. اهـ كلام السعد. ونحوه في المواقف وشرحه[137].

نماذج من كلام علماء الخلف:

وينبغي لنا هنا أن نقدم نماذج مما قال علماء الخلف في بيان وجهة نظرهم، وكيف وقفوا من النصوص التي أثارت الإشكال، لنعرف موقفهم من أقوالهم، فلا نزاع من أحد: أنهم من أعلام الأمة الذين نصروا الدين، وخدموا العلم، ووقفوا في وجه الملاحدة والمبتدعين المارقين.

كلام ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه»:

قال الإمام الحافظ الفقيه الواعظ المربي الموسوعي المصلح، أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي «ت597هـ» في كتابه «دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه»: رأيت من أصحابنا - يعني الحنابلة - من تكلم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني، فصنفوا كتبًا شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى

---

(137) «تفسير المنار» (197/3، 198)، وانظر: شرح المقاصد (110/2)، طبعة باكستان، لاهور، نشر دار المعارف النعمانية.

مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحس، فسمعوا أن الله ععع خلق آدم - عليه الصلاة والسلام - على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهًا زائدًا على الذات، وعينين وفما ولهوات وأضراسا وأضواء لوجهه هي السبحات، ويدين وأصابع، وكفا وخنصرا وإبهاما، وصدرا وفخذا وساقين ورجلين!! وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس! وقالوا: يجوز أن يَمَسَّ ويُمسّ، ويدني العبد من ذاته، وقال بعضهم: يتنفس! ثم إنهم يرضون العوام بقولهم: لا كما يُعقل.

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولا يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجيه الظواهر من سمات الحس.

ولم يقنعوا بأن يقولوا: «صفة فعل»، حتى قالوا: «صفة ذات»، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا: لا نحملها على ما توجبه اللغة، مثل: «يد» على نعمة وقدرة ولا «مجيء وإتيان» على معنى بر ولطف، ولا «ساق» على شدة.

بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين، والشيء إنما يحمل على حقيقته إذا أمكن، فإن صُرف حُمل على المجاز، ثم يتحرَّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السنة!

وكلامهم صريح في التشبيه، وقد تبعهم خلق من العوام، وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم: يا أصحابنا، أنتم أصحاب نقل واتباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل ححعع يقول وهو تحت السياط: كيف أقول ما لم يقل؟

فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه.

ثم قلتم في الأحاديث: تحمل على ظاهرها، فظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى - عليه الصلاة والسلام - «روح الله» اعتقدت النصارى - لعنهم الله تعالى - أن لله عع صفة هي روح ولجت في مريم. ومن قال: استوى بذاته المقدسة فقد أجراه عع مجرى الحسيات، وينبغي أن لا نهمل ما ثبت به الأصل، وهو العقل، فإنا به عرفنا الله تعالى، وحكمنا له بالقدم، فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت لما أنكر أحد عليكم، إنما حملكم إياها على الظاهر قبيح، فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه؛ فلقد كسوتم هذا المذهب شيئًا قبيحًا، حتى صار لا يقال عن حنبلي إلا مجسم.

ثم عقد ابن الجوزي فصلًا قال فيه: وقد وقع غلط المصنفين الذين ذكرتهم في سبعة أوجه:

أولها: أنهم سموا الأخبار صفات، وإنما هي إضافات، وليس كل مضاف صفة، فإنه قال تعالى: **{وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي}** [الحجر: 29]، وليس لله صفة تسمى روحا، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة.

والثاني: أنهم قالوا: هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ثم قالوا: نحملها على ظواهرها.

فواعجبًا! ما لا يعلمه إلا الله تعالى أي ظاهر له؟ وهل ظاهر الاستواء إلا القعود؟! وظاهر النزول إلا الانتقال؟!

والثالث: أنهم أثبتوا لله عع صفات، وصفات الحق - جل جلاله - لا تثبت إلا بما تثبت به الذات من الأدلة القطعية.

والرابع: أنهم لم يُفرِّقوا في الإثبات بين الخبر المشهور كقوله صلى الله عليه وسلم : «**ينزل تعالى إلى السماء الدنيا**»(138) وبين حديث لا يصح، كقوله: «**رأيت ربي في أحسن صورة**»(139)، بل أثبتوا بهذا صفة، وبهذا صفة.

والخامس: أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا.

والسادس: أنهم تأولوا بعض الألفاظ في موضع، ولم يتأولوها في موضع، كقوله: «**ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**»(140) قالوا: ضُرب مثلًا للإنعام.

والسابع: أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس، فقالوا: ينزل بذاته وينتقل ويتحول، ثم قالوا: لا كما نعقل، فغالطوا من يسمع، وكابروا الحس والعقل، فحملوا الأحاديث على الحسيات.

فرأيت الرد عليهم لازمًا؛ لئلا ينسب الإمام أحمد: إلى ذلك، وإذا سكتُّ نُسِبْتُ إلى اعتقادي ذلك، ولا يهولني أمر معظَّم في النفوس؛ لأن العمل على الدليل، وخصوصًا في معرفة الحق تعالى، لا يجوز فيه التقليد.

وقد سئل الإمام أحمد: عن مسألة فأفتى فيها، فقيل: هذا لا يقول به ابن

---

(138) رواه البخاري في التهجد (1145)، ومسلم في صلاة المسافرين (758) عن أبي هريرة.

(139) قال الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد»: رواه الطبراني في «الكبير»، وفي عبد الله بن إبراهيم بن الحسين عن أبيهما، ولم أر من ترجمهما (273/1).

(140) رواه البخاري في التوحيد (7405)، ومسلم في الذكر والدعاء (2675) عن أبي هريرة.

المبارك؟! فقال: ابن المبارك لم ينزل من السماء!

وقال الإمام الشافعي ححح: «استخرت الله تعالى في الرد على الإمام مالك ححح»(141).

ثم أخذ الحافظ العلامة ابن الجوزي يفند ما قاله أصحابه من الحنابلة في آيات الصفات وأحاديثها، وأطال في ذلك، متتبعًا الآيات القرآنية، ثم الأحاديث النبوية.

ونحن نكتفي هنا بذكر نماذج مما قاله؛ لأننا سنتعرض بالتفصيل لهذه النصوص.

فمما جاء في القرآن قوله تعالى: {وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ} [الرحمن: 27].

قال ابن الجوزي: قال المفسرون: ويبقى ربك، وكذلك قالوا في قوله تعالى: {يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ} [الكهف: 28]، أي: يريدونه. وقال الضحاك وأبو عبيدة في {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ} [القصص: 88]: أي: إلا هو. «ومعنى هذا: أنهم فسروا الوجه بالذات».

قال: وقد ذهب الذين أنكرنا عليهم إلى أن الوجه صفة تختص باسم زائد على الذات. فمن أين قالوا هذا؟ وليس لهم دليل إلا ما عرفوه من الحسيات، وذلك يوجب التبعيض، ولو كان كما قالوا كان المعنى: أن ذاته تهلك إلا

---

(141) انظر: «دفع شبه التشبيه» لابن الجوزي (ص26 - 30) نشر المكتبة التوفيقية بمصر، بتحقيق الشيخ الكوثري، وهي طبعة رديئة مليئة بالأغلاط المطبعية التي شانت الكتاب.

وجهه!

قلت «القرضاوي»: وهذا إلزام قوي لا مخلص منه إلا القول بأن وجهه ذاته، كما روي عن المفسرين.

قال ابن الجوزي: وقال ابن حامد: أثبتنا لله تعالى وجهًا، ولا يجوز إثبات رأس. قلت - القائل ابن الجوزي: لقد اقشعر بدني من جراءته على ذكر هذا، فما أعوزه في التشبيه غير الرأس!

ثم ذكر ابن الجوزي قوله تعالى: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ}** [القلم: 42]، ثم قال: قد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أن «الساق» صفة ذاتية! وقال مثله في «يضع قدمه في النار». وعن ابن مسعود قال: يكشف عن ساقه اليمنى، فتضيء من نور ساقه الأرض!

قال ابن الجوزي: قلت: وذكره الساق مع القدم تشبيه محض، وما ذكره عن ابن مسعود محال، ولا يثبت لله صفة بمثل هذه الخرافات، ولا نوصف ذاته بنور شعاعي تضيء به الأرض... إلخ.

قال: وقال ابن حامد: يجب الإيمان بأن لله ععع ساقًا، صفة لذاته، فمَن جحد ذلك كفر! قلت: لو تكلم بهذا عامي جِلْف كان قبيحًا، فكيف ممن يُنْسَب إلى العلم؟! فإن المتأولين أعذر منهم؛ لأنهم يردون الأمر إلى اللغة، وهؤلاء أثبتوا ساقا للذات وقدما، حتى يتحقق التجسيم والصورة. انتهى[142].

وسنعود للكلام عن هذه الآية: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ}** وأمثالها فيما بعد.

---

(142) المصدر السابق (ص35 - 37).

فهذا موقف هذا الإمام الحنبلي الموسوعي من هذه القضية الشائكة، وقد قالوا: إنه تأثر بإمام حنبلي موسوعي آخر، نهج هذا المنهج نفسه في الإنكار على الحنابلة الظاهريين، وهو الإمام أبو الوفاء ابن عقيل «ت513هـ» صاحب كتاب «الفنون» الشهير، والذي قال عنه ابن تيمية: كان من أذكياء العالم.

إن من بلاغة العرب: أنهم يتفننون في التعبير عن الشيء بصور شتى، حتى يؤثروا في قلوب من يخاطبونهم. فقد يعبرون بالمجاز بدل الحقيقة، وقد يعبرون بالكناية بدل الصريح من القول، وقد يعبرون بأسلوب الاستعارة المكنية، أو الاستعارة التمثيلية. وهذه كلها من أساليب البلاغة العربية، وأحسب أن اللغات الأخرى لا تخلو من ذلك، على تفاوت بين اللغات بعضها وبعض.

والقرآن قد نزل بلسان عربي مبين، فلا غرو أن يستخدم أساليبهم في الخطاب، وأن يشتمل على هذه الفنون البلاغية المعروفة.

وعلى هذا النحو جاء الحديث عن الله تتت في القرآن، فهو لا يخلو من استعمال المجاز أو الاستعارة أو الكناية، جريًا على الأساليب العربية المعهودة.

فإذا قال تعالى عن اليهود: **{وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ}** [المائدة: 64]. فالمقصود بهذه الآية الكريمة واضح تمام الوضوح، فاليهود - قبحهم الله - وصفوا الله - جل جلاله - بالبخل، إذ هو المقصود بقولهم: يد الله مغلولة. ورد الله عليهم بذمهم والدعاء

عليهم: غُلَّت أيديهم ولعنوا بما قالوا، بل يداه مبسوطتان. وهذا الوصف كناية عن الجود والبذل والعطاء، ولذا قال: ينفق كيف يشاء.

فليس المقصود بهذا النص إثبات يد ولا يدين لله - جل شأنه - بل المقصود الرد على من وصفوه بالبخل، ووصفه سبحانه بغاية الجود والفضل والعطاء.

وهذا يشبه قوله تعالى في وصايا الإسراء: **{وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا}** [الإسراء: 29].

فغل اليد كناية عن البخل والتقتير، وبسطها كل البسط كناية عن الإسراف في العطاء. وهذا المعنى في غاية الوضوح لمن قرأ القرآن، وعرف لغة العرب.

آية الاستواء على العرش:

ذكر القرآن استواء الله تعالى على عرشه في سبع آيات من كتابه، ممتدحا بها، وفي معرض إظهار عظمته - جل جلاله - وعلو سلطانه على خلقه: في سورة الأعراف، ويونس، والرعد، وطه، والفرقان، والسجدة، والحديد.

فكيف نظر علماء الخلف إلى هذا الاستواء؟ نكتفي هنا بما ذكره الآلوسي في تفسيره «روح المعاني»:

تحقيقات العلامة الآلوسي:

ذكر الإمام الآلوسي في تفسير قوله تعالى: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** من سورة طه ما رواه ابن أبي شيبة في كتاب «صفة العرش»، والحاكم في «مستدركه»، وقال: إنه على شرط الشيخين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى،

وقد روي مرفوعًا، والصواب وقفه على الحَبْر.

وقيل: العرش كناية عن الملك والسلطان. وتعقبه البعض بأنه تحريف لكلام الله تعالى، وكيف يصنع قائل ذلك بقوله تعالى: **{وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ}** [الحاقة: 17]؟ أيقول: ويحمل ملكه تعالى يومئذ ثمانية؟ وقوله - عليه الصلاة والسلام: «**فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش**»[143]، أيقول: آخذًا بقائمة من قوائم الملك؟ وكلا القولين لا يقولهما من له أدنى ذوق. وكذا يقال: أيقول في: «**اهتز عرش الرحمن**»[144] الحديث: اهتز ملك الرحمن وسلطانه؟ وفيما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة مرفوعًا: «**لما قضى الله تعالى الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتي سبقت غضبي**»[145]، أفيقول: فهو عنده عمع فوق الملك والسلطان؟ وهذا كذينك القولين.

والاستواء على الشيء جاء بمعنى الارتفاع والعلو عليه، وبمعنى الاستقرار، كما في قوله تعالى: **{وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ}** [هود: 44]، و**{لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ}** [الزخرف: 13]، وحيث كان ظاهر ذلك مستحيلا عليه تعالى قيل: الاستواء هنا بمعنى الاستيلاء كما في قوله: قد استوى بشر على العراق.

وتعقب بأن الاستيلاء معناه حصول الغلبة بعد العجز، وذلك محال في حقه

---

(143) رواه البخاري في الخصومات (2412)، ومسلم في الفضائل (2373)، عن أبي سعيد الخدري، وهذا لفظ البخاري.

(144) رواه البخاري في مناقب الأنصار (3803)، ومسلم في فضائل الصحابة (2466) عن جابر بن عبد الله.

(145) رواه البخاري في التوحيد (7422) عن أبي هريرة.

تعالى.

وأيضًا إنما يقال: استولى فلان على كذا، إذا كان له منازع ينازعه، وهو في حقه تعالى محال أيضًا.

وأيضًا إنما يقال ذلك إذا كان المستولى عليه موجودًا قبل، والعرش إنما حدث بتخليقه تعالى وتكوينه سبحانه.

وأيضًا الاستيلاء واحد بالنسبة إلى كل المخلوقات، فلا يبقى لتخصيص العرش بالذكر فائدة.

بين الرازي والزمخشري:

وأجاب الإمام الرازي بأنه إذا فسر الاستيلاء بالاقتدار، زالت هذه المطاعن بالكلية. قال الآلوسي: ولا يخفى حال هذا الجواب على المنصف.

وقال الزمخشري: لما كان الاستواء على العرش - وهو سرير الملك - لا يحصل إلا مع الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون: ملك وإن لم يقعد على العرش ألبتة، وإنما عبروا عن حصول الملك بذلك؛ لأنه أشرح وأبسط، وأدل على صورة الأمر. ونحوه قولك: يد فلان مبسوطة ويد فلان مغلولة، بمعنى: أنه جواد أو بخيل، لا فرق بين العبارتين إلا فيما قلت، حتى إن من لم يبسط يده قط بالنوال أو لم تكن له يد رأسًا، قيل فيه: يده مبسوطة، لمساواته عندهم قولهم: جواد، ومنه قوله تعالى: {**وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ**} الآية، عنوا الوصف بالبخل، ورد عليهم بأنه - جل جلاله - جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط. انتهى.

وتعقبه الإمام الرازي قائلًا: إنا لو فتحنا هذا الباب لانفتحت تأويلات

الباطنية. فإنهم يقولون أيضًا: المراد من قوله تعالى: **{فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ}** [طه: 12] الاستغراق في خدمة الله تعالى من غير تصور نعل. وقوله تعالى: **{قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ}** [الأنبياء: 69] المراد منه تخليصه سسس عن يد ذلك الظالم، من غير أن يكون هناك نار وخطاب البتة.

وكذا القول في كل ما ورد في كتاب الله تعالى، بل القانون: أنه يجب حمل كل لفظ ورد في القرآن على حقيقته، إلا إذا قامت دلالة عقلية قطعية توجب الانصراف عنه، وليت مَن لم يعرف شيئًا لم يخض فيه. انتهى.

وتعقب الآلوسي الرازي بقوله:

ولا يخفى عليك أنه لا يلزم من فتح الباب في هذه الآية انفتاح تأويلات الباطنية فيما ذكر من الآيات، إذ لا داعي لها هناك، والداعي للتأويل بما ذكره الزمخشري قوي عنده، ولعله الفرار من لزوم المحال، مع رعاية جزالة المعنى، فإن ما اختاره أجزل من معنى الاستيلاء، سواء كان معنى حقيقيا للاستواء، كما هو ظاهر كلام الصحاح والقاموس وغيرهما، أو مجازيا كما هو ظاهر جعلهم الحمل عليه تأويلًا. انتهى.

قلت «القرضاوي»: ومما يؤيد كلام الزمخشري أنا كنا في مصر في عهد الملكية نحتفل بيوم سموه «عيد الجلوس»، أي جلوس الملك على العرش، ويعنون به يوم انتقال الملك إليه. وإن لم يجلس على سرير الملك في هذا اليوم قط.

الرازي يُولع في التأويل:

قال الآلوسي:

واستدل الإمام - أي الرازي - على بطلان إرادة المعنى الظاهر بوجوه:

الأول: أنه ععع كان ولا عرش، ولما خلق الخلق لم يحتج إلى ما كان غنيًّا عنه.

الثاني: أن المستقر على العرش لا بد وأن يكون الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الجزء الحاصل منه في يساره، فيكون ععع في نفسه مؤلفًا، وهو محال في حقه تعالى للزوم الحدوث.

الثالث: أن المستقر على العرش إما أن يكون متمكنا من الانتقال والحركة، ويلزم حينئذ أن يكون ععع محل الحركة والسكون، وهو قول بالحدوث، أو لا يكون متمكنا من ذلك، فيكون ججج كالزَّمِن - أي المقعد - بل هو أسوأ حالًا منه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الرابع: أنه إن قيل بتخصيصه ععع بهذا المكان، وهو العرش، احتيج إلى مخصص، وهو افتقار ينزه الله تعالى عنه، وإن قيل بأنه عز وجل يحصل بكل مكان: لزم ما لا يقوله عاقل.

الخامس: أن قوله تعالى: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}** عام في نفي المماثلة، فلو كان جالسا لحصل من يماثله، فحينئذ تبطل الآية.

السادس: أنه تعالى لو كان مستقرا على العرش لكان محمولا للملائكة؛ لقوله تعالى: **{وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ}** [الحاقة: 17]، وحامل حامل الشيء حامل لذلك الشيء، وكيف يحمل المخلوق خالقه؟

السابع: أن الأمة أجمعت على أن قوله تعالى: **{قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ}** من المحكمات، وعلى فرض الاستقرار على العرش يلزم التركيب والانقسام، فلا

يكون ععع أحدا في الحقيقة، فيبطل ذلك المحكم.

إلى أن قال:

العاشر: أن الخليل سسس قال: **{لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ}** [الأنعام: 76] فلو كان تعالى مستقرا على العرش لكان جسما آفلا أبدا، فيندرج تحت عموم هذا القول. انتهى.

قال الآلوسي:

ثم إنه - أي الرازي عفا الله تعالى عنه - ضعَّف القول بأنا نقطع بأنه ليس مراد الله تعالى ما يُشعر به الظاهر، بل مراده سبحانه شيء آخر، ولكن لا نُعين ذلك المراد، خوفًا من الخطأ؛ لأنه عز وجل لما خاطبنا بلسان العرب وجب أن لا نريد باللفظ إلا موضوعه في لسانهم، وإذا كان لا معنى للاستواء في لسانهم إلا الاستقرار والاستيلاء، وقد تعذر حمله على الاستقرار، فوجب حمله على الاستيلاء، وإلا لزم تعطيل اللفظ وأنه غير جائز.

رأي ابن عبد السلام:

وإلى نحو هذا ذهب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، فقال في بعض فتاويه: طريقة التأويل بشرطه - وهو قرب التأويل - أقرب إلى الحق؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العرب بما يعرفونه، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه؛ لأنه سبحانه قال: **{ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ}** [القيامة: 19]، **{لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ}** [النحل: 44]، وهذا عام في جميع آيات القرآن، فمن وقف على الدليل أفهمه الله تعالى مراده من كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف على ذلك، إذ لا

يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون[146]. انتهى.

قال الآلوسي: وفيه توسط في المسألة.

رأي ابن الهمام:

قال الآلوسي: وقد توسَّط ابن الهمام في «المسايرة» - وقد بلغ رتبة الاجتهاد كما قال عصريّنا ابن عابدين الشامي في «رد المحتار حاشية الدر المختار» - توسطًا أخص من هذا التوسط، ذكر ما حاصله: وجوب الإيمان بأنه تعالى استوى على العرش مع نفي التشبيه. وأما كون المراد: استولى، فأمر جائز الإرادة لا واجبها، إذ لا دليل عليه، وإذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء - إذا لم يكن لمعنى الاستواء إلا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية - فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء، فإنه قد ثبت إطلاقه عليه لغة في قوله:

فلما علونا واستوينا عليهمو جعلناهمو مرعى لنسر وطائر

وقوله: قد استوى بشر... البيت المشهور.

وعلى نحو ما ذكر: كل ما ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد، كالإصبع والقدم واليد، ومخلص ذلك التوسط في القريب بين أن تدعو الحاجة إليه لخلل في فهم العوام وبين أن لا تدعو لذلك.

ونقل أحمد زروق عن أبي حامد أنه قال: لا خلاف في وجوب التأويل عند تعين شبهة لا ترتفع إلا به[147].

---

(146) انظر أيضًا: «البحر المحيط» للزركشي (440/3، 441).

(147) تفسير «روح المعاني» للآلوسي (ج16) تفسير الآية (5) من سورة طه.

رأي ابن دقيق العيد:

وأضيف هنا إلى رأي الإمام عز الدين ابن عبد السلام: رأي تلميذه وصاحبه العلامة الإمام ابن دقيق العيد، فقد رجح قبول التأويل أيضًا إذا كان قريبًا، قال الإمام بدر الدين الزركشي في «البحر المحيط» بعد ذكر رأي الإمام عز الدين: وقال صاحبه ابن دقيق العيد: ونقول في الألفاظ المشكلة إنه حق وصدق على الوجه الذي أراده، ومن أوَّل شيئًا منها فإن كان تأويله قريبًا على ما يقتضيه لسان العرب وتفهمه في مخاطبتها لم ننكر عليه، ولم نبدعه، وإن كان تأويله بعيدًا توقفنا عنه واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه. قلت «والقائل الزركشي»: وحيث ساعد التأويل لغة العرب فلا يقطع بأنه هو المراد، فالله أعلم بمراده، بل نقول: يجوز أن يكون المراد كذا، وقد يترجح ذلك بالقرائن المحتفة باللفظ. نبه عليه بعض المشايخ. انتهى(148).

الزمخشري يعتمد طريق الكناية وعلم البيان:

ونحن إذا نظرنا في تفسير رجل كالزمخشري - وتفسيره معتمد عند طوائف الأمة كلها وإن كان هو معتزليًا - نجده يعتمد طريق الكناية في مثل هذه الآيات، انظر ما قاله في تفسير قوله تعالى في سورة طه: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [الآية: 5]: «ولما كان العرش - وهو سرير الملك - مما يردف الملك: جعلوه كناية عن الملك، فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون: ملك، وإن لم يقعد على السرير ألبتة» اهـ. وقد نقلت كلامه في هذا الموضع

---

(148) انظر: «البحر المحيط» للزركشي (441/3).

في تحقيقات العلامة الآلوسي، ثم قال الزمخشري: والتفسير بالنعمة ـ أي تفسير اليد بالنعمة ـ والتمحل للتثنية: من ضيق العطن، والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام[149]!

فالرجل هنا يعتمد على «علم البيان» من علوم البلاغة، وهو ابن بجدتها، فمن ينكر على الزمخشري أنه من الطراز الأول من علماء البلاغة؟!

نهج سيد قطب في «الظلال»:

وإلى هذا النهج مال الشهيد سيد قطب، رجل «التصوير الفني في القرآن» كما نقرأ ذلك في أكثر من موقع في «ظلال القرآن»، خذ ما ذكره في سورة يونس عند قوله تعالى: **{إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ}** [الآية: 3]، قال في قوله: **{ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ}**: عرش الكون، كناية عن مقام السيطرة العلوية الثابتة الراسخة باللغة التي يفهمها البشر، ويتمثلون بها المعاني، على طريقة القرآن الكريم في التصوير وتجسيم المعاني المجردة في صورة حسية تخييلية، «كما بينا هذا في فصل التخييل الحسي والتجسيم من كتاب: التصوير الفني في القرآن الكريم».

وقال في قوله: **{ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ}**: و**{ثُمَّ}** هنا ليست للتراخي الزماني، إنما هي للبعد المعنوي «أقول: أو ما يسميه النحويون: التراخي الرتبي» فالزمان هنا لا ظل له. وليست هناك حالة ولا هيئة لم تكن لله سبحانه ثم كانت، فهو سبحانه منزه عن الحدوث وما يتعلق به من الزمان والمكان، لذلك نجزم بأن **{ثُمَّ}** هنا للبعد المعنوي، ونحون آمنون من أننا لم نتجاوز

---

(149) «الكشاف» للزمخشري (530/2) طبعة دار المعرفة بيروت.

المنطقة المأمونة التي يحق فيها للعقل البشري أن يحكم ويجزم؛ لأننا نستند إلى قاعدة كلية في تنزيه الله سبحانه عن تعاقب الهيئات والحالات، وعن مقتضيات الزمان والمكان»[150]. انتهى.

وفي سورة السجدة عند قوله تعالى: **{ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ}** يقول:: الاستواء على العرش: رمز لاستيلائه على الخلق كله. أما العرش ذاته فلا سبيل إلى قول شيء عنه، ولا بد من الوقوف عند لفظه. وليس كذلك الاستواء، فظاهر أنه كناية عن الاستعلاء. ولفظ **{ثُمَّ}** لا يمكن أن يكون للترتيب الزمني؛ لأن الله سبحانه لا تتغير عليه الأحوال، ولا يكون في حال أو وضع سبحانه ثم يكون في حال أو وضع تال، إنما هو الترتيب المعنوي، فالاستعلاء درجة فوق الخلق، يعبر عنها هذا التعبير[151]. اهـ.

ترجيح العلامة ابن عاشور:

ونرجع إلى العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، فنجده يصول ويجول في تفسيره «التحرير والتنوير» في هذا التوجه البلاغي والبياني قائلًا:

«فالاستواء يعبر عن شأن عظيم من شؤون الخالق تعالى، اختير التعبير به على طريق الاستعارة والتمثيل؛ لأن معناه أقرب معاني المواد العربية إلى المعنى المعبر عنه في شؤونه تعالى، فإن الله لما أراد تعليم معان من عالم الغيب لم يكن يتأتى ذلك في اللغة إلا بأمثلة معلومة من عالم الشهادة، فلم يكن بد من التعبير عن المعاني المغيبة بعبارات تقربها مما يعبر به عن عالم

---

(150) «في ظلال القرآن» (1762/3، 1763) طبعة دار الشروق العاشرة.

(151) المرجع السابق (2807/5).

الشهادة، ولذلك يكثر في القرآن ذكر الاستعارات التمثيلية والتخييلية في مثل هذا.

وقد كان السلف يتلقون أمثالها بلا بحث ولا سؤال؛ لأنهم علموا المقصود الإجمالي منها، فاقتنعوا بالمعنى مجملًا، ويسمون أمثالها بالمتشابهات، ثم لما ظهر عصر ابتداء البحث كانوا إذا سئلوا عن هذه الآية يقولون: «استوى الله على العرش» ولا نعرف لذلك كيفًا، وقد بينت أن مثل هذا من القسم الثاني من المتشابه عند قوله تعالى: {وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ} في سورة آل عمران، فكانوا يأبون تأويلها، وقد حكى عياض في «المدارك» عن سفيان بن عيينة أنه قال: سأل رجل مالكًا فقال: الرحمن على العرش استوى، كيف استوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك مليًّا حتى علاه الرحضاء، ثم سري عنه، فقال: «الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب، وإن لأظنك ضالًّا»، واشتهر هذا عن مالك في روايات كثيرة، وفي بعضها أنه قال لمن سأله: «وأظنك رجل سوء، أخرجوه عني».

وعن سفيان الثوري أنه سئل عنها فقال: «فعل الله فعلًا في العرش سماه استواء».

وقد تأوله المتأخرون من الأشاعرة تأويلات أحسنها: ما جنح إليه إمام الحرمين أن المراد بالاستواء: الاستيلاء، بقرينة تعديته بحرف على، وأنشدوا على وجه الاستئناس لذلك قول الأخطل:

قد استوى بشر على العراق بغير سيف ودم مهراق

وأراه بعيدًا؛ لأن العرش ما هو إلا من مخلوقاته، فلا وجه للإخبار

باستيلائه عليه، مع احتمال أن يكون الأخطل قد انتزعه من هذه الآية، وقد قال أهل اللغة: إن معانيه تختلف باختلاف تعديته بعلى أو بإلى، قال البخاري عن مجاهد: استوى: علا على العرش. وعن أبي العالية: استوى إلى السماء: ارتفع فسوى خلقهن.

وأحسب أن استعارته تختلف بقرينة الحرف الذي يُعَدَّى به فعله، فإن عُدِّي بحرف على كما في الآية ونظائرها فهو مستعار من معنى الاعتلاء، مستعمل في اعتلاء مجازي يدل على معنى التمكن، فيحتمل أنه أريد منه التمثيل، وهو تمثيل شأن تصرفه تعالى بتدبير العوالم، ولذلك نجده بهذا التركيب في الآيات السبع واقعا عقب ذكر خلق السماوات والأرض، فالمعنى حينئذ: خلقها ثم هو يدبر أمورها تدبير الملك أمور مملكته مستويا على عرشه.

ومما يقرب هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : «**يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات يوم القيامة، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟**»[152].

ولذلك أيضًا عقب التركيب في مواقعه كلها بما فيه معنى التصرف كقوله هنا: {**يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ**}... إلخ، وقوله في سورة يونس: {**يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ**}، وقوله في سورة الرعد: {**وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَۖ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّىۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ**}، وقوله في سورة ألم السجدة: {**مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ 4 يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ**}.

---

(152) رواه البخاري في التفسير (4812) عن أبي هريرة.

وكمال هذا التمثيل يقتضي أن يكون كل جزء من أجزاء الهيئة الممثلة مشبهًا بجزء من أجزاءالهيئة الممثل بها، فيقتضي أن يكون ثمة موجود من أجزاء الهيئة الممثلة مشابهًا لعرش الملك في العظمة، وكونه مصدر التدبير والتصرف الإلهي يفيض على العوالم قوى تدبيرها، وقد دلت الآثار الصحيحة من أقوال الرسول - عليه الصلاة والسلام - على وجود هذا المخلوق العظيم المسمى بالعرش كما سنبينه.

فأما إذا عُدِّي فعل الاستواء بحرف اللام فهو مستعار من معنى القصد والتوجه إلى معنى تعلق الإرادة، كما في قوله: **{ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ}** [البقرة: 29]، وقد نحا صاحب «الكشاف» نحوًا من هذا المعنى، إلا أنه سلك به طريقة الكناية عن الملك: يقولون: استوى فلان على العرش، يريدون: مُلِّك.

والعرش حقيقته: الكرسي المرتفع الذي يجلس عليه الملك، قال تعالى: **{وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٌ}** [النمل: 23]، وقال: **{وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ}** [يوسف: 100]، وهو في هذه الآية ونظائرها مستعمل جزءا من التشبيه المركب، ومن بداعة هذا التشبيه: أن كان كل جزء من أجزاء الهيئة المشبهة مماثلًا لجزء من أجزاء الهيئة المشبه بها، وذلك أكمل التمثيل في البلاغة العربية، كما قدمته آنفًا، وإذ قد كان هذا التمثيل مقصودا لتقريب شأن من شؤون عظمة ملك الله بحال هيئة من الهيئات المتعارفة، ناسب أن يشتمل على ما هو شعار أعظم المدبرين للأمور المتعارفة، أعني: الملوك، وذلك شعار العرش الذي حوله تصدر تصرفات الملك، فإن تدبير الله لمخلوقاته بأمر التكوين يكون صدوره بواسطة الملائكة، وقد بين القرآن عمل بعضهم مثل: جبريل سسس وملك الموت، وبيَّنت السنة بعضها: فذكرت ملك الجبال، وملك الرياح،

والملك الذي يُباشر تكوين الجنين، ويكتب رزقه وأجله وعاقبته، وكذلك أشار القرآن إلى أن من الموجودات العلوية موجودًا منوهًا به سماه العرش، ذكره القرآن في آيات كثيرة. ولما ذكر خلق السماوات والأرض وذكر العرش ذكره بما يشعر بأنه موجود قبل هذا الخلق، وبيَّنت السنة أن العرش أعظم من السماوات وما فيهن، من ذلك حديث عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض**»(153)، وحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في حديث طويل: «**فإذا سألتم الله فسألوه الفردوس الأعلى؛ فإنه أوسط الجنة، وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن، ومنه تفجر أنهار الجنة**»(154)، وقد قيل: إن العرش هو الكرسي، وأنه المراد في قوله تعالى: **{وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ}** [البقرة: 255]، كما تقدم الكلام عليه في سورة البقرة.

وقد دلت **{ثُمَّ}** في قوله: **{ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ}**: على التراخي الرتبي، أي: وأعظم من خلق السماوات والأرض استواؤه على العرش، تنبيها على أن خلق السماوات والأرض لم يحدث تغييرا في تصرفات الله بزيادة ولا نقصان، ولذلك ذكر الاستواء على العرش عقب ذكر خلق السماوات والأرض في آيات كثيرة، ولعل المقصد من ذلك إبطال ما يقوله اليهود: إن الله استراح في اليوم السابع، فهو كالمقصد من قوله تعالى: **{وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا**

---

(153) رواه البخاري في بدء الخلق (3191) عن عمران بن حصين.

(154) رواه البخاري في الجهاد والسير (2790) عن أبي هريرة.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ} [ق: 38][155].

نماذج أخرى من تأويلات الخلف لنصوص الصفات:

ونذكر هنا بعض النماذج المعبرة عن موقف الخلف من هذه النصوص المتضمنة لما عرف بـ«آيات الصفات وأحاديثها».

معنى «الصورة» في الحديث:

أثبتت بعض الأحاديث أن لله تعالى صورة، فما تأويلها عند الخلف؟

ففي رواية مسلم: «**إذا قاتل أحدكم أخاه فليتجنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته**»[156].

والصورة مؤولة عند جمهور من تكلم في هذه الأحاديث من أهل السنة والجماعة؛ لأن الصورة تعني التركيب، يقول البيهقي: «الصورة هي التركيب والمصور المركب... قال الله عز وجل: **{يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ 6 ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ 7 فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ}** [الانفطار: 6 - 8]، ولا يجوز أن يكون الباري مُصوَّرًا، ولا أن يكون له صورة؛ لأن الصورة مختلفة، والهيئات متضادة، ولا يجوز اتصافه بجميعها لتضادها، ولا يجوز اختصاصه ببعضها إلا بمخصص؛ لجواز جميعها على من جاز عليه بعضها... وذلك يوجب أن يكون مخلوقًا وهو محال، فاستحال أن يكون مُصوَّرًا، وهو الخالق البارئ المصوِّر»[157].

---

(155) «التحرير والتنوير» (5/163 - 166).

(156) «صحيح مسلم بشرح النووي» (16/165، 166).

(157) «الأسماء والصفات» (ص289).

حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة»**:**

قال القرطبي في حديث: «**فإذا أنا بربي تتت في أحسن صورة**»، أو: «**رأيت ربي في أحسن صورة**» هذا راجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أي: رأيته وأنا في أحسن صورة(158)، كقول القائل: رأيت الأمير في أحسن صورة، ومراده: وأنا في أحسن زيي، وحينئذ فالمراد: أن الله تعالى زين خلقته سسس، وكمل صورته عند رؤيته لربه، زيادة إكرام وتعظيم.

وقال بعض المحققين ما ملخصه: يجوز أن يكون قوله: «**في أحسن صورة**» راجعًا إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، أي: رأيته وأنا في أحسن صورة، بمعنى: أن الله حسَّن صورته، ونقله إلى هيئة يمكنه معها رؤيته، إذ كان البشر لا يمكنهم رؤيته تعالى على صورتهم التي عليها حتى ينقلوا إلى صور أخر غير صورهم، كما أن أهل الجنة ينقلهم الله عن صفاتهم إلى صفات أخر أعلى وأشرف، فجعل الله لنبيه هذه الكرامة في الدنيا.

ويجوز أن يكون راجعًا إلى الله، بمعنى: أنه رأى ربه على أحسن ما وعده به من إنعامه وإحسانه وإكرامه، كما تقول للرجل: كيف كانت صورة أمرك عند لقاء الملك؟ فيقول: خير صورة، أعطاني، وأنعم علي، وأدناني من محل كرامته، فهذان تأويلان صحيحان جاريان على أساليب كلام العرب.

قال: وقد جاء في بعض الحديث أنه كانت رؤية في المنام، فإذا كان الأمر كذلك كان التأويل واضحًا؛ لأنه لا ينكر رؤية الله تعالى في المنام كذلك.

---

(158) يعبر عن ذلك النحويون بأن عبارة «**في أحسن صورة**» حال من الفاعل، وهو تاء المتكلم في «**رأيت**».

انتهى.

وروى أحمد والبخاري ومسلم: أنه ﷺ قال: «**خلق الله آدم على صورته، وطوله ستون ذراعًا**» الحديث. وفيه: «**وكل من يدخل الجنة على صورة آدم، طوله ستون ذراعا، فلم تزل الخلق تنقص بعده حتى الآن**»(159).

وفي لفظ آخر: «**إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته**»(160).

قال النووي(161): هذا من أحاديث الصفات، ومذهب السلف: أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى، مع اعتقادنا أنه «ليس كمثله شيء»، وهذا القول اختاره جماعة من محققي المتكلمين، قال: وهو أسلم، والثاني: أنها تؤول على ما يليق على حسب مواقعها.

قال المازري: وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث، فأجراه على ظاهره، وقال: لله صورة لا كالصور، قال: وهذا كقول المجسمة: جسم لا كالأجسام، لما رأوا أهل السنة يقولون: الله تعالى شيء لا كالأشياء، والفرق أن لفظة

---

(159) أخرجه أحمد (315/2 و323)، والبخاري (3326) و(6227)، ومسلم (2841)، وابن خزيمة في «التوحيد» (40، 41)، والبغوي (3298)، والبيهقي في «الصفات» (ص289، 290)، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(160) أخرجه مسلم (2612)، وأحمد (519/2)، وابن خزيمة (37)، والبيهقي (290)، وابن أبي عاصم (516)، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(161) في «شرح مسلم» (204/16).

شيء لا تفيد الحدوث ولا تتضمن ما يقتضيه، وأما جسم وصورة فيتضمنان التأليف والتركيب، وذلك دليل الحدوث.

وقال أهل التأويل ما قاله الخطابي(162): إن الضمير في صورته يعود إلى آدم، بمعنى: أن الله تعالى خلقه ابتداء على صورته التي أوجده عليها، ولم يردده في أطوار الخلقة كبنيه؛ نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم أجنة، ثم أطفالًا، وفي الحديث الآخر: الضمير يعود على المضروب.

وقال بعض المحققين ما ملخصه: يجوز عود الضمير على آدم، وعلى الله، فإن عاد على آدم فالغرض منه الرد على الدهرية واليهود، وهو من جوامع الكلم، فإن الدهرية قالت: إن العالم لا أول له، فلا حيوان إلا من حيوان آخر قبله، ولا زرع إلا من بذر قبله. فأعلمنا ﷺ أن الله خلق آدم على صورته التي شوهد عليه ابتداء.

قلت «القرضاوي»: وهو يرد أيضًا على نظرية دارون في النشوء والارتقاء، وأن الإنسان تسلسل من مخلوقات أدنى، وما زال يترقى حتى وصل إلى ما هو عليه!

وقالوا أيضًا: إن للطبيعة والنفس الكلية فعلًا في المحدثات المتكونة غير فعل الله. فأعلمنا: أنه أوجده كذلك دون مشاركة من طبيعة أو نفس.

واليهود قالت: إن آدم - أي بعد أن عصى وأكل من الشجرة - كان على خلاف صورته في الجنة، فلما خرج منها نقص قامته، وغير خلقته، فأعلمنا بكذبهم، وأنه خلق في أول أمره على صورته التي كان عليها عند هبوطه.

---

(162) نقله عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص290).

وإن عاد الضمير على الله، فإضافة صورة آدم إليه على وجه التشريف والتخصيص، لا على ما يسبق للوهم من معاني الإضافة، كقولهم: الكعبة بيت الله، وإنما خصصه بالإضافة إلى الله دون غيره لأن الله خلقه دفعة واحدة من غير ذكر وأنثى، ولا ضمته الأرحام، وخلقه بيده، وأسجد له ملائكته، وهو أبو البشر، فنبهنا سبحانه بإضافة صورته إلى الله على ذلك، وهو نظير قوله تعالى: **{وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي}** [الحجر: 29]، وقوله: **{وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ}** [المائدة: 116]، وقوله: **{لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}** [ص: 75].

فكما لا تدل هذه الإضافة على أن له نفسًا وروحًا ويدين، فكذلك إضافة الصورة إليه تعالى لا تدل على أن له صورة.

قال: وأيضًا فالعرب تستعمل الصورة على وجهين:

أحدهما: الصورة التي هي شكل مخطط محدود بالجهات.

والثاني: بمعنى صفة الشيء، كقولهم: ما صورة أمرك؟ كيف كانت صورة نفسك؟ وهذا هو المراد هنا، فإن الله جعله خليفة في أرضه: يُعلِّم، ويأمر، وينهى، ويسوس، ويدبر، وسخر له ما في السماوات وما في الأرض. انتهى.

واعترض بعضهم هذه الأجوبة وقال: الواجب أن تمر الأحاديث كما جاءت بلا تأويل، ولا تكييف، فإن الضمير إذا كان عائدًا على آدم لا فائدة فيه، إذ ليس يشك أحد أن الله خلق الإنسان على صورته، والسباع والأنعام على صورتها، فأي فائدة في الحمل على ذلك؟ ولا جائز أن يقال: عائد على المضروب، إذ لا فائدة فيه؛ لأن الخلق عالمون بأن آدم خلق على خلق ولده،

وجهه على وجوههم؟

قال الشيخ مرعي: قلت: وفي هذا الاعتراض نظر، فإنه لا يرد بعد إبراز ما تقدم من النكات والحكم.

نعم، مما يقوي الاعتراض قوله ﷺ في حديث آخر: «**لا تقبحوا الوجه، فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن**»[163]، وقول المازري في هذا الحديث: إنه ليس بثابت عند أهل الحديث، فيه ما فيه، فقد رواه ابن أبي شيبة عن جرير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهذا غاية ما قال البيهقي[164]: يحتمل أن لفظ هذا الحديث كما في الحديث الآخر[165]، فأداه بعض الرواة على ما وقع في قلبه من معناه. والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قال[166]: وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الرواية، وقد أخرجها ابن أبي عاصم في «السنة»[167]، والطبراني[168]،

---

(163) قال الشيخ شعيب: رواه ابن أبي عاصم (517)، والدارقطني في «الصفات» (48)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (291)، والآجري في «الشريعة» (315)، وابن خزيمة في «التوحيد» (38)، وقال: إن في الخبر عللًا ثلاثًا: إحداهن: أن الثوري قد خالف الأعمش في إسناده، فأرسل الثوري ولم يقل: عن ابن عمر. والثانية: أن الأعمش مدلس لم يذكر أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابت. والثالثة: أن حبيب بن أبي ثابت أيضًا مدلس، لم يعلم أنه سمعه من عطاء.

(164) في «الأسماء والصفات» (291).

(165) في «الأسماء والصفات»: كما روينا في حديث أبي هريرة.

(166) في «فتح الباري» (183/5).

(167) (517) وإسناده ضعيف.

(168) في «المعجم الكبير» (1380)، وإسناده ضعيف، كما قال الشيخ شعيب.

من حديث ابن عمر بإسناد رجاله ثقات، وأخرجها ابن أبي عاصم أيضًا[169]، من طريق أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول، قال: «**من قاتل فليجتنب الوجه، فإن صورة وجه الإنسان على صورة وجه الرحمن**»، قال: فتعين إجراء ذلك على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه.

قلت «القرضاوي»: وقد تبين من تخريج الشيخ شعيب الأرناؤوط: أن هذا الحديث لم يرو من طريق صحيح ولا حسن، فلا يجوز أن يعول عليه. والمفروض في الأحاديث المتعلقة بالعقائد: أن تكون في غاية الصحة، حتى إن بعضهم اشترط أن تكون متواترة، ومع هذا يعتمد بعضهم على أحاديث لا يقبلها بعض العلماء في الترغيب والترهيب. وقد قال ابن الجوزي: إنهم يستدلون بأحاديث لو رويت في نقض الوضوء ما قبلت. انتهى.

قال: وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم، أي: على صفته، أي: خلقه موصوفًا بالعلم الذي فضل به على الحيوان، قال: وهذا محتمل.

وقيل[170]: الضمير لله، وتمسك قائله بما في بعض طرقه: «**على صورة الرحمن**»، فالمراد بالصورة: الصفة، أي: إن الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر، وغير ذلك، وإن كانت صفات الله لا يشبهها شيء. انتهى.

وقال بعض أهل التأويل: إن «في» بمعنى «الباء» كما في قوله تعالى:

---

(169) (521) وإسناده ضعيف.

(170) في «فتح الباري» أيضًا (3/11).

{هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ} [البقرة: 210]، أي: بظلل، فيكون معنى الإتيان هنا: أنه يحضر لهم تلك الصورة، ويذكر أنه ملك عظيم يقولون لهم بأمر الله: أنا ربكم.

وأما الصورة الثانية: فهي صفته تعالى، لا يشاركه فيها شيء، وهو الوصف الذي كانوا عرفوه في الدنيا بقوله: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}**، ولذلك قالوا: إذا جاءنا ربنا عرفناه.

قال القرطبي: ولا يستبعد إطلاق الصورة بمعنى الصفة، فمن المتداول أن يقال: صورة هذا الأمر كذا، أي: صفته، وقيل: الكلام خرج مخرج المشاكل بلفظ الصورة، والله أعلم. ومذهب السلف أسلم(171).

ومعنى هذا أن الصورة - لو صحت - معنوية لا حسية، كما ذهب المشبهة والمجسمة من قديم، وكما ذهب اليهود الذين شبهوا الخالق سبحانه بخلقه.

وهذا ما فسره الإمام الغزالي، وهو من المتشددين في التنزيه، فقد ذكر في كتاب «المحبة» من «الإحياء» أن من أسباب المحبة: المناسبة بين الرب المحبوب والعبد المحب، وهو السبب الخامس، وإليها يومئ قوله تعالى: **{فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ}** [الحجر: 29، ص: 72]، قال: وإليه يرمز قوله صلى الله عليه وسلم : «**إن الله خلق آدم على صورته**»، حتى ظن القاصرون: أن لا صورة إلا الصورة المدركة بالحواس، فشبهوا وجسموا وصوروا! تعالى الله رب العالمين عما يقولون علوًّا كبيرًا(172).

---

(171) «أقاويل الثقات» (ص166 - 173).

(172) انظر: «الإحياء» (308/4، 309) طبعة دار المعارف بيروت.

وقال بعض شراح الحديث: إذا نزهت الله عن الصورة الجسمانية، فلا تبال: تركت التأويل وصرفت علم ذلك إلى الله تعالى - وهذه طريقة أكثر السلف - أو تأولت على مقتضى كلام العرب ومجازاتها واستعاراتها وتمثيلاتها التي خوطبت بها، وجاء القرآن والشرع بها[173].

وقد كتب الأستاذ العقاد في كتابه «حقائق الإسلام...» كلمة قيمة في منزلة الإنسان في الإسلام لخصها في كلمتين: أنه مخلوق مكلف مسئول، وأنه مخلوق على صورة الخالق، وشرحها شرحًا يليق بمخاطبة العقل المعاصر. فليراجع[174].

الكلام عن «الساق»:

ومن المتشابه: الساق في قوله تعالى: **{يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ}** [القلم: 42].

وقوله ﷺ في حديث البخاري ومسلم: قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ وفيه فيقول: «**هل بينكم وبين آية تعرفونه بها؟ فيقولون: نعم، فيكشف عن ساق، فلا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة، كلما أراد أن يسجد خر على قفاه...**» الحديث[175].

---

(173) انظر: شرح الأبي على مسلم (54/7).

(174) انظر: كتابنا «المرجعية العليا للإسلام» (ص152) وما بعدها.

(175) رواه أحمد (16/3، 17)، ومسلم (183) (302)، من حديث أبي سعيد.

وفي بعض طرق البخاري[176]: «**يكشف ربنا عن ساقه**».

قال الخطابي[177]: هذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا فأجروه على ظاهر لفظه، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقيف عند تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه من هذا الباب[178].

وقال أهل التأويل: هذا يؤول على معنى شدة الأمر وهوله.

قال الجوهري[179] وغيره في قوله تعالى: **{يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ}**، أي: عن شدة، وكما يقال: قامت الحرب على ساق.

وروى الحاكم في «المستدرك»[180] من طريق عكرمة، عن ابن عباس: أنه سئل عن قوله تعالى: **{يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ}** فقال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

قد سن لي قومك ضرب   وقامت الحرب بنا على ساق

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة.

---

(176) هو فيه برقم (4919) و(7439)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه من طريق سعيد بن أبي هلال، وقد روى عنه الجماعة، ولم يسلم من كلام.

(177) نقله عنه البغوي في «شرح السنة» (142/15)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (345).

(178) انتهى كلام الخطابي.

(179) في «الصحاح» (499/4) «سوق».

(180) (499/2، 500)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. ورواه الطبري (24/29)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (345)، وحسنه الحافظ في «الفتح» (428/13).

وعن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس[181] في قوله تعالى: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ}** قال: هو الأمر الشديد المفظع من الهول يوم القيامة.

وقال بعض الأعراب[182] وكان يطرد الطير عن الزرع في سنة جدبة:

عجبت من نفسي ومن إشفاقها ومن طراد الطير عن أرزاقها

في سنة قد كشفت عن ساقها

وفي البيضاوي[183]: **{يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ}** أي: يوم يشتد الأمر، ويصعب الخطب، وكشف الساق مثل في ذلك، أو يوم يكشف عن أصل الأمر وحقيقته، بحيث يصير عيانًا، مستعار من ساق الشجر، وساق الإنسان.

وفي «القاموس»[184]: والتفت الساق بالساق: آخر شدة الدنيا بأول شدة الآخرة، يذكرون الساق إذا أرادوا شدة الأمر والإخبار عن هوله. انتهى.

وقال بعضهم: لا ينكر أن الله سبحانه قد يكشف لهم عن ساق لبعض المخلوقين من ملائكته أو غيرهم، ويجعل ذلك سببًا لما شاء من كلمته في أهل الإيمان والنفاق.

قال الخطابي[185]: وفيه وجه آخر لم أسمعه من قدوة، وقد يحتمله معنى اللغة، سمعت أبا عمرو يذكر عن أحمد بن يحيى النحوي قال: والساق: النفس، ومنه قول علي رررر حين راجعه أصحابه في قتال الخوارج:

---

(181) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (346)، وإسناده منقطع.

(182) أورده البيهقي في «الأسماء والصفات» (346).

(183) في «تفسيره» (754).

(184) للفيروزآبادي (255/3).

(185) نقله عن البيهقي في «الأسماء والصفات» (347).

«لأقاتلنهم ولو تلفت ساقي»، يريد نفسه.

قال الخطابي(186): فقد يحتمل على هذا أن يكون المراد: التجلي لهم وكشف الحجب، حتى إذا رأوه سجدوا له.

قال: ولست أقطع به القول، ولا أراه فيما أذهب إليه من ذلك.

قال القرطبي: هذا أصح ما قيل في ذلك، وقد ورد بمعناه حديث ذكرناه في كتابنا «التذكرة»(187). انتهى.

والحديث الذي جلب هذه الضجة هو ما جاء في «صحيح البخاري»: حدثنا آدم، حدثنا الليث، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**يكشف ربنا عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة...**» الحديث(188).

قال الحافظ ابن حجر: ووقع في هذا الموضع: «**يكشف ربنا عن ساقه**»، وهو من رواية سعيد بن أبي هلال، عن زيد بن أسلم، فأخرجها الإسماعيلي كذلك، ثم قال: في قوله: «**عن ساقه**» نكرة، ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، بلفظ: «**يكشف عن ساق**»، قال الإسماعيلي: هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة(189). اهـ.

---

(186) نفس المصدر السابق.

(187) (492/2، 493)، وفيه ثلاثة أحاديث، وليس حديثًا واحدًا.

(188) رواه البخاري في كتاب التفسير، تفسير سورة القلم. الحديث (4919).

(189) «فتح الباري» (664/8).

وقد أخذ ابن شاقلا على البخاري إخراجه حديث الساق في صحيحه؛ لأنه من رواية ابن أبي هلال، ويراه ليس من شرطه لضعفه. وقال ابن حزم أيضًا: ابن أبي هلال ليس بالقوي، قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل[190].

وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الساجي: صدوق، كان أحمد يقول: ما أدري أي شيء، يخلط في الأحاديث. وقد وافقه جماعة[191].

وإذا كان راوي هذا الحديث مثل: ابن أبي هلال المدني قيل فيه ما قيل، فلا ينبغي أن يعتمد عليه، وخصوصًا في أمر يتعلق بالعقيدة، ويثير مثل هذه الإشكالات.

إن الفقهاء يرفضون الاحتجاج بالحديث إذا كان فيه شيء من الضعف في الأحكام العلمية، مثل: الاستنجاء، والحيض، والنفاس، فكيف يقبل مثله في وصف الله - جل جلاله؟!

ما جاء في الرِّجْل والقَدَم:

وأما الرِّجل والقدم ففي صحيح البخاري ومسلم والترمذي، عن أنس بن مالك ررر: أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط(192) وعزتك،**

---

(190) من تعليق الشيخ زاهد الكوثري على «دفع شبه التشبيه» (ص36).

(191) انظر: «تهذيب الكمال» الترجمة (2372)، و تهذيب التهذيب» (94/4)، و ميزان الاعتدال» (3290).

(192) قال ابن الأثير: «**قط قط**» بمعنى: حسب، وتكرارها للتوكيد، وهي ساكنة الطاء مخففة.

وتزوى بعضها إلى بعض»[193].

وفي البخاري: «**فيضع الرب قدمه عليها، فتقول: قط قط، فهناك تمتلئ وينزوي بعضها إلى بعض**».

وفي بعض الطرق: «**حتى يضع الجبار فيها قدمه**».

وفي مسلم[194]: «**فلا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقًا، فيسكنهم فضل الجنة**».

قال الترمذي[195]: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم روايات كثيرة في مثل هذا، والمذهب في هذا عن أهل العلم من الأئمة، مثل: سفيان الثوري ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وابن المبارك ووكيع وغيرهم: أنهم قالوا: نروي هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث: أن يرووا هذه الأشياء كيف جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف.

قال: وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه.

---

(193) رواه البخاري (4848) و(6661) و(7384)، ومسلم (2848)، والترمذي (3272)، والنسائي في «الكبرى» في النعوت، كما في «تحفة الأشراف» (336/1)، والبغوي في «شرح السنة» (4421)، كلهم من حديث أنس، وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

(194) (2848) (38).

(195) في «سننه» (692/4)، ونقل المؤلف عنه مثل هذا في غير موضع، فانظر: (ص59) و(ص136).

وقال الخطابي[196]: كان أبو عبيد القاسم بن سلام - وهو أحد أنهياء أهل العلم - يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نريغ لها المعاني «أي: لا نطلب لها المعاني».

قال الخطابي[197]: ونحن أحرى أن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر منا علمًا، وأقدم زمانًا وسنًّا، ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين: منكر لما يروى من هذه الأحاديث، ومكذب به أصلًا، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث، وهم أئمة الدين، وثقة السنن، والواسطة بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والطائفة الأخرى: مسلّمة للرواة فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهبًا يكاد يفضي إلى القول بالتشبيه. ونحن نرغب عن الأمرين معًا، ولا نرضى بواحد منهما، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث - إذا صحت من طريق النقل والسند - تأويلًا. انتهى كلام الخطابي.

وقال أهل التأويل: القدم ههنا يحتمل أن يكون المراد به: من قدمهم الله للنار من أهلها، وكل شيء قدمته فهو قدم، والعرب تطلق القدم على السابقة في الأمر.

قال النضر بن شميل[198] في معنى قوله: «**حتى يضع الجبار فيها قدمه**»: أي من سبق في علمه أنه من أهل النار.

---

(196) نقله عن البيهقي في «الأسماء والصفات» (350).

(197) انظر: «الأسماء والصفات» (350).

(198) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (352، 353)، و مشكل الحديث» (44) لابن فورك.

وقال الخطابي[199] ححعح: ويجوز أن تكون هذه الأسماء أمثالا يراد بها إثبات معان لا حظ لظاهر اللفظ فيها من طريق الحقيقة، وإنما أريد بوضع الرجل عليها نوع من الزجر لها، وتسكين غيظها، كما يقول القائل للشيء - يريد محوه وإبطاله: جعلته تحت رجلي. ووضعته تحت قدمي. وخطب سسس عام الفتح فقال: «**ألا إن كل دم ومأثرة في الجاهلية فهو تحت قدمي هاتين**»[200]، يريد محو تلك المآثر وإبطالها، وما أكثر ما تضرب العرب الأمثال في كلامها للأعضاء وهي لا تريد أعيانها، كقولهم فيمن تكلم وندم: قد سقط في يده. أي: ندم، ورغم أنف الرجل. إذا ذل، وعلا كعبه. إذ جل، وشمخ أنفه، إذا تكبر، وجعلت كلام فلان دبر أذني، وحاجته خلف ظهري. ونحو ذلك من ألفاظهم. انتهى.

ما جاء في الحقو والجنب:

ومن المتشابه: الجنب والحقو، في قوله تعالى: {} []، وقوله سسس في حديث البيهقي: «**إن الله تعالى خلق الخلق حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم، فأخذت بحقو الرحمن، فقال: مه، فقالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: نعم، أما ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟ قالت: بلى يا رب، قال: فذلك لك**»[201].

---

(199) انظر: «الأسماء والصفات» للبيهقي (352).

(200) رواه الشافعي في «مسنده» (171/2 - ترتيبه)، وأحمد (11/2، 36، 103)، وأبو داود (4547) و(4588)، وابن ماجه (2628) من حديث ابن عمر رضي الله عنه ب.

(201) رواه أحمد (330/2)، والبخاري (4830)، والبغوي (3431)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (368) عن أبي هريرة.

والحديث أيضًا في البخاري ومسلم والنسائي، لكن ليس فيه: «**فأخذت بحقو الرحمن**»[202].

والحقو: ما تحت الخاصرة، ويطلق على الإزار.

قال أهل التأويل كما في «تفسير البيضاوي»[203]: **{فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ}** في جانبه، أي: في حقه، وهو طاعته. انتهى.

لأن التفريط إنما يقع في ذلك لا في الجنب المعهود.

وقال الضحاك: **{فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ}** في ذكر الله، كما قرئ به[204].

وقال مجاهد[205]: المعنى: على ما ضيعت من أمر الله.

والمعنى في الجميع متقارب.

وأنكر بعضهم إدراج: **{فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ}** في آيات الصفات.

وأما الحقو: فقال الخطابي: الكلام في الصفات ثلاثة أقسام:

قسم تحقيق: كالعلم والقدرة ونحوهما.

وقسم يحمل على ظاهره، ويجري بلفظه الذي جاء به من غير تأويل: كاليد والوجه ونحو ذلك، فإنهما صفات لا كيفية لها، فلا يقال: معنى اليد:

---

(202) بل هذه الزيادة عند البخاري كما تقدم في الحديث قبله. ورواه من غير ذكر الحقو البخاري أيضًا (5987) و(7502)، ومسلم (2554)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (76/10).

(203) (ص615).

(204) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (333/5).

(205) في «تفسيره» (559/2).

النعمة والقوة، ولا معنى الوجه: الذات، على ما ذهب إليه نفاة الصفات.

وقسم يؤول ولا يجرى على ظاهره: كقوله - عليه الصلاة والسلام - إخبارًا عن الله تعالى: «**من تقرب إلي شبرًا تقربت إليه ذراعًا**»[206] الحديث، لا أعلم أحدًا من العلماء أجراه على ظاهره، بل كل منهم تأوله على القبول من الله لعبده، وحسن الإقبال عليه، والرضا بفعله، ومضاعفة الجزاء له على صنعه... وذكر حديث: «**لما خلق الله الرحم تعلقت بحقوي الرحمن**»[207] قال: لا أعلم أحدًا من العلماء حمل الحقو على ظاهر مقتضاه في اللغة، وإنما معناه: اللياذ والاعتصام، تمثيلًا له بفعل من اعتصم بحبل ذي عزة، واستجار بذي ملكة وقدرة.

وقال البيهقي[208]: ومعناه عند أهل النظر: أنها استجارت واعتصمت بالله، كما تقول العرب: تعلقت بظل جناحه، أي: اعتصمت به.

وقال بعضهم: قوله: «**فأخذت بحقو الرحمن**» معناه: فاستجارت بكنفي رحمته، والأصل في الحقو معقد الإزار، ولما كان من شأن المستجير أن يستمسك بحقو المستجار به - وهما جانباه - الأيمن والأيسر، استعير الأخذ بالحقو في اللياذ بالشيء، تقول العرب: عذت بحقو فلان، أي: استجرت به واعتصمت.

وقيل: الحقو: الإزار، وإزاره سبحانه عزه، بمعنى أنه موصوف بالعز،

---

(206) رواه البخاري (7405) و(7505) و(7537)، ومسلم (2675) و(2102/4)، والترمذي (3603) عن أبي هريرة. ورواه البخاري (7536) عن أنس.

(207) تقدم تخريجه.

(208) في «الأسماء والصفات» (349).

فلاذت الرحم بعزه من القطيعة، وعاذت به. انتهى.

مما اتفقوا على تأويله:

قال الشيخ مرعي: ومما اتفقوا على تأويله - خلافًا للمتصوفة[209] - قوله تعالى: **{وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ}** [الحديد: 4]، ونحوه مما مر، فإن المعية محمولة على معية العلم والإحاطة والمشاهدة، كما قال الله تعالى لموسى وهارون: **{إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ}** [طه: 46].

وكذا قوله سسس: «**الحجر الأسود يمين الله في أرضه**»[210]، أي: محل عهده الذي أخذ به الميثاق على بني آدم.

وكذا قوله سسس - حكاية عن الله: «**عبدي مرضت فلم تعدني، فيقول: ربي كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا**

---

(209) لا أدري: أهناك من المتصوفة من يقول: إن الله سبحانه بذاته مع الناس؟!

(210) قال العجلوني في «كشف الخفاء»: رواه الطبراني في «معجمه»، وأبو عبيد القاسم بن سلام، عن ابن عباس رضي الله عنه ب رفعه، وذكر ابن أبي الفوارس في تاسع مخلصياته عن ابن عباس رضي الله عنه ب أيضًا أنه قال: الحجر يمين الله عز وجل في الأرض، فمن لم يدرك بيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح الحجر فقد بايع الله ورسوله. وكذا أخرجه الأزرقي في «تاريخه»، وأخرجه أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنه ب، قال: الركن يمين الله في الأرض، يصافح بها عباده، كما يصافح أحدكم أخاه. وفي لفظ: أن هذا الركن الأسود يمين الله عز وجل في الأرض، يصافح بها عباده مصافحة الرجل أخاه. ورواه القضاعي أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنه ب موقوفًا عليه، لكنه صحيح بلفظ: الركن يمين الله عز وجل يصافح بها خلقه، والذي نفس ابن عباس بيده، ما من مسلم يسأل الله عنده شيئًا إلا أعطاه إياه. ومثله مما لا مجال للرأي فيه، وله شواهد، فالحديث حسن وإن كان ضعيفًا بحسب أصله كما قال بعضهم، منها ما رواه الديلمي عن أنس بلفظ: الحجر يمين الله، فمن مسحه بيمينه فقد بايع الله.

مرض، فلو عدته لوجدتني عنده، عبدي جعت فلم تطعمني، فيقول: ربي، كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمت أن عبدي فلانًا جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي»[211].

قال ابن تيمية:: ففسر في هذا الحديث أنه تعالى إنما أراد بذلك مرض ووجع عبده ومحبوبه، لقوله: «**لوجدت ذلك عندي**»، ولم يقل: لوجدتني إياه؛ لأن المحب والمحبوب كالشيء الواحد من حيث يرضى أحدهما ويبغض أحدهما ما يرضاه الآخر أو يبغضه، ولهذا قال: {**إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ**} [الفتح: 10][212].

* * *

---

(211) رواه مسلم (2569)، وأحمد (404/2) عن أبي هريرة.

(212) انظر: «أقاويل الثقات» للشيخ مرعي، وقد استفدنا من تخريجات الشيخ شعيب وتعليقاته. جزاه الله خيرًا.

موقفنا من قضية الصفات

أود أن أبوح بسر للقارئ الكريم، فقد كنت كونت رأيا منذ سنوات في موضوعنا هذا، وهو ما يتعلق بما سموه: «آيات الصفات» أو «أحاديث الصفات».

ويتلخص هذا الرأي أو هذا الموقف في ترجيح المذهب المشهور عن السلف رررت، وهو: السكوت وعدم الخوض أو التفويض، كما أشار إليه شيخنا حسن البنا: في أصله العاشر حينما قال: نؤمن بها كما جاءت من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ}** [آل عمران: 7].

وهو ما رجحه الكثيرون من علماء الخلف، الذين قالوا: رأي السلف أسلم وأحوط لدين المرء.

ولكني بعد أن عشت في الموضوع منذ سنوات، ثم عكفت عليه في السنتين الأخيرتين، وتوسعت في القراءة والدراسة والبحث والمقارنة بين أقوال المدارس المختلفة من المتكلمين والأثريين، أو السلف والخلف، والحنابلة وغيرهم، من المثبتين والمفوضين والمؤولين، من مبالغين ومعتدلين في كل فريق، اتضح لي بعد ذلك أمور لم تكن واضحة عندي من قبل بالقدر الكافي، ورأيت أن من التبسيط المخل: أن نسكت ونغلق أفواهنا عن الكلام في الموضوع، ونحسب أن القضية قد حسمت بذلك.

فالحق أن النصوص الواردة في الموضوع ليست كلها في مستوى واحد،

لا من حيث ثبوتها، ولا من حيث دلالتها، كما أن المروي عن السلف في هذا الأمر ليس كله ذا مفهوم واحد أو نسق واحد، كما بينا من قبل، ولذلك لا بد من تجزئة القضية، وتقسيمها، وإعطاء الحكم الملائم لكل منها، ثم النظر في الموضوع كله وما فيه من خلاف امتد لهيبه، وارتفع دخانه، حتى ظن الظانون: أنها معركة بين أعداء، والواقع أنها خلاف بين أصدقاء، لو أنهم تركوا التعصب والمراء، وتحاوروا في ظل الحب والإخاء.

فما خلاصة الموقف من هذه القضية التي طال فيها الجدال، واستحال إلى صراع ونزال، أو حراب وقتال؟

هذا ما نحاول بيانه في الصحائف التالية - إن شاء الله.

1 - نصوص الصفات التي هي في البشر انفعالات، مثل: الرحمة والمحبة والبغض والرضا والغضب ونحوها:

أولًا: النصوص التي تضيف إلى الله تعالى صفات هي في البشر انفعالات نفسية، مثل: الرحمة والرضا والغضب، والمحبة والكراهية، والفرح والغيرة، والعجب ونحوها، وقد ثبتت بآيات القرآن العزيز، أو بالسنة الصحيحة: نثبت هذه الصفات لله ععع، كما أثبتها لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ونحن مطمئنون كل الاطمئنان، ولا نلتمس لها تأويلًا، إذ لا حاجة إليه، ولا نتوقف فيها؛ لأنها بينة واضحة المعنى، وهذا هو مذهب السلف فيها.

فلا داعي لأن نقول: المراد بالرضا: إرادة الإنعام، أو الإنعام نفسه، أو بالغضب: إرادة الانتقام، أو الانتقام ذاته، أو بالمحبة: إرادة الثواب، أو الثواب

نفسه، لنرد كل هذه الصفات إلى صفة الإرادة أو صفة القدرة، كما يفعل كثير من المتكلمين.

فكما أثبتنا له عز وجل الإرادة، وهو يشترك مع المخلوقين في إثبات هذه الصفة، فهو يريد، وهم يريدون، وقلنا: إن إرادته تعالى ليست كإرادتهم، فالإرادة عند الإنسان المخلوق: هي ميل النفس إلى الفعل بعد أن يحركها باعث إليه، وعند الله تعالى ليست كذلك، فإرادته: ليست كإرادتنا، بل هي صفة ذاتية تليق بكماله ترجح وجود الفعل الممكن على عدمه.

كذلك نثبت له سبحانه: رحمة ليست كرحمتنا، ومحبة ليست كمحبتنا، ورضًا ليس كرضانا، وغضبًا ليس كغضبنا، وضحكًا ليس كضحكنا، وفرحًا ليس كفرحنا، وإنما هي صفات تليق بكماله تعالى وجلاله، منزهة عن انفعالاتنا البشرية، المصاحبة لهذه الصفات في المخلوق.

فإذا كانت الرحمة أو الرضا أو الغضب في البشر: انفعالات نفسية تدفع إلى أعمال تقتضيها، فهي ليست كذلك عند الله تعالى.

وهذا أمر واضح تمام الوضوح، ولا ينبغي أن ينازع فيه، وقد أثبت الأشاعرة والماتريدية لله تعالى: صفات السمع والبصر والكلام والحياة، وجعلوها من الصفات الواجبة لله تعالى، كما أثبتوا له صفات: العلم والإرادة والقدرة، التي أثبتوها لله تعالى بالعقل قبل السمع، ولكنهم اعتبروا السمع والبصر وما بعدها صفات سمعية، أي: أن السمع أو الوحي لو لم يجئ بها لأمكن أن يكفتي العقل عنها بإثبات العلم لله - جل شأنه.

فلماذا لا تثبت هذه الصفات من الرحمة والرضا والمحبة له سبحانه

بالسمع والوحي أيضًا وقد ثبتت بالقرآن والسنة؟!

إن هذا تفريق بين المتساويين لا مسوغ له.

وقد ذكر العلامة الشيخ رشيد رضا في الصفات التي هي في الحادث انفعالات نفسية، كالمحبة والرحمة والرضا والغضب والكراهية: أن السلف يمرونها على ظاهرها، مع تنزيه الله تعالى عن انفعالات المخلوقين، فيقولون: إن لله تعالى محبة تليق بشأنه، ليس انفعالًا نفسيًّا كمحبة الناس. والخلف يؤولون ما ورد من النصوص في ذلك، فيرجعونه إلى القدرة، أو إلى الإرادة فيقولون: الرحمة هي الإحسان بالفعل، أو إرادة الإحسان.

ومنهم: مَن لا يُسَمِّي هذا تأويلًا، بل يقولون: الرحمة تدل على الانفعال الذي هو رقة القلب المخصوصة، وعلى الفعل الذي يترتب على ذلك الانفعال، وقالوا: إن هذه الألفاظ إذا أطلقت على الباري تعالى يراد بها غايتها التي هي أفعال دون مباديها التي هي انفعالات.

وإنما يردون هذه الصفات إلى القدرة والإرادة، بناء على أن إطلاق لفظ القدرة والإرادة وكذا العلم على صفات الله: إطلاق حقيقي لا مجازي.

والحق أن جميع ما أطلق على الله تعالى فهو منقول مما أطلق على البشر، ولما كان العقل والنقل متفقين على تنزيه الله تعالى عن مشابهة البشر، تعين أن نجمع بين النصوص.

فنقول: إن لله تعالى قدرة حقيقية، ولكنها ليست كقدرة البشر، وإن له رحمة ليست كرحمة البشر، وهكذا نقول في جميع ما أطلق عليه تعالى، جمعًا بين النصوص، ولا ندعي أن إطلاق بعضها حقيقة، وإطلاق البعض الآخر

مجازي، فكما أن القدرة شأن من شؤونه، لا يعرف كنهه، ولا يجهل أثره، كذلك الرحمة شأن من شؤونه، لا يعرف كنهه، ولا يخفى أثره.

وهذا هو منهج السلف؛ فهم لا يقولون: إن هذه الألفاظ لا يفهم لها معنى بالمرة، ولا يقولون: إنها على ظاهرها، بمعنى أن رحمة الله كرحمة الإنسان، ويده كيده، وإن ظن ذلك بعض الحنابلة الجاهلين! ومحققو الصوفية لا يفرقون بين صفات الله تعالى ولا يجعلون بعضها محكمًا: وإطلاق اللفظ عليه حقيقي، وبعضها متشابهًا: إطلاقه عليه مجازي، بل كل ما أطلق عليه تعالى فهو مجاز[213]. انتهى.

2 - النصوص التي تثبت الفوقية والعلو لله:

ثانيًا: النصوص التي تثبت الفوقية والعلو لله تعالى، نثبتها كما أثبتها الله تعالى لنفسه، لما جاءت به النصوص الغزيرة الوفيرة في القرآن والسنة، مثل قوله تعالى: **{ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ}** [الملك: 16]، **{بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ}** [النساء: 158]، **{تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ}** [المعارج: 4]، **{إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ}** [فاطر: 10]، **{سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى}** [الأعلى: 1]، **{يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ}** [النحل: 50]، **{وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ}** [الأنعام: 18]، **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [طه: 50]، **{قُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّ}** [النحل: 102]، وغيرها من الآيات.

والأحاديث الكثيرة التي ذكرت أن الله في السماء، أو فوق سبع سماوات، مثل: «**يرحمكم من في السماء**»[214]، «**كان الذي في السماء ساخطًا**

---

(213) «تفسير المنار» (3/197 - 199).

(214) رواه أبو داود في الأدب (4941)، والترمذي في البر والصلة (1925)، وقال: حديث حسن صحيح. وذكره الألباني في «صحيح الجامع» (3522) عن عبد الله بن

عليها»[215]، و«**زوجني الله من فوق سبع سماوات**»[216].

كل هذه النصوص نثبت ما دلت عليه من وصف الله تعالى، ولكنا نفسر هذا الإثبات بما فسره به المحققون من علماء المنهج السلفي، لا بما يفهمه السطحيون من الحشوية الظاهرية، وبعض غلاة الحنابلة.

من هؤلاء المحققين العلامة عماد الدين الواسطي الشافعي الصوفي السلفي، الذي فسر العلو والفوقية تفسيرًا مُوفَّقًا ومُوثَّقًا يمكن أن تجتمع به كلمة المختلفين. والرجل شافعي في الفقه، سلفي في العقيدة، صوفي في السلوك، حتى كان ابن تيمية يسميه «جنيد زمانه» تشبيهًا له بالإمام الرباني المعروف: الجنيد.

فقد ذكر في رسالته «النصيحة»[217]: أنه كان برهة من حياته متحيرًا في مسألة الفوقية والعلو، ومسألة الصفات، ومسألة الحرف والصوت في كلام الله، وحيرته جاءت مما قاله المتكلمون من علماء الأشاعرة السابقين الذين لهم

عمرو.

(215) رواه مسلم في النكاح (3540) عن أبي هريرة.

(216) رواه البخاري في التوحيد (7420) عن أنس.

(217) نشرها المكتب الإسلامي في بيروت بتحقيق زهير الشاويش، واقتبس منها السفاريني في شرح عقيدته الشهيرة «لوامع الأنوار الإلهية»، وقد نقل العلامة شعيب الأرناؤوط فقرات منها في مقدمته لكتاب «أقاويل الثقات» الذي حققه، باعتبارها من تصنيف الشيخ أبي محمد الجويني، والد إمام الحرمين (ت 438 هـ) تبعًا لما نشر في الرسائل المنيرية، وهو خطأ مؤكد، وبداية الرسالة تدل على أن مؤلفها متأخر عن عصر أبي محمد. وقد توفي الواسطي سنة (711 هـ). كما أن د. محمد عياش الكبيسي في كتابه «الصفات الخبرية» نسبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني، وهي قطعًا ليست له، ولم يعرف عن الشيخ التأليف في علم الكلام، إنما عرف بذلك ابنه أبو المعالي.

في صدره منزلة وقدر، وما يقرأه من آيات الكتاب، وأحاديث الرسول، مما يثبت هذه الأمور بوضوح، حتى شرح الله صدره لما رأى أنه الحق، قال:

«فلم أزل في هذه الحيرة والاضطراب من اختلاف المذاهب والأقوال، حتى لطف الله بي، وكشف لهذا الضعيف عن وجه الحق كشفًا اطمأن إليه خاطره، وسكن به سره، وتبرهن الحق في نوره، وأنا واصف بعض ذلك - إن شاء الله تعالى».

ما انتهى إليه في العلو والفوقية والاستواء:

قال: والذي شرح الله صدري له في حكم هذه المسائل الثلاث: «العلو، والفوقية، والاستواء»:

الأولى: مسألة العلو:

وهو: أن الله عز وجل كان ولا مكان، ولا عرش، ولا ماء، ولا فضاء، ولا خلاء، ولا ملاء.

وأنه كان منفردًا في قدمه وأزليته، مُتوحِّدًا في فردانيته عع في تلك الفردانية، لا يوصف بأنه فوق كذا، إذ لا شيء غيره، هو سابق التحت والفوق اللذين هما جهتا العالم، وهما لازمان له، والرب تعالى في تلك الفردانية منزه عن لوازم الحدوث.

فلما اقتضت الإرادة المقدسة بخلق الأكوان المحدثة المخلوقة المحدودة ذوات الجهات، اقتضت الإرادة أن يكون الكون له جهات من العلو والسفل، وهو سحانه منزه عن صفات الحدوث، فكون الأكوان، وجعل لها جهتي العلو والسفل، واقتضت الحكمة الإلهية أن يكون في جهة التحت، لكونه مربوبًا

مخلوقًا. واقتضت العظمة الربانية أن يكون فوق الكون، باعتبار الكون المحدث لا باعتبار فردانيته، إذ لا فوق فيها ولا تحت، والرب عىع كما كان في قدمه وأزليته وفردانيته، لم يحدث له في ذاته ولا في صفاته ما لم يكن في قدمه وأزليته، فهو الآن كما كان.

لكن لما أحث المربوب المخلوق ذا الجهات والحدود والخلاء والملاء والفوقية والتحتية، كان مقتضى حكم العظمة للربوبية أن يكون فوق ملكه، وأن تكون المملكة تحته باعتبار الحدوث من الكون، لا باعتبار القدم من المكون، فإذا أشير إليه بشيء يستحيل أن يشار إليه من الجهة التحتية، أو من الجهة اليمنة أو اليسرة، بل لا يليق أن يشار إليه إلا من جهة العلو والفوقية، ثم الإشارة هي بحسب الكون، وحدوثه، وأسفله، فالإشارة تقع على أعلى جزء من الكون حقيقة، وتقع على عظمة الرب تعالى كما يليق به، لا كما يقع على الحقيقة المعقولة عندنا في أعلى جزء من الكون، فإنها إشارة إلى جسم، وتكون إشارة إلى إثبات.

إذا علم ذلك فالاستواء صفة له كانت في قدمه؛ لكن لم يظهر حكمها إلا عند خلق العرش، كما أن الحساب قديمة له لا يظهر حكمها إلا في الآخرة.وكذلك التجليفي الآخرة لا يظهر حكمه إلا في محله.

فإذا علم ذلك فالأمر الذي يهرب المتأولون منه حيث أولوا الفوقية بفوقية المرتبة، والاستواء، فنحن أشد الناس هربًا من ذلك، وتنزيهًا للباري عىع عن الحد الذي يحصره، فلا يحد بحد يحصره، بل بحد تتميز به عظمة ذاته عن مخلوقاته، والإشارة إلى الجهة إنما هو بحسب الكون وأسفله، إذ لا يمكن الإشارة إليه هكذا.

وهو في قدمه سبحانه منزه عن صفات الحدوث، وليس في القدم فوقية ولا تحتية، وإن من هو محصور في التحت لا يمكنه معرفة بارئه إلا من فوقه، فتقع الإشارة إلى العرش حقيقة إشارة معقولة، تنتهي الجهات عند العرش، ويبقى ما وراءه لا يدركه العقل، ولا يكيفه الوهم، فتقع الإشارة عليه كما يليق به مجملًا مثبتًا، لا مكيفًا ولا ممثلًا.

وجه آخر من البيان: هو أن الرب سبحانه ثابت الوجود، ثابت الذات، له ذات مقدسة متميزة عن مخلوقاته، يتجلى يوم القيامة للأبصار، ويحاسب العالم فلا يجهل ثبوت ذاته وتمييزها عن مخلوقاته، فإذا ثبت ذلك، فقد أوجد الأكوان في محل وحيز، وهو سبحانه في قدمه منزه عن المحل والحيز، فيستحيل شرعًا وعقلًا عند حدوث العالم أن يحل فيه، أو يختلطوا به؛ لأن القديم لا يحل في الحادث، وليس هو محلًّا للحوادث، فلزم أن يكون بائنًا عنه، وإذا كان بائنًا عنه، فيستحيل أن يكون العالم في جهة الفوق، وأن يكون الرب سبحانه في جهة التحت.

هذا محال شرعًا وعقلًا، فيلزم أن يكون فوقه بالفوقية اللائقة به التي لا تكيف ولا تمثل، بل يعلم من حيث الجملة والثبوت، لا من حيث التمثيل والتكييف.

وقد سبق الكلام في أن الإشارة إلى الجهة إنما هو باعتبارنا؛ لأنا في محل وحيز وحد، والقدم لا فوق فيه ولا جهة، ولا بد من معرفة الموجد، وقد ثبت بينونته عن مخلوقاته، واستحالة علوها عليه، فلا يمكن معرفته والإشارة بالدعاء إليه إلا من جهة الفوق؛ لأنها أنسب الجهات إليه، وهو غير محصور فيها، بل هو كما كان في أزليته وقدمه، فإذا أراد المحدث أن يشير إلى القديم

فلا يمكنه ذلك إلا بالإشارة إلى الجهة الفوقية؛ لأن المشير في محل له فوق وتحت، والمشار إليه قديم باعتبار قدمه، لا فوق هناك ولا تحت، وباعتبار حدوثنا وتسفلنا هو فوقنا.

فإذا أشرنا إليه تقع الإشارة عليه كما يليق به، لا كما نتوهمه في الفوقية المنسوبة إلى الإجسام، لكنا نعلمها من جهة الإجمال والثبوت لا جهة التمثيل، والله الموفق للصواب.

ومن عرف هيئة العالم ومراكزه من علم الهيئة(218)، وأنه ليس له إلا جهتا العلو والسفل، ثم اعتقد بينونية خالقه عن العالم، فمن لوازم البينونة أن يكون فوقه؛ لأن جميع جهات العالم فوق، وليس إلا المراكز وهو الوسط.

لا حاجة إلى التحريف ولا إلى الوقوف:

إذا علمنا ذلك واعتقدناه، تخلصنا من شبهة التأويل، وعماوة التعطيل، وحماقة التشبيه والتمثيل، وأثبتنا علو ربنا، وفوقيته واستواءه على عرشه، كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدر ينشرح له.

فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تأويل الاستواء: بالاستيلاء، وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعي، مع أن الرب سبحانه وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياه، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه، ولا نقف في ذلك.

وكذلك التشبيه والتمثيل حماقة وجهالة، فمن وفقه الله للإثبات بلا تحريف،

---

(218) وهو المعروف الآن بعلم الفلك.

ولا تكييف، ولا وقوف، فقد وقع على الأمر المطلوب منه - إن شاء الله تعالى[219]. انتهى.

وتفسير العلو والفوقية لله تعالى بهذه الصفة: لا يثبت أي تحيز للرب - جل جلاله - وهو الذي يفر منه المؤولون؛ لأن التحيز من خصائص المادة والجسمية، وعلماء الفيزياء يعرفون المادة بقولهم: هي كل ما يحتاج إلى فراغ يشغله. وبهذا يلتقي دعاة الإثبات ودعاة التأويل على بساط واحد، أو على كلمة سواء.

وبهذا التحقيق نكون مع السلف في موقفهم ولا نخالفهم أو نحيد عن منهجهم.

3 - النصوص التي يفيد ظاهرها التركيب والتجسيم:

ثالثًا: النصوص التي يوحي ظاهرها بإفادة التجسيم والتركيب لله عز وجل، مثل: النصوص التي تثبت لله تعالى: الوجه واليد واليدين والعين والعينين والأعين والقدم والرجل والساق والأصابع والأنامل والساعد والذراع والحق والجنب ونحوها، مما هو في المخلوق أعضاء وجوارح في الجسم، مثل: **{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}** [القصص: 88]، **{وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا}** [الطور: 48]، **{بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ}** [المؤمنون: 88]، أو أنه يضع قدمه في النار فتسكن، أو أن القلوب بين إصبعين من أصابعه، أو أن السماوات مطويات بيمينه... إلخ، فهذه النصوص يرجح تأويلها إذا كان التأويل قريبًا غير بعيد، مقبولًا غير متكلف، جاريًا على ما يقتضيه لسان العرب وخطابهم،

---

(219) «النصيحة» للواسطي (ص18 - 22) طبعة المكتب الإسلامي.

وهذا التأويل ليس واجبًا، ولكنه جائز وسائغ، بل هو أحق وأولى من الإثبات الذي قد يوهم إثبات المحال لله تعالى، ومن السكوت والتوقف ومن التأويل البعيد.

وهذا رأي الإمام الفقيه الأصولي الكبير عز الدين ابن عبد السلام، كما نقله عنه العلامة الآلوسي في تفسيره: أنه قال في بعض فتاويه:

«طريقة التأويل بشرطه - وهو قرب التأويل - أقرب إلى الحق؛ لأن الله تعالى إنما خاطب العرب بما يعرفونه، وقد نصب الأدلة على مراده من آيات كتابه؛ لأنه سبحانه قال: **{ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}** [القيامة: 19]، وقال لرسوله: **{لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** [النحل: 44]، وهذا عام في جميع آيات القرآن، فمن وقف على الدليل فقد أفهمه الله مراده من كتابه، وهو أكمل ممن لم يقف على ذلك، إذ لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»[220]. انتهى.

وعقب الآلوسي على كلام الإمام عز الدين بقوله: «وفيه توسط في المسألة» أي: بين الذين يبالغون في التأويل ويتكلفونه وإن كان بعيدًا، وبين الذين يؤثرون السكوت والتوقف والإمساك عن الكلام في الموضوع، أو الذين يثبتون بلا كيف.

وهذا أيضًا تلميذه الإمام المحقق ابن دقيق العيد الذي اتفق الكثيرون على أنه مجدد المئة السابعة، كما قال السيوطي في أرجوزته:

والسابع الراقي إلى المراقي ابن دقيق العيد باتفاق

---

(220) انظر: تفسير «روح المعاني» للآلوسي (156/16)، وانظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (440/3، 441).

فقد نقل عنه الزركشي أنه قال: «ونقول في الألفاظ المشكلة: إنها حق وصدق على الوجه الذي أراده الله، ومَن أوَّل شيئًا منها فإن كان تأويله قريبًا على يقتضيه لسان العرب وتفهمه في مخاطباتها؛ لم ننكر عليه، ولم نبدعه، وإن كان تأويله بعيدًا؛ توقفنا عنه واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه»[221]. انتهى.

وهذا التأويل ليس لازما، فمن لم يسترح إليه يستطيع أن يفوض في هذه النصوص، كما فوض كثيرون من السلف والخلف، أو أن يثبت بلا كيف، كما يرى شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته: لزوم الإثبات بلا تكييف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تمثيل.

موقف الأئمة المعتدلين:

وموقفنا هذا الذي اخترناه من جواز التأويل إن كان قريبًا مقبولًا، كما قال ابن عبد السلام وابن دقيق العيد، أو اختيار مذهب السلف إن كان التأويل غير قريب ولا مستساغ، سواء فسرنا مذهب السلف بالسكوت والتفويض أم فسرناه بالإثبات بلا تكييف.

هذا الموقف قد اختاره الأئمة المعتدلون المرضيون عند جمهور الأمة، مثل: الإمام أبي سليمان الخطابي، والإمام أبي بكر البيهقي، والإمام أبي زكريا النووي، والإمام ابن كثير، والحافظ ابن حجر، وغيرهم.

وهذا التأويل يحتاج إليه عصرنا إذا ترجمنا معاني القرآن إلى اللغات

---

(221) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (441/3)، وذكره الشوكاني في «إرشاد الفحول» (176/2، 177).

الأجنبية المختلفة، فليس يسوغ في منطق الأجنبي أن نقول له: هذا نسكت عنه، ولا نخوض في معناه، ونفوضه إلى الله! فإن هؤلاء أحوج شيء إلى البيان لا السكوت، كما أنه قد لا يفهم ما يقال له: إن لله يدين وأصابع وأنامل، ولكنها ليست كأيدينا وأصابعنا وأناملنا. وإن له عينا أو أعينا، ووجها وصورة وقدما ورجلا وساقا... إلخ، ولكن لا كأعضائنا وأجزاء جسدنا، فالتأويل المقبول هنا أحكم وأقوى في تبليغ الدعوة، وبيان مقاصد القرآن ومعانيه بلسان القوم ولسان العصر الذي به نبلغ ما أنزل إلينا من ربنا بلاغًا مُبينًا، يقيم الحجة، ويقطع العذر.

وحسبي هنا أن أختار بعض ما ذكره الإمام ابن كثير في التفسير - وهو رجل مقبول عند علماء الأمة كافة - لنعلم أن التأويل ليس كله مرفوضًا، وأنه كثيرًا ما كشف اللثام عن معنى الآية الكريمة، بلا تكلف ولا تحريف، ولا التواء، كما أنه أحيانًا يختار المنهج السلفي فيما يكون التأويل فيه متكلَّفًا ومتعسَّفًا، دون أدنى حاجة إلى ذلك، وسنضرب لذلك بعض الأمثلة.

رأي ابن كثير في الاستواء:

قال ابن كثير حجح عند تفسير قوله تعالى: **{إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ}** [الأعراف: 54]: «فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جدًّا ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو: إمرارها كما جاءت، من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه:

{لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ} [الشورى: 11]، بل الأمر كما قال الأئمة، منهم: نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة، والأخبار الصحيحة، على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفي عن الله تعالى النقائص، فقد سلك الهدى»[222].

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: {وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ} [الزمر: 67]، قال: «الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف، وهو: إمرارها كما جاءت من غير تحريف ولا تكييف»[223].

قول ابن كثير في اليد واليدين:

وفي مواضع كثيرة من تفسيره نجد العلامة ابن كثير لجأ إلى التأويل، إذا كان قريبا مقبولا، كما يقتضيه اللسان العربي.

فقد قال عند قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ} [آل عمران: 73]: «أي: الأمور كلها تحت تصرفه، وهو المعطي المانع: يمن على من يشاء بالإيمان والعلم والتصرف التام، ويضل من يشاء، فيعمي بصره وبصيرته، ويختم على قلبه وسمعه، ويجعل على بصره غشاوة، وله الحجة التامة، وله الحكمة البالغة»[224].

---

(222) «تفسير القرآن العظيم» (220/2).

(223) المصدر السابق (62/4).

(224) «تفسير القرآن العظيم» (373/1).

وقال عند قوله تعالى: {وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ} [المائدة: 64]: «وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رررب قال: لا يعنون بذلك أن يد الله موثقة، ولكن يقولون: بخيل أمسك ما عنده بخلًا. تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا»[225].

وقال عند قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ} [الفتح: 10]: «أي: هو حاضر معهم يسمع قولهم ويرى مكانهم ويعلم ضمائرهم وظواهرهم»[226].

وقال عند قوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} [المائدة: 64]: «أي: بل هو الواسع الفضل، الجزيل العطاء، الذي ما من شيء إلا عنده خزائنه»[227].

ومن الواضح الجلي: أنه رجح المعنى الكنائي للآيات، ولم يأخذ بظاهر اللفظ، والحق أن الذي تطمئن إليه القلب، ويتبادر إلى الذهن: المعنى الكنائي الذي فسر به ابن كثير الآيات، دون تكلف أو اعتساف، وهذا عند التأمل ليس تأويلًا، بل هذا ما تدل عليه في لسان العرب، فإن سمي بعضهم هذا تأويلًا باعتباره خروجًا من الصريح إلى الكناية، فلا مانع من ذلك، إذ لا مشاحة في الاصطلاح.

كلام ابن كثير عن الوجه:

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص:

---

(225) المصدر السابق (75/2).
(226) المصدر السابق (185/4).
(227) المصدر السابق (75/2).

88]: «إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم الذي تموت الخلائق ولا يموت، كما قال تعالى: {وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ} [الرحمن: 27]، فعبر بالوجه عن الذات، وهكذا قوله هنا: {كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ} أي: إلا إياه، وقال مجاهد والثوري: أي غلا ما أريد به وجهه»[228]. اهـ.

وقال في تفسير قوله تعالى: {وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ} [الرحمن: 27]: «وقد نعت تعالى وجهه الكريم في هذه الآية بأنه ذو الجلال والإكرام، أي: هو أهل أن يجل فلا يعصى، وأن يطاع فلا يخالف»[229].

كلام ابن كثير في تفسير القُرب:

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ} [ق: 16]: «يعني: ملائكته أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه، ومن تأوله على العلم فإنما فر؛ لئلا يلزم حلول أو اتحاد وهما منفيان بالإجماع تعالى الله وتقدس، ولكن اللفظ لا يقتضيه، فإنه لم يقل: وأنا أقرب إليه من حبل الوريد، وإنما قال: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ}»[230].

وقال في تفسير قوله تعالى: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ} [الواقعة: 85]: «أي: بملائكتنا»[231].

وكلامه ححح في تفسير القرب شبيه بما نقل عن السلف في ذلك، فإن المتقدمين من المفسرين فسروا القرب في الآيتين بقرب الملائكة كما ذكره

---

(228) «تفسير القرآن العظيم» (403/3).
(229) المصدر السابق (273/4).
(230) «تفسير القرآن العظيم» (223/4).
(231) المصدر السابق (300/4).

شيخ الإسلام ابن تيمية[232].

كلامه في تفسير العين والأعين:

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: **{وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا}** [هود: 37]: «أي: بمرأى منا»[233]، وقال في تفسير قوله تعالى: **{وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا}** [الطور: 48]: «أي: اصبر على أذاهم ولا تبالهم، فإنك بمرأى منا، وتحت كلاءتنا، والله يعصمك من الناس»[234]، وقال في تفسير قوله تعالى: **{تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا}** [القمر: 14]: «أي: بأمرنا بمرأى منا، وتحت حفظنا وكلاءتنا»[235].

كلام ابن كثير في المعية:

وقال ابن كثير عند قوله تعالى: **{لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ}** [طه: 46]: «أي: لا تخافا منه، فإنني معكما أسمع كلامكما وكلامه، وأرى مكانكما ومكانه، لا يخفى علي من أمركم شيء، واعلما أن ناصيته بيدي، فلا يتكلم ولا يتنفس ولا يبطش إلا بإذني، وبعد أمري، وأنا معكما بحفظي ونصرتي وتأييدي»[236].

وقال عند قوله تعالى: **{وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ}** [الحديد: 4]: «أي: رقيب

---

(232) انظر: «مجموع الفتاوى» (494/5).
(233) «تفسير القرآن العظيم» (444/2).
(234) المصدر السابق (245/4).
(235) المصدر السابق (264/4).
(236) «تفسير القرآن العظيم» (154/3).

عليكم، شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأين كنتم»[237].

وقال عند قوله تعالى: **{مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ}** [المجادلة: 7]: «أي: مطلع عليهم، يسمع كلامهم وسرهم ونجواهم، ورسله أيضًا مع ذلك تكتب ما يتناجون به، مع علم الله به وسمعه له»[238]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمجامعته لك، وإن كان فوق رأسك. فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة، ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: **{يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا}** إلى قوله: **{وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ}** دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، وشهيد عليكم، ومهيمن، عالم بكم، وهذا معنى قول السلف: إنه معكم بعلمه. وهذا ظاهر الخطب وحقيقته، وكذلك في قوله: **{مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ}** إلى قوله: **{هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُواْ...}** الآية، ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه في الغار: «**لا تحزن إن الله معنا**» كان هذا أيضا حقا على ظاهره، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية الاطلاع والنصر والتأييد، وكذلك قوله تعالى: **{إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ}** [النحل:

---

(237) المصدر السابق (304/4).

(238) المصدر السابق (322/4).

128]»[239].

وبهذا ترى أني مع منهج السلف في معظم قضايا الصفات، فلا ألجأ إلى التأويل في الصفات التي هي في البشر انفعالات، بل أثبتها لله تعالى كما يليق به، كما اتفق الجميع على إثبات السمع والبصر والكلام له كما يليق به، لا كما هو عند البشر. كذلك نثبت له تتت رحمة ومحبة ورضا وغضبًا وفرحًا، إلى غير ذلك من الصفات التي صحت بها النصوص، ولكنها ليست كصفات البشر.

وأنا كذلك مع منهج السلف في إثبات صفات العلو والفوقية لله تعالى، والاستواء على عرشه، كما يليق به، لا كما يتوهمه المشبهون والمجسمون، الذين يتصورونه جسمًا كبيرًا فوق السماوات، وأنه يجلس على العرش فيبقى بعض العرش، وإنه يئط من تحته... إلخ.

بل نؤمن بهذا العلو كما فهمه المحققون من علماء السلف، لا كما تخيله المتخيلون من الخلف، الذين يدعون أنهم على نهج السلف.

الشيء الذ أخالف فيه دعاة المذهب السلفي هو ما يفيد ظاهره إثبات التجسيم والتركيب لذات الله - جل ثناؤه - وكان يقبل التأويل بغير تكلف ولا اعتساف، فهذا أرجح تأويله، ما دام جاريًا على لسان العرب وما تقتضيه مخاطباتهم في ذلك من المجاز والاستعارة والكناية وغيرها من أساليب البلاغة العربية. ولا ينبغي أن يعيب أحد هذا التأويل السائغ، فهو اللائق بكلام الله تعالى، البالغ الذروة العليا في البلاغة، على أني لا ألزم أحدًا بهذا التأويل،

---

(239) «مجموع الفتاوى» (21/6 - 23).

فهو جائز لا واجب، وإن كنت أرجحه.

ولكني مع المنهج السلفي فيما كان تأويله بعيدًا ومتكلَّفًا، مثل تأويل «استوى» بأن معناها: استولى.

ومن هنا أعتبر نفسي سلفيًّا في «توحيد الأسماء والصفات» كما أني سلفي في توحيد الإلهية والعبادة، وهو التوحيد الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ولست مع المبررين للشركيات التي شاعت بين المسلمين في الأزمنة الأخيرة.

وخلافي في تجويز التأويل في بعض القضايا المحدودة: لا يخرجني عن منهج السلف، فقد رأينا من السلف من أول، كما أن منهم من فوض، ومنهم من أثبت، كما بينا ذلك من قبل.

* * *

موجبات ترجيح مذهب السلف

والذي يرجح مذهب السلف - على ما شرحته - أمور:

قصور العقل الإنساني:

أولًا: إن العقل الإنساني قاصر عن إدراك كنه صفات الله تعالى، كما هو قاصر عن إدراك ذاته، فمن المحال أن يدرك المخلوق كنه الخالق، ويحيط المحدود المحدث الفاني العاجز بالموجود المطلق الكامل الأزلي الأبدي: **{ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}** [الحديد: 3]، وقال صلى الله عليه وسلم في مناجاة ربه: «**لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[240].

واعترف العلماء الكبار في عصرنا - رغم توسع العلم وتطوره - بأنهم لا يعرفون كنه الحقائق البسيطة كالحياة والروح ونحوها، حتى ألف أحد أقطاب العلم الطبيعي[241] كتابًا سماه «الإنسان ذلك المجهول»، فإذا كان الإنسان برغم تقدمه في علم المادة يجهل حقيقة نفسه، فكيف يحيط علمًا بخالقه؟!

وقد اتفق علماء الدين وعلماء الكون على قصور البشر عن إدراك الحقائق الغيبية فيما يتعلق بالله تعالى.

وقد اعترف فحول المتكلمين بأن العقل لا يستطيع الوصول إلى اليقين في

---

(240) رواه مسلم في الصلاة (486) عن أبي هريرة، وأصحاب السنن الأربعة عن عائشة جزءًا من حديث.

(241) هو ألكسيس كاريل الحائز على جائزة نوبل في العلوم.

عامة المطالب الإلهية.

كما اعترف كثير منهم في نهاية رحلة عمره الطويلة أنه لم يحصل من العلم اليقيني ما يشفي غليله، أو يهدي سبيله، كما نقل عن إمام الحرمين وعن الشهرستاني، وعن الفخر الرازي، وغيرهم.

وهذا القصور والعجز من جهة العقل مسلم به، ومتفق عليه بين السلف والخلف بالنظر إلى الذات الإلهية العليا، وجدير بهم أن يتفقوا على ذلك بالنظر إلى الصفات الإلهية أيضًا.

وإذا ثبت قصور العقل ومحدوديته، كان الطريق الأقوم والأسلم هو تلقي صفات الخالق سبحانه عن الوحي المعصوم، أي: عنه جل شأنه، فلا يعلم ما هو إلا هو، فما وصف به نفسه تثبت في كتابه وعلى لسان رسوله وصفناه به، وما نفاه عن نفسه سبحانه نفيناه عنه، وما كان ظاهره مستحيلا على الله تعالى اتصافه به: عرفنا أنه سيق على طريق المجاز أو الاستعارة أو الكناية، ونحو ذلك من مخاطبات العرب، وأولناه على ما يليق بكماله وجلاله سبحانه.

ونحن في حالة وصفنا له بما وصف به نفسه لا ننسى أنه تعالى ليس كمثله شيء، هو كذلك في ذاته، وهو كذلك في صفاته، وهو كذلك في أفعاله.

ولهذا يصر علماء السلف على أن وصفهم لله بما وصف به نفسه هو من غير تكييف ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل.

لا أمان من الخطأ في التأويل:

ثانيًا: أننا لا نأمن - إذا خضنا لجة التأويل وصرفنا النصوص بإطلاق عن ظواهرها إلى معان نراها نحن بعقولنا أليق بكمال الله سبحانه - أن ننسب إلى

الله تعالى من الأوصاف ما لم يرده، وننفي عنه من الصفات ما لم يرد نفيه. وبذلك نكون من الذين يقولون على الله ما لا يعلمون، والقول على الله بغير علم من أعظم المنكرات التي ذمها القرآن وحرمها، وعدها مما يأمر به الشيطان، كما قال تعالى: **{قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}** [الأعراف: 33]، **{وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ 168 إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}** [البقرة: 168، 169].

ولهذا كان كثير من السلف يتحاشون التفسير خشية أن يقولوا على الله برأيهم ما لم يقله أو لم يقصده بآيات كتابه.

قال أبو بكر الصديق: أي سماء تقلني، وأي أرض تظلني، إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم[242]؟!

الخشية من اتخاذ التأويل ذريعة للتحريف:

ثالثًا: أن السلف يخشون من فتح باب التأويل أن يكون ذريعة لدخول الزنادقة والملاحدة وأعداء الإسلام الذين يريدون أن يهدموه من الداخل، كالباطنية ومن دار في فلكهم من الفلاسفة، ومنحرفي الصوفية، وغلاة الفرق، ويعطيهم سندًا في صرف آيات الكتاب عن مدلولاتها وظواهرها، كالذين أولوا آيات البعث والحشر والجنة والنار، وما فيها من نعيم حسي أو عذاب حسي، بأن المراد بها بعث روحاني لا تعاد فيه الأجسام، ولا تجمع العظام،

---

(242) ذكره القرطبي في تفسيره (35/1).

ولا تنعم أو تعذب فيه الأبدان، وكالباطنية الذين صرفوا معاني الأركان الإسلامية من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها من معانيها الأصلية الواضحة لكل ذي لب من خاص وعام إلى معان اخترعوها، ما أنزل الله بها من سلطان، ولا قام عليها من الدين والعلم برهان، وبذلك بدلوا كلام الله، وحرفوا الكلم عن مواضعه، وبذلك فقدت اللغة مهمتها في البيان والإفهام.

الاتفاق على أن مذهب السلف أسلم:

رابعًا: أن مذهب السلف أسلم بالإجماع؛ لأن فيه إثبات ما أثبته الله تعالى، ونفي ما نفاه في كتابه وعلى لسان رسوله، مع الجزم بنفي التكييف والتشبيه عن الله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ}** [الشورى: 11].

وإجماعهم على أن مذهب السلف أسلم: مفهومه أن مذهب المؤولين من الخلف لا يخلو عن الخطر، والمؤمن في باب العقائد لا يعدل بالسلامة شيئًا، وخصوصًا فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته، فلا ينبغي أن يلج باب التأويل إلا في أضيق الحدود، لضرورة نفي المحال عن الله تعالى، وبشرط أن يكون التأويل قريبًا غير بعيد.

وحين يقف الإنسان بين يدي ربه يوم القيامة: لن يجد أثبت لقدميه في ساحة العرض وموقف الحساب من التشبث بما جاء به الوحي الصادق المعصوم، ولو افترضنا أنه سئل من قبل الحق تنت: لماذا نسبت إلى ذاتي: الرحمة والمحبة، والرضا والغضب، والفرح والضحك، والعلو والاستواء ونحوها؟ لكان الجواب: لأنك قلت ذلك في كتابك الكريم، الذي أنزلته على عبد ورسولك محمد صلى الله عليه وسلم ، فلم نصفك إلا بما وصفت به نفسك

سبحانك جل شأنك، أو وصفك به رسولك!

وهذا جواب لا غبار عليه، ولا مطعن فيه من أحد.

بخلاف موقف المؤول، فإنه - وإن أراد تنزيه الله تعالى - لم يلتزم التسليم الكامل بما أنزله الله تعالى، وربما خرج بتأويله عن مراد الله عز وجل، وهو لا يدري.

الاعتصام بالمتفق عليه أولى من المختلف فيه:

خامسًا: وهذا الوجه مبني على ما سبقه من أن مذهب السلف في التسليم - حسب ما ذكرناه - مسلم به ومتفق عليه من الجميع، بمعنى: أن أنصار الاتجاه السلفي من الأثريين يؤمنون به، بل لا يدينون الله تعالى إلا به، وإن الخلف من أنصار التأويل كذلك يقبلونه ولا يرفضونه، بل يصرحون بأنه أسلم في أمر الدين.

على حين نجد أن مذهب الخلف في التأويل مرفوض بإطلاق عند دعاة السلفية، الذين لا يسيغون التأويل بحال، ويعتبرونه من المبتدعات.

والأولى في قضايا العقيدة وأصول الدين: أن يعتصم الإنسان طالب النجاة بالمتفق عليه، فهو أحوط له، وأحزم لأمره، وأصول لدينه، بدلًا من التشبث بالمختلف فيه، فمن كان عنده خياران: أحدهما: مجمع عليه بين كل الأطراف، والآخر: اختلفوا فيه، فخيار الإجماع أحق وأولى بالاتباع.

رجوع كبار المؤولين إلى مذهب السلف:

سادسًا: ولعل مما يؤيد ما قلناه في ترجيح مذهب السلف: أنا وجدنا عددًا من كبار الذين خاضوا لجج التأويل ونصروا مذهب الخلف عادوا في أواخر

أعمارهم إلى محجة السلف، وأيَّدوا وجهتهم، معلنين أنهم وجدوا في هذه الطريقة ما يشفي علتهم، وينقع غلتهم، على حين لم نجد أحدًا من دعاة المنهج السلفي رجع إلى المنهج الخلفي.

أئمة الأشعرية يرجعون إلى منهج السلف:

أجل لقد رأينا كبار أئمة المذهب الأشعري الذين خاضوا لجج التأويل، وكان لهم طول الذراع وسعة الباع في علم الكلام وجدلياته، وغاصوا في بحاره، وسبحوا فيه سبحًا طويلًا، ثم وجدوا نهاية المطاف أن لا ملجأ ولا منجا لهم إلا العودة إلى منهج السلف، فهو الذين ينشرح به الصدر، وتسكن إليه النفس، ولا يضطرب معه العقل، وشهادة هؤلاء الجهابذة الكبار - بعد الممارسة والمعاناة - لها وزنها وقيمتها عند أولي البصائر: **{وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}** [فاطر: 14].

الإمام أبو الحسن الأشعري يقول بمذهب السلف:

قال الإمام أبو الحسن الأشعري المتوفى سنة (324هـ) في كتابه «الإبانة»، وهو من أواخر ما ألف، وقد كان ينتحل مذهب المعتزلة فيما مضى ثم رجع عنه، في قصة مشهورة متداولة: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن

حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم جليل معظم.

وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاؤوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا نرد من ذلك شيئًا، وأن الله عز وجل لا إله إلا هو، فرد صمد، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا، وأن محمدًا عبد ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأن الله مستو على عرشه كما قال: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [طه: 5]، وأن له وجهًا كما قال: **{وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ}** [الرحمن: 27]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال: **{خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ}** [ص: 75]، وكما قال: **{بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ}** [المائدة: 64]، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالًّا، وأن لله علمًا كما قال: **{أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ}** [النساء: 166]، وكما قال: **{وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ}** [فاطر: 11]، ونثبت لله السمع والبصر... ونقول: إن كلام الله غير مخلوق... وندين بأن الله يُرَى في الآخرة بالأبصار كما يُرَى القمر ليلة البدر، ويراه المؤمنون... كما جاءت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... إلخ[243].

وقال مثل ذلك في كتابه «مقالات الإسلاميين» بعد أن ذكر قول أهل السنة

---

(243) «الإبانة في أصول الديانة» للأشعري (ص182).

وأصحاب الحديث في أصول الاعتقاد، وعلى نحو ما ذكر في «الإبانة»، قال: وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله... إلخ(244).

وقال مثل ذلك في «رسالة الثغر» أيضًا.

وقال الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني صاحب التصانيف الأصيلة (ت403هـ) في كتابه «التمهيد»: فإن قال قائل: أتقولون: إنه في كل مكان؟ قيل له: معاذ الله! بل هو مستو على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [طه: 5]، وقال: **{إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ}** [فاطر: 10]، وقال: **{ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ}** [الملك: 16]، ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه، والحشوش - المراحيض - والمواضع التي يُرْغَب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ويصح أن يرغب إليه نحو الأرض، وإلى خلفنا، وإلى يمننا وشمائلنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله(245). انتهى.

رجوع إمام الحرمين:

ومن هؤلاء الذين أعلنوا رجوعهم إلى منهج السلف بصراحة وشجاعة قلما تتوافر إلا للأفذاذ المخلصين في طلب الحق: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني (ت476هـ)، الذي كان من أقوى أعمدة المذهب

---

(244) «مقالات الإسلاميين» (ص290 - 297).

(245) «التمهيد» للباقلاني (ص260).

الأشعري، والشارحين له، والمناصرين لفلسفته، والمدافعين عنه بالقلم واللسان في ساحات الجدال، ومعتركات النزال، ففي هذا المذهب نشأ، وعليه ربا، ومن لبانه رضع، وفي بيته ترعرع، هكذا كان أبو المعالي إمام الحرمين دهرًا من حياته، ولا غرو أن اعتبره بعض الباحثين المؤسس الثاني للمذهب الأشعري، وكتب أستاذنا الشيخ علي جبر في كلية أصول الدين رسالة الأستاذية عن «إمام الحرمين باني الأشعرية الحديثة»، وإن لم نرها مطبوعة. ولكن الله شرح صدره للحق، فوجدناه في أواخر حياته قد عدل مساره وغير نهجه، ورجع عن طريق التأويل - طريق الخلف - إلى طريق السلف في ترك الخوض، والانكفاف عن التأويل، ولم يستنكف عن إعلان ذلك بكل صراحة وجلاء، وهو ما ذكره في «الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية»(246).

قال إمام الحرمين:

«اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما يبرزه أفهام أرباب اللسان فيها.

فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في القرآن، وما يصح من السنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها،

---

(246) طبعت في القاهرة بتحقيق المحدث الفقيه الحنفي المعروف الشيخ محمد زاهد الكوثري، وقد طبعت تحت عنوان: «العقيدة النظامية»، ويبدو أن الذي طبع منها فقط هو جانب العقيدة، وهو ما وجد منها، إذ لم يعثر على باقيها إلى الآن. وسماها النظامية نسبة إلى الوزير المشهور: نظام الملك.

وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيًا، وندين لله به عقدًا: اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع، وترك الابتداع، والدليل السمعي في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام المستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، فإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب، وعند إمام القراء وسيدهم الوقف على قوله تعالى: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ}** [آل عمران: 7] من العزائم، ثم الابتداء بقوله: **{وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ}**، ومما استحسن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس أنه سئل عن قوله تعالى: **{ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ}** فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة.

فليجر آية الاستواء والمجيء(247)، وقوله: **{لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}** [ص: 75]، **{وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ}** [الرحمن: 27]، و**{تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا}** [القمر: 14]، وما صح من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره: على ما ذكرناه، فهذا بيان ما يجب الله»(248). انتهى.

---

(247) آية المجيء قوله تعالى: **{وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا}** [الفجر: 22].

(248) «العقيدة النظامية» (ص23، 24)، وقد نقل هذا النص الذهبي في «سير الأعلام»

ونقل الحافظ الذهبي عن الفقيه غانم الموشيلي قال: سمعت الإمام أبا المعالي يقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام[249].

وقال الذهبي: قال الحافظ محمد بن طاهر: سمعت أبا الحسن القيرواني الأديب - وكان يختلف إلى درس الأستاذ أبي المعالي في الكلام - فقال: سمعت أبا المعالي اليوم يقول: يا أصحابنا، لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما اشتغلت به[250].

قال الذهبي:

وقرأت بخط أبي جعفر «محمد بن أبي علي»: سمعت أبا المعالي يقول: قرأت خمسين ألفًا في خمسين ألفًا، ثم خليت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة، وركبت البحر الخضم، وغصت في الذي نهى أهل الإسلام، كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن فقد رجعت إلى كلام الحق، عليكم بدين العجائز! فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل على كلمة الإخلاص: لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني[251]! يعني: نفسه.

يقصد بالذي نهى عنه أهل الإسلام: علم الكلام، فقد نهى عنه إمامه الشافعي، ونهى عنه مالك وأحمد، وغيرهما من الأئمة.

(173/18، 174).

(249) «سير أعلام النبلاء» (473/18).

(250) المصدر السابق، وانظر: «المنتظم» (19/9)، و طبقات السبكي» (186/5).

(251) «سير الأعلام» (473/18)، والخبر في «المنتظم» (19/9)، «طبقات الشافعية» للسبكي (585/5).

وهذا القول من هذا الإمام الكبير الذي أنفق عمره في هذا اللون من الثقافة العقلية التي امتزجت بفلسفة اليونان وجدلياتهم التي لا تنقع غليلًا، ولا تهدي سبيلًا.. هذا القول يؤكد أن لا طريق أجدى من طريقة القرآن في النفي والإثبات، وهي الأقرب إلى الفطرة، وألصق بالعقل والوجدان، وهو ما كان عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان.

وقد اجتهد العلامة تاج الدين السبكي في طبقاته الكبرى: أن ينحو بهذا الكلام الجلي الواضح منحى آخر غير ما يتبادر منه دفاعًا منه عن علم الكلام الموروث، ووجه كلمات هذا الإمام العظيم الشجاع المخلص إلى معان متكلفة لا ينشرح لها الصدر.

وتحامل السبكي على شيخه الإمام الذهبي تحاملًا لا يقبل من مثله في مثله، فالواقع أني ما رأيت مؤرخًا منصفًا مثل الذهبي، حتى مع أعلام المعتزلة وأمثالهم[252].

رجوع الأشعري والغزالي والرازي إلى منهج السلف:

على أن إمام الحرمين ليس هو وحده الذي انتهى إلى رفض التأويل، وترجيح مذهب السلف، وتفويض حقائق هذه الألفاظ ومعانيها إلى الله تعالى.

فقد رجع من قبله شيخه أبو الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة» وفي «مقالات الإسلاميين» وفي «رسالة الثغر» وغيرها. ورجع من بعده تلميذه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (ت505هـ)، وذلك في كتابه «إلجام العوام

---

(252) انظر: رسالتنا «الجويني إمام الحرمين بين المؤرخين: الذهبي والسبكي». ط. مكتبة وهبة 2000م.

عن علم الكلام».

ولكن موقف شيخه إمام الحرمين كان أصرح وأوضح، فإن الغزالي اعتبر علم الكلام شأن الخواص، وجمهرة العلماء من الفقهاء والمفسرين والمحدثين وغيرهم يعتبرون من العوام في هذا الأمر عند الغزالي.

أما الخواص فقد يوجد في كل عصر منهم واحد أو اثنان.

ورجع بعد ذلك: الفخر الرازي (ت606هـ)، الذي كان من أكبر المحامين المدافعين عن التأويل، وصنف فيه أكثر من كتاب، مثل: «تأسيس التقديس» وغيره. ثم قال في الطور الأخير من حياته العلمية:

«لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا، ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن: اقرأ في الإثبات: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [طه: 5]، **{إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ}** [فاطر: 10].

واقرأ في النفي: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}** [الشورى: 11]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[253]. انتهى.

ونقل عنه الإمام الذهبي في «تاريخ الإسلام» قوله: رأيت الأصلح والأصوب طريقة القرآن، وهو ترك التعمق والاستدلالات بأقسام أجسام السموات والأرضين على وجود الله، ثم ترك التعمق، ثم المبالغة في التعظيم في غير خوض في التفاصيل، فاقرأ في التنزيه قوله: **{وَٱللَّهُ ٱلۡغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ}** [محمد: 38]، وقوله: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}** [الشورى: 11]، **{قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ**

---

(253) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (500/21).

أَحَدٌ}، واقرأ في الإثبات: **{ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ}** [طه: 5]، و**{يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ}** [النحل: 50]، و**{إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ}** [فاطر: 10]، واقرأ في أن الكل من الله قوله: **{قُلۡ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ}** [النساء: 78]، وفي تنزيهه عما لا ينبغي: **{مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَ}** [النساء: 79]، وعلى هذا القانون فقس[254].

وجاء في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (82/2) ما نصه: قال ابن الصلاح: أخبرني القطب الطوغاني مرتين: أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام، وبكى.

وروي عنه أنه قال: لقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلًا، ولا تشفي عليلًا، ورأيت أصح الطرق طريقة القرآن، ثم قال: وأقول من صميم القلب، من داخل الروح - يخاطب ربه سبحانه: إني مقر بأن كل ما هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجل، فهو لك، وكل ما هو عيب ونقص فأنت منزه عنه.

وأنشد في أقسام اللذات:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من ... وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول ... سوى أن جمعنا فيه: قيل

---

(254) انظر: «تاريخ الإسلام» الطبقة (61) (ص239) للإمام الذهبي.

(255) انظر: «مقدمة أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات» للشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي (ت 1033 هـ) بتحقيق: شعيب الأرنؤوط - نشر مؤسسة الرسالة.

فهذه شهادات شهود من أهل التأويل الكبار، واعترافات صريحة بتصويب المنهج السلفي وترجيحه على ما سواه، ولا ينبئك مثل خبير.

قال الإمام الشوكاني في «إرشاد الفحول»:

وهؤلاء الثلاثة - أعني الجويني والغزالي والرازي - هم الذين وسعوا دائرة التأويل، وطولوا ذيوله، وقد رجعوا آخرًا إلى مذهب السلف كما عرفت، فلله الحمد كما هو له أهل[256].

حث أولي الأمر على تعليم مذهب السلف للجماهير:

وإمام الحرمين لم يكتف بالرجوع إلى مذهب السلف نظريًّا، بل حث الأئمة والمسئولين عن قيادة الأمة - والمحافظة على الدين أول واجباتهم - أن يجعلوا مذهب السلف ونهجهم في التوحيد هو ما ينبغي أن يعلم للكافة.

أكد في «الغياثى»: أن الذي يحرص الإمام عليه: جمع عامة الخلق على مذهب السلف السابقين، قبل أن نبغت الأهواء، وزاغت الآراء، وكانوا رررت ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمق في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى، وكف الأذى، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة، وما كانوا ينكفون رررت عما تعرض له المتأخرون عن عي وحصر، وتبلد في القرائح. هيهات!

فقد كانوا أذكى الخلائق أذهانًا، وأرجحهم بيانًا، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغوايات، وسبب الضلالات، فكانوا يحاذرون في حق عامة

(256) «إرشاد الفحول» (49/2) بتحقيق د. شعبان محمد إسماعيل.

المسلمين ما هم الآن به مبتلون، وإليه مدفوعون، فإن أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم[257].

ونعم ما أوصى به هذا الإمام.

فكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

لا أكفر المؤولين ولا أذمهم:

ورغم ترجيحي لمذهب السلف في مسألة الصفات، لا أكفر الخلف المؤولين، ولا أضللهم ولا أؤثمهم، فإن الخلاف في ذلك أمر تقبله لغة العرب، وتحتمله النصوص القرآنية والنبوية.

ومما لا نزاع فيه: أن هؤلاء المؤولين من علماء الإسلام الأعلام الذين لا يرتاب أحد في إخلاصهم ونصحهم لله ولرسوله ولكتابه، وهم يؤمنون بالله تعالى ووحدانيته، وباتصافه بكل كمال، وتنزهه عن كل نقص، كما يؤمنون بالنبوة وبالآخرة، وبأن القرآن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فلا يضرهم أن يخالفوا في بعض العقائد الفرعية، بناء على اجتهادهم في فهمها، وكل من اجتهد في معرفة دين الله من أهل العلم الطالبين للحق، فهو دائر بين الأجر والأجرين: الأجر إن أخطأ، والأجرين إن أصاب، لا فرق في ذلك بين المسائل العلمية والعملية، الأصولية والفروعية. كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما.

---

(257) انظر: «الغياثي» فقرة (280) بتحقيق د. عبد العظيم الديب.

مساحة الخلاف ليست واسعة:

ومما يؤكد ذلك أن مسافة الخلاف بين الفريقين ليست بالسعة التي تصورها الألفاظ المتبادلة بين الطرفين، وخصوصًا من المتحمسين من كليهما.

هذا ما اعترف به من دقق في المسألة، وتأمل فيها بأناة، وفكر فيها بعمق، وقرأ ما كتبه أهل التحقيق من هؤلاء وهؤلاء، ويرجع ذلك إلى عدة أمور:

أولًا: أن كلا الفريقين من السلف والخلف أو الأثريين والمتكلمين أو المفوضين والمؤولين، وإن شئت قلت: المثبتين والمؤولين - ينطلق من تعظيم الله تعالى وتقديسه وتنزيهه، ووصفه بكل كمال يليق به، وتنزييه عن كل نقص لا يليق بجلاله وكماله، وهذه عقيدة راسخة عند كل منهما لا يرقى إليها الشك، ولا تحتمل النزاع.

كل ما في الأمر: أن هناك أمورًا قد يتوهمها أحد الفريقين نقصًا في ذاته تعالى أو في صفاته، فينفيها عنه تنتت، اجتهادًا منه، تنزيهًا له عن هذا النقص المدعى، وعند التأمل والتحقيق والتعمق في المسألة يتبين أن هذا النقص موهوم، صنعه عقل المتوهم، أو مخيلته، أو تقليده لغيره، أو تأثره بمقولة مستوردة من خارج الدائرة الإسلامية، من نحلة دينية، أو فكرة فلسفية.

أحسب أن هذا الخلاف أشبه بما قاله أحد علماء السلف في المختلفين في أفعال العباد ونحوها: هؤلاء قوم عظموا الله، وهؤلاء قوم نزهوا الله، وما أشبه هذه المعركة بتلك عند التأمل في البواعث والأهداف. فالأثريون أو السلفيون غلب عليهم تعظيم الله تعالى، وتعظيم كتابه، وأحاديث رسوله،

فأرادوا أن يبقوها على ظواهرها، حرصًا على وصف الله تعالى بما وصف به نفسه.

والخلف أو المتكلمون غلب عليهم التنزيه، ونفي شبهة التشبيه، كما قال ابن الجوزي، فلجؤوا إلى التأويل، حرصًا على نفي كل نقص أو مشابهة للحوادث والمخلوقات عن الرب تتت.

ولغة العرب تحتمل التأويل، وخصوصًا إذا لم يكن متكلّفًا، ففيها الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية. فمن فهم من قوله تعالى: **{بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ}** [الملك: 1] أو **{بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ}** [المؤمنون: 88]: أن له تعالى يدًا لا كأيدينا، فله وجهته التي يقف فيها عند ظاهر النص. ومن فهم من هذه النصوص أن الملك والملكوت والأنفس تحت قدرته وسلطانه وتصرفه، فهو لم يحد عن الصواب، ولو ترك كل فريق المراء والتعصب لمذهبه وطائفته، لقام الصلح بين الفريقين ووسع بعضهم بعضًا.

ثانيًا: أن كلا الفريقين في النهاية - عند التحقيق والتدقيق - يؤولون ولا بد. بيد أن السلف يؤولون تأويلًا إجماليًّا، والخلف يؤولون تأويلًا تفصيليًّا.

وذلك أن قول السلف في مثل قوله تعالى: **{يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ}** [الفتح: 10]، أو قوله سبحانه: **{بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ}** [المائدة: 64]، أو قوله في خلق آدم: **{لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ}** [ص: 75]: له يد ليست كأيدينا، أو يدان ليستا كأيدينا: هو نوع من التأويل؛ لأن المفهوم من وضع العرب لكلمة «اليد» في اللغة: أنها للجارحة، وهو المفهوم المتبادر منها عند النطق بها، فإذا نفيت ذلك وقلت: إنها ليست كأيدينا، فقد أوَّلت لا محالة، ولكنه تأويل إجمالي لم يذكر المؤول إليه. ومثل

ذلك يقال في القدم والساق والعين والأعين والجنب ونحوها مما وصف بـه الله ـ جل شأنه ـ في القرآن والسنة الصحيحة، وهو في الأصل من أوصاف الإنسان، أو من أعضاء جسمه الذي نحسه ونراه ونلمسه.

ومثل ذلك يقال في صفات الأفعال التي وصف بها الله الكبير المتعال، مثل: الاستواء على العرش، أو النزول إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل، أو كونه تعالى في السماء أو جهة العلو والفوقية.

فالمحققون من السلفيين أو الأثريين يثبتون هذه الأوصاف الفعلية كما وردت بها النصوص، ولكنهم يفسرونها تفسيرا يلتقي في النهاية ـ إلى حد كبير ـ مع أهل التأويل.

وهذا ما يظهر لمن يتأمل كلام ابن تيمية ويحيط به في هذه القضية، ويقرأ قراءة مستوعبة، دون الاكتفاء ببعضه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحويه وتحيط به، فهو كاذب إن نقله عن غيره، وضال إن اعتقده عن ربه... ولو سئل سائر المسلمين: هل يفهمون من قول الله ورسوله: «إن الله في السماء»: أن المساء تحويه؟ لبادر كل منهم إلى أن يقول: هذا شيء لم يخطر ببالنا»[258].

وهذا ـ عند التأمل والإنصاف ـ لون من التأويل؛ لأن الأصل في كلمة في إفادة الظرفية، أي المجرور بها ظرف ووعاء لما قبلها، ولما كان هذا

---

(258) من «العقيدة الحموية» (ص468) من مجموعة الرسائل والمسائل.

مستحيلًا بالنسبة لله - جل شأنه - كان لا بد من صرف المعنى الأصلي إلى معنى يليق بذاته ععع، وهو ما يفهم من كلام ابن تيمية ررر.

تفسير العلامة الواسطي للفوقية وقربه من مذهب الخلف:

إذا تجاوزنا عن أقوال الغلاة المجازفين من أمثال عثمان بن سعيد الدارمي، واعتمدنا على أقوال المحققين، مثل ابن تيمية وابن القيم الواسطي؛ لاح لنا الحق واضحا بلا ضباب ولا قتام.

قال العلامة السلفي الشيخ رشيد رضا في «تفسير المنار»:

«وقد اشتهر عن الحنابلة وغيرهم من أهل الأثر: إثبات صفة العلو لله تعالى حتى رماهم بعض المتكلمين بالقول بالتجسيم؛ لأن ذلك قول بالجهة، وهو يستلزم الحد والجسمية، فآخذوهم بلازم المذهب، وهم يجهلون مذهبهم. والقول الصحيح: أن لازم المذهب ليس بمذهب. وهم لم يقولوا إلا بالنقل الموافق للعقل. وهاك كلام واحد منهم نقلًا عن «شرح عقيدة السفاريني» - وقد نقلناه من قبل - وهو ما ذكره الإمام أبو العباس عماد الدين أحمد الواسطي الشافعي الصوفي المحقق العارف تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمهما الله - الذي قال فيه شيخ الإسلام: إنه جنيد زمانه. في رسالته «نصيحة الإخوان»[259]، ونقل الشيخ رشيد من كلام الواسطي ما سبق أن نقلناه من قبل، فلا داعي لإعادته هنا.

وقد علق العلامة رشيد رضا على كلام الواسطي فقال في «تفسير

---

(259) نشرها المكتب الإسلامي في بيروت بتحقيق: زهير الشاويش. واقتبس منها السفاريني في شرح عقيدته الشهيرة: «لوامع الأنوار الإلهية».

المنار»:

أقول: ولأستاذه ابن تيمية نحو ذلك في بيان معنى ما ورد من أن الله تعالى هو القاهر فوق عباده، وأنه في السماء، فلا يعنون بشيء مما ورد: أن ذات الله القديم محصورة في السماء أو العرش، أو محدودة في الجهة التي فوق رؤوسنا، بل صرح ابن تيمية وابن القيم وغيرهما: بأن جهة الرأس كسائر الجهات من اليمين والشمال وغيرهما، هي من الأمور النسبية التي لا حقيقة لها في نفسها، وإنما يفسرون ذلك بما علمت.

ما ذُكر يشبه تأويل المتكلمين:

قال الشيخ رشيد: فإن قلت: إن ما ذكر آنفا يشبه تأويل المتكلمين في قولهم: إن العلو علو المرتبة أو هو هو؟

أقول: نعم، إنه يتفق معه في تنزيه الباري تعالى عن مماثلة الأجسام المحدودة، أو المحدثات المقهورة الخاضعة لإرادة القاهر فوق عباده، ولكنه يفارقه بعدم حظر استعمال ما جاءت به النصوص للعامة والخاصة مع اعتقاد التنزيه، لا مع ملاحظة ما قيل في التأويل، فأهل التأويل يحظرون أن يقول الناس في مخاطباتهم مثل: إن الله في السماء؛ لئلا يتوهم ذلك أن ذات الخالق القديم محصور في هذا المخلوق الذي فوق رؤوسنا، فهم يريدون المبالغة في التنزيه، والأثريون يجيزون استعمال كل ما ورد، محتجين بنصوص الكتاب والسنة، وما كان لبشر أن يدَّعي أنه أحرص على تنزيه الله من الله ورسوله، وقد يبالغ هؤلاء فيستعملون من ذلك ما لم يرد به نص، أو النص على غير ما ورد فيه، أو على غير الوجه الذي ورد فيه، توسعًا وعملًا بالقياس، والقياس

ممنوع في هذا المقام.

وللإمام الغزالي تفصيل في كيفية الاستعمال، وتحقيق في هذا البحث، قاله بعد الرجوع إلى مذهب السلف[260].

وهذا القول الرشيد من الشيخ رشيد يقرب الشقة بين الفريقين المتباعدين إلى حد كبير لمن ينظر إلى الأمر بعين الحيدة والإنصاف.

الشيخ رشيد يرى أن الخلاف صوري:

وفي مقام آخر عاد العلامة رشيد رضا - وهو أقوى المدافعين المحدثين عن المدرسة السلفية - إلى الموضوع ليقول: فحاصل ما تقدم: أن جميع ما أطلق على الله تعالى من الأسماء والصفات هو مما أطلق قبل ذلك على الخلق، إذ لو وضع لصفات الله تعالى ألفاظ خاصة وخوطب بها الناس لما فهموا منها شيئًا، قال تعالى: **{وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡ}** [إبراهيم: 4]، وقد جاء الرسل - عليهم الصلاة والسلام - بما دل عليه العقل من تنزيهه تعالى عن صفات المخلوقين، وكونه لا يماثل شيئًا، ولا يماثله شيء، فعلم أن جميع ما أطلقوه عليه من الألفاظ الدالة على الصفات كالقدرة والرحمة، وعلى الأفعال والحركات كالخلق والرزق والاستواء على العرش، وعلى الإضافة ككونه فوق عباده: لا ينافي أصل التنزيه، بل يجب الإيمان بها، وبما تدل عليه مع التنزيه، فنقول: إن له قدرة ليست كقدرتنا، ورحمة ليست كرحمتنا، وخلقًا ليس كخلقنا، فإن الخلق في اللغة التقدير المعروف من الناس للأشياء، وهو تعالى أحسن الخالقين، لا يخلق كخلقه أحد، كما قال: **{أَمۡ**

---

(260) «تفسير المنار» (3/205 - 207).

جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّٰرُ} [الرعد: 16]، وليس استواؤه على عرشه كاستواء الملوك على عروشهم، كما أن عرشه ليس كعروشهم، ولا علوه على خلقه كعلو بعض الأجسام على بعض، كما أنه تعالى ليس جسمًا مماثلًا لهم.

والسلف والخلف أو الأثريون والمتكلمون كلهم متفقون على تنزيه الله تعالى عن مماثلة خلقه، وعلى أن جميع ما جاء على ألسنة الرسل في وصفه تعالى والحكاية عنه حق، إلا أن المتكلمين يقولون: إن العقل دل على أن لهذا العالم خالقًا عالمًا مريدًا قادرًا، فهذه الصفات ثابتة له عقلًا، وعليها مدار إثبات الألوهية بالبرهان؛ لأن جميع الكائنات دالة عليها، فما يرد من الصفات السمعية يجب إرجاعه إليها، ولا نعده صفة زائدة.

والسلف الأثريون يقولون: لا نفرق بين صفات الله تعالى التي أثبتها لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله، وإنما هذا خلاف صوري، إذ لا خلاف في التنزيه، وفي كون كل ما جاء عن الله في ذلك حقًّا، ولولا أن المسلمين انقسموا إلى مذاهب، عنى أهل كل مذهب منها بإثبات مذهبهم وتأييده، وإبطال مخالفه وتفنيده، لزال هذا الخلاف، وعرف الأكثرون الحق صورة ومعنى، حتى لا يشنع أشعري على حنبلي، ولا أثري على نظري. ولذلك نرى محققي المتكلمين رجعوا في آخر عهدهم إلى مذهب السلف، وبذلك صرح الشيخ أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» وأبو حامد الغزالي في «إلجام العوام عن علم الكلام» وغيره من كتبه التي ألفها في آخر حياته.

هذا ولا ننكر أن الأثريين من الحنابلة وغيرهم قد وقع لبعضهم ما يكاد يكون نصًّا في التجسيم، أو جعل كل ما ورد في صفات الله وأفعاله صفات لا

تفهم، وإنما تؤخذ بالتسليم، وإنما العبرة بما كتبه علماؤهم المحققون كابن تيمية وابن القيم، وقد قال ابن تيمية: إن خطأ المتكلمين في نفي الصفات أكثر، وخطأ الأثريين في الإثبات أكثر.

أقول - والقائل الشيخ رشيد: ومن عجيب صنع بعضهم: أنهم ذكروا السمع والبصر والكلام وعدوها من الصفات التي عليها مدار الإيمان بالألوهية، على أنهم سموها «صفات سمعية»، ولم يذكروا الحكمة والرحمة والمحبة، مع أن السمع ورد بها، والدلائل العقلية عليها أظهر، إذ العقل يجيز أن يقال: إن صفة العلم الإلهي محيطة بالمسموعات والمبصرات، وبذلك يُسمَّى سميعًا بصيرًا، ولا حاجة إلى القول بأن السمع والبصر صفتان زائدتان من صفات الألوهية، ولا يظهر مثل هذا القول في إدراج الحكمة والرحمة والمحبة ونحوها في صفتي الإرادة والقدرة»[261]. انتهى.

وقال الإمام حسن البنا في رسالة «العقائد» بعد أن رجح رأي السلف من السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تتت، وأنه أسلم وأولى بالاتباع، حسمًا لمادة التأويل والتعطيل، ثم قال: ونعتقد إلى جانب هذا أن تأويلات الخلف لا توجب الحكم عليهم بكفر ولا فسوق، ولا تستدعي هذا النزاع الطويل بينهم وبين غيرهم قديمًا وحديثًا، وصدر الإسلام أوسع من هذا كله، وقد لجأ أشد الناس تمسكًا برأي السلف - رضوان الله عليه - إلى التأويل في عدة مواطن، وهو الإمام أحمد بن حنبل ررر، من ذلك تأويله لحديث: «**الحجر الأسود يمين الله في أرضه**»[262]، وقوله صلى الله عليه وسلم :

---

(261) «تفسير المنار» (201/3، 202).

(262) قال العراقي: رواه الحاكم وصححه في حديث عبد الله بن عمر، وسبق تخريج هذا

«**قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[263]، وقوله صلى الله عليه وسلم : «**إني لأجد نفس الرحمن من جانب اليمين**»[264].

قال: وقد رأيت للإمام النووي ررر ما يفيد قرب مسافة الخلاف بين الرأيين، مما لا يدع مجالًا للنزاع والجدال، ولا سيما وقد قيد الخلف أنفسهم في التأويل بجوازه عقلًا وشرعًا، بحيث لا يصطدم بأصل من أصول الدين.

قال الرازي في كتابه «أساس التقديس»: «ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجد تأويلًا فوضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق».

وخلاصة هذا البحث: أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف بين الخلق، وهو تأويل في الجملة، واتفقا كذلك على أن كل تأويل يصطدم بالأصول الشرعية غير جائز، فانحصر الخلاف في تأويل الألفاظ بما يجوز في الشرع، وهو هين كما ترى، وأمر لجأ إليه بعض السلف أنفسهم، وأهم ما يجب أن تتوجه إليه همم المسلمين الآن: توحيد الصفوف، وجمع الكلمة ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا، والله حسبنا ونعم الوكيل[265].

الحديث. انظر: (ص115، 116).

(263) رواه مسلم في القدر (6750) عن عبد الله بن عمرو بلفظ: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن**».

(264) قال العراقي: رواه أحمد من حديث أبي هريرة في حديث قال فيه: «**وأجد نفس ربكم من قبل اليمين**». ورجاله ثقات، وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة» بلفظ: «**من قبل اليمن**» (1097)، ثم تراجع وصححه كما في «السلسلة الصحيحة» (3367).

(265) من رسالة «العقائد» لحسن البنا (ص417، 418).

وقال العلامة الحنبلي الشيخ مرعي بن يوسف في كتابه «أقاويل الثقات»:

والمناقشة في مثل هذا تطول، وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم، فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحث في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوض علمه إلى الله تعالى، ولا نكفر أحدًا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصًا مع قيام الشبهة والدليل عنده، فإن الإيمان المعتبر في الشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله، تفصيلًا فيما علم تفصيلًا: كالتوحيد والنبوة، وإجمالًا فيما علم إجمالًا: كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة التي نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق فلا نكفر بقية الفرق، خلافًا لمن زعم من المتكلمين أن الإيمان هو: العلم بالله وصفاته على سبيل الكمال والتمام، فبهذا - لا جرم - أقدم كل طائفة على تكفير من عاداه من الطوائف، لكن لا بأس بالقول بتكفير بعض الغلاة من أهل البدع، فإن من الجهمية من غلا حتى رمى بعض الأنبياء بالتشبيه[266].

التأويل مذهب جمهور الأمة:

ومما يمنعنا عن تضليل المؤولين: أن التأويل الذي ذهب إليه الخلف في نصوص الصفات ليس مذهب فئة قليلة من المسلمين، بل هو في الواقع مذهب جمهور الخلف من سائر المذاهب المتبوعة، ولياذهم بالتأويل لا بد أن يكون لسد حاجة حقيقية لدى العقل المسلم، ولم يكن هؤلاء قليلي الدين، ولا

---

(266) «أقاويل الثقات» (ص69).

قليلي الفهم، بل فيهم أئمة وعمالقة مبرزون في العلوم الإسلامية.

وقد كان أكثرهم من الأشاعرة ـ أتباع أبي الحسن الأشعري ـ شأن المالكية والشافعية، وبعضهم ماتريدية ـ أتباع أبي منصور الماتريدي ـ شأن الحنفية.

ومع هذا كان هناك مؤولون من غير هؤلاء مثل: إمام الظاهرية أبي محمد بن حزم، ومثل: أبي الوفاء ابن عقيل، وأبي الفرج ابن الجوزي، وكلاهما من أئمة الحنابلة.

وقد قال الإمام النووي: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف ـ وهو محكي عن مالك والأوزاعي ـ أنها تؤول على ما يليق بها بحسب مواضعها[267]، وقد اعترف بذلك أحد الباحثين من الأخوة السلفيين، فرأى أن عامة المفسرين الذين تعرفهم الأمة هم من أهل التأويل، فقد قال مؤلف كتاب «المفسرون بين التأويل والإثبات»: والمفسرون الأشعريون الذين يضمهم هذا الباب هم: القرطبي، الثعلبي، ابن الجوزي الرازي، البيضاوي، النسفي، الخازن، أبو حيان، الثعالبي، الخطيب الشربيني، أبو السعود، الشوكاني، الآلوسي، إسماعيل حقي، سيد قطب، المراغي، فريد وجدي، محمود حجازي، الصابوني، وهذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر والاستقراء»[268].

على أن بعض هؤلاء الذين ذكرهم الكاتب ليسوا من الأشاعرة، مثل: ابن الجوزي، فمن المعروف أنه من الحنابلة، وإن خرج على خطهم وانتقدهم،

---

(267) «صحيح مسلم بشرح النووي» (36/6).

(268) «المفسرون بين التأويل والإثبات» (13/1).

ومثل: الشوكاني، فهو ليس من الأشاعرة يقينًا، لقد نشأ زيديًّا، ثم استقل وأصبح إمامًا غير مقلد لأحد، ومثل كثير من المعاصرين، مثل: فريد وجدي، والمراغي، وسيد قطب، فهؤلاء ليسوا أشاعرة بالمعنى الحرفي.

بل أقول: إن المفسرين المحسوبين على أهل الأثر مثل شيخ المفسرين ابن جرير الطبري ومثل الإمام الحافظ ابن كثير، لجأوا كثيرا إلى التأويل في آيات الصفات، كما نقلنا ذلك عنهم في مواضع كثيرة.

وإذا كان التأيل مذهب جمهور الأمة فلا يحسن بنا أن نضلل الأمة، أو نحكم على جماهيرها بأنها أخطأت الطريق، أو ضلت السبيل، فإن هذا ما نعيبه على الشيعة، أنهم يعتبرون جمهور الأمة أخطأوا الحق، وحادوا عن السبيل، ويسمونهم الجمهور!

بل ينبغي أن نفسح صدورنا لتتسع للجميع، وتضم الجميع في رحاب الأخوة الإسلامية، وفي إطار الملة الإسلامية السمحة.

ومما أسفت له: أن أجد من علماء العصر من يعارضون هذا التوجه الخير - توجه التقريب بين السلف والخلف - ويضيقون به ذرعًا وبعض هؤلاء من علماء الحركة الإسلامية الذين يفترض فيهم أن آفاقهم قد اتسعت، وأنهم تحرروا من اللفظية والشكلية، ونهجوا نهج الاعتدال والتوازن.

عتاب لبعض العلماء المعاصرين:

ولقد عجبت من قول أخينا العالم الفاضل الدكتور عمر سليمان الأشقر في كتابه «العقيدة في الله» معلِّقًا في إحدى الحواشي على الذين حاولوا التقريب بين الفريقين من السلف والخلف، منكرًا عليهم إنكارًا شديدًا، وهذا نص تعليقه

في (ص201): حاول بعض المعاصرين كالشيخ حسن البنا والشيخ حسن أيوب وغيرهما: أن يهونوا من خطيئة هؤلاء الذين عرفوا باسم الخلف، وأن يقربوا بين وجهة السلف والخلف، ولكن الحقيقة التي يجب أن تظهر وتدرك: أن مذهب الخلف الزاعمين أن ظاهر الصفات غير مراد، المؤولين لها: مذهب بعيد عن الصواب، ولا لقاء بينه وبين مذهب السلف، ولا يشفع لهم حسن نيتهم، فحسن النية لا يجعل الباطل حقًّا. انتهى.

وأعتقد أن أخانا الدكتور عمر قد غلا في نقده لهؤلاء العلماء والدعاة الذين حاولوا أن يقربوا المسافة بين الطرفين. وأنا آخذ على عبارته عدة أمور:

أولها: أنه اعتبر تأويل الخلف خطيئة، ولم يعتبره مجرد خطأ علمي، ولم يعده مما يدخل في اجتهاد العلماء الذين يؤجرون عليه وإن أخطأوا، سواء كان في المسائل العلمية والأصولية أم في المسائل العلمية والفروعية، كما حقق ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية والمحقق ابن القيم.

وثانيها: أنه أشار إلى هؤلاء الخلف بما يوحي إلى القارئ بتحقيرهم، والتهوين من أمرهم، كمًّا وكيفًا، وكأنهم لا في العير ولا في النفير، والحقيقة غير ذلك لكل دارس لتراث الأمة، ويعرف أقدار حملة ميراث النبوة.

ومن هؤلاء المؤولين أعلام من كبار علماء الإسلام وأساطينه، أمثال: أبي عبيد والخطابي والإسفراييني وإمام الحرمين والغزالي والرازي والآمدي والشهرستاني وابن حزم والباجي وابن رشد وابن العربي والمازري وابن عطية والقرطبي والقاضي عياض وابن عقيل وابن الجوزي وابن عبد السلام وابن دقيق العيد والرافعي والنووي والزركشي والبلقيني والعراقي وابن حجر

والسخاوي والسيوطي، وغيرهم وغيرهم.

وقد وجدت الدكتور الأشقر في تحريره للجزء الثالث من كتاب «البحر المحيط» للزركشي في أصول الفقه، وقد تحدث الزركشي في قضية الصفات ونقل عن ابن عبد السلام وغيره كلمات علمية لها دلالتها، كما ذكر أن ابن الجوزي نقل في كتاب «منهاج الوصول» عن أحمد: أنه قال في قوله تعالى: **{وَجَآءَ رَبُّكَ}** [الفجر: 22]، أي: جاء أمر ربك، قال الدكتور الأشقر: ثبوت هذا عن الإمام أحمد يحتاج إلى برهان... وكل ذلك لا يصح، وأصحاب أحمد أعلم بتأويله من غيرهم.

ومما لا ريب فيه أن ابن الجوزي من الحنابلة الثقات، وهو لا ينقل إلا من مصدر معتمد، وقال الزركشي: نقل الثقة لا يندفع.

كما علق الدكتور على ما نقله الزركشي عن الأئمة الكبار من جواز التأويل بشرطه، فقال: هذا غلو في تضليل السلف، وتجاوز للحق[269]!!

ومثل هذه الأحكام الصارمة ينبغي أن تُراجع، فليس كل من ذكر وجهة أخرى غير التفويض أو الإثبات يكون مضللًا للسلف ولا متجاوزًا للحقِّ.

ثالثها: أنه اعتبر مذهب الخلف بعيدًا عن الصواب، وأنه لا لقاء بينه وبين مذهب السلف، وأن أصحابه لا يشفع لهم حسن نيتهم، فحسن النية لا يجعل الباطل حقًّا.

وكنت أود من الشيخ عمر أن يكتفي بترجيح مذهب السلف على مذهب

---

(269) «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (3/44 - 242) ط. دار الصفوة بالغردقة مصر.

الخلف، ولا يرميه بأنه باطل من أساسه، كأن لم يقل به هؤلاء الأئمة الكبار، وكأنهم اخترعوا قولًا ليس له أصل في الدين ولا في اللغة ولا في العقل.

وقد وجدنا من السلف من أول، كما ذكرنا ذلك في موضعه، كما وجدنا التأويل يجري على سنن العرب في مخاطبتهم التي تشمل المجاز والاستعارة والكناية، وقد جاء خطاب القرآن جاريًا على نهجهم.

كما أن ما ذهب إليه الدكتور من أن حسن نية المخطئ لا يشفع له: مذهب عجيب، يحمل العالم الباحث عن الحق إثم ما أخطأ فيه، وهو لم يرد ببحثه إلا الوصول إلى الصواب وخدمة الدين، وتجلية الحقيقة، ابتغاء وجه الله تعال ومرضاته.

وهذه النية - مع الاجتهاد والتحري - هي التي تجعل له الأجرين إذا أصاب، والأجر الواحد إذا أخطأ.

رابعًا: أنه عاب على الشيخ حسن البنا وعلى الشيخ حسن أيوب وعلى غيرهما من العلماء في محاولتهم التقريب بين الفريقين من السلف والخلف، أو الأثريين والمتكلمين، أو الحنابلة وغيرهم، والتهوين من أمر الخلاف بينهم! والواجب أن يحمدوا لا أن ينقدوا ويعابوا. فهذه مهمة المجددين المصلحين: أن يجتهدوا في توحيد قوى الأمة المفتتة، وأن يقربوا بين المتباعدين، ويصلحوا بين المتخاصمين والمختلفين، ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا. وقد قال تعالى: **{لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا}** [النساء: 114].

وقد وجدنا ذلك عند كثير من المصلحين قبل الشيخ البنا، كما نقلت عن الشيخ رشيد رضا، والشيخ جمال الدين القاسمي، وغيرهما، ولكل مجتهد نصيب، وإنما لكل امرئ ما نوى.

* * *

تتمات

1 - كيف نتعامل مع عوام الناس؟

2 - التقريب بين السلف والخلف.

3 - خلاف لا يستوجب تكفيرًا ولا تأثيمًا.

* * *

تتمات

بعد أن بينا فيما تقدم من بحثنا هذا: مواقف علماء الأمة من السلف والخلف حول هذه القضية الشائكة، وهي قضية النصوص القرآنية والنبوية التي تتعلق بما سُمِّيَ: الصفات الخبرية التي يوهم ظاهرها الحرفي مشابهة الله تعالى لخلقه، ورجحنا فيه الرأي الذي نراه أقرب إلى السداد، الذي نسأل الله تعالى أن يكون قد هدانا إليه، بقي هنا جملة أمور نختم بها بحثنا هذا:

أولها: كيف نتعامل في هذه القضية العلمية الصعبة مع جماهير المسلمين، الذين لا يستطيعون أن يخوضوا معنا لجج العلم والبحث النظري، وأن ينزلوا معنا إلى الأعماق ليخوضوا في بحار التأويل؟ أنعاملهم معاملة العلماء والمدققين، أم معاملة أخرى؟

والثاني: هل يمكن التقريب بين ما جاء عن السلف وما ذهب إليه الخلف؟ هل هناك فجوة واسعة أو حفرة عميقة لا يمكن أن تسد؟ أو أن المسافة التي بين الفريقين ليست بالعمق، ولا بالحذر، ولا بالسعة التي تصورها الألسنة والأقلام والعقول في حلبة الصراع وقد اشتد والجدال وقد احتد؟ وأن التقريب بين الفريقين ممكن بل واجب!!

والثالث: هو بيان الموقف من المختلفين في هذه القضية: أتسعهم دائرة الإسلام والإيمان؟ أم هي معركة بين مؤمنين وكفار ومتقين وفجار؟ أم هو خلاف بين مؤمنين من أهل ملة واحدة، وما بينهم من خلاف إنما هو في دائرة مصيب ومخطئ لا مؤمن وكافر، والمصيب له أجران، والمخطئ له

أجر، وهذا ينطبق على الخطأ في المسائل الأصولية والعلمية، كما ينطبق على الخطأ في المسائل الفروعية والعملية، وكل مجتهد في هذه الدائرة أو تلك دائر بين الأجرين والأجر الواحد، فالكل مأجور غير مأزور: **{رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا}** [البقرة: 286]، وسنخص كل أمر من هذه الأمور بحديث يناسبه، وبالله التوفيق.

* * *

1 - كيف نتعامل مع عوام الناس؟

هنا نقطة لها أهمية كبيرة في باب الصفات الخبرية التي دارت حولها المعركة الجدلية الحامية بين السلف والخلف، أو بين الأثريين والمتكلمين، أو بين المفوضين والمؤولين، أو بين المثبتين والمؤولين، وهي قضية العوام والجماهير الغافلة من الناس، الذين لا شأن لهم بالحرب الدائرة بين المتجادلين والمتخاصمين في الأسماء والصفات.

فأيهما أفضل وأولى في حقهم وفي حفظ عقيدتهم وتثبيتها؟

أهو التأويل - كما يقول الأشاعرة والماتريدية - حتى لا يشبهوا الله تعالى بخلقه، ولا يتصوروه بصورة يتخيلونها في أذهانهم لإنسان ربما يتصورونه شيخًا، وربما يتصورونه شابًّا، وهو تعالى لا يشبه أحدًا من خلقه، كما لا يُشبهه أحد من خلقه: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}**.

أم الأولى هو إثبات صفات الله تعالى له سبحانه كما وردت في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ ليستقر تعظيم الله تعالى في قلب كل مسلم، وليتعود التسليم لما جاء به الله ورسوله، فلسنا أغير على الله من الله، ولسنا أغير على الله من رسول الله!

هذا مع التأكيد والتركيز على تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه، فكل ما نثبته له من صفة أو فعل أو إضافة فهو فيها منزه عن التكييف والتمثيل، وحسبنا قوله تعالى: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}**، وقوله: **{وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ}**.

الحرص على أمور أربعة:

والذي أوثره وأرجحه هنا أن نعتصم بأمور أربعة:

1 - أن نثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، فنصفه بما وصف به نفسه، وما تمدح لنا به، وأراد أن يعرفنا به من أوصافه أو أفعاله، ولا نخاف من إطلاقها ما دام القرآن قد أطلقها، والرسول قد ذكرها، فلسنا أغير على ربنا منه عز وجل، ولا أغير عليه من رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحرص على التقديس والتنزيه لله - جل شأنه - من الله ورسوله.

2 - ألا نزيد من عند أنفسنا على ما وصف به نفسه، أو نغير عبارة القرآن أو السنة بعبارة من عندنا، فهذا قد يدخلنا في مأزق، أو يوقعنا في مزلق، تزل به أقدامنا، وإنما نلتزم العبارات الشرعية كما وردت، فإذا قال تعالى: **{ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ}** لا نقول: هو فوق العرش، فهذه غير عبارة القرآن. وإذا قال: **{وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ}** لا نقول: هو معكم بذاته؛ لأن هذا تزيد على النص، ومثل ذلك حديث: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا**»[270] لا نقول: ينزل بذاته، وكذلك قربه منا، ونحو ذلك.

3 - ألا نجمع هذه الصفات أو الأفعال الموهمة لمشابهة الخلق في نسق واحد، أو في سياق واحد، بل نوردها كما أوردها القرآن، وكما أوردتها السنة في مناسباتها، وفي سياقاتها المختلفة.

فلا نقول مثلًا: إن لله تعالى وجهًا وصورةً، وعينًا أو أعينًا، ويدًا أو يدين،

---

(270) سبق تخريجه.

وأصابع وكفًّا وأنامل، وساعدًا وذراعًا، وقدمًا أو رجلًا، وساقًا وجنبًا، ونفسًا وروحًا وحِقْوًا... إلخ، فإن هذا التجميع بهذا النسق يوحي أنه جسم مركب من أعضاء، ويساعد المخيلة في رسم صورة له، تختلف من شخص إلى آخر، وهو تخيل ليس بصحيح.

ولكن الواجب هنا: أن نورد هذه الأوصاف مفرقة، عندما نذكر الآيات الكريمة أو الأحاديث الصحيحة التي تشتمل عليها، فلا يكون لها ذلك الإيحاء السلبي الموهم في الأنفس والعقول.

ومن المؤكد: أن الصحابة لم يؤمنوا بهذه الصفات على هذا النحو، ولم يلقنوها بعضهم لبعض على هذا النهج، بل ربما عاش بعضهم ومات ولم يسمع ببعض هذه الأحاديث التي رواها آحاد منهم، ولم تجمع إلا بعدهم.

4 - أن نؤكد أبدًا ما دلت عليه النصوص القاطعة، وأجمعت عليه الأمة بكل طوائفها ومدارسها: سلفيين وخلفيين، من تنزيهه - جل ثناؤه - عن مشابهة شيء من خلقه بحال من الأحوال، فهو سبحانه أحد في ذاته، أحد في صفاته، أحد في أفعاله: **{لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ 3 وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ}** [الصمد: 3، 4]، **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}** [الشورى: 11]، وهذه نكرة في سياق النفي تعم جميع الأشياء في السماوات أو في الأرض، فهو لا يُشبه شيئًا، ولا يشبهه شيء، وكل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله، مما يشترك فيه مع المخلوقين، فهو ثابت له سبحانه بما يليق بكماله وجلاله وعظمته، ويتنزه عن مشابهة المخلوقين فيه.

ابن الجوزي يحث على أهمية الإثبات للعوام:

ولقد رأيت الحافظ الفقيه المؤرخ الداعية الناقد المصلح: أبا الفرج ابن الجوزي (ت597هـ) يحث في كتابه البديع «صيد الخاطر» على أهمية الإثبات بالنسبة للعوام، ويبين فوائد ذلك الإيمانية والسلوكية، ويطيل النفس في ذلك.

على حين رأيناه يجنح إلى التأويل في كتابه «دفع شبه التشبيه»، ويحمل على الذين يجرون هذه النصوص على ظواهرها، ويبين خطأهم من وجوه عدة، مخالفًا لكثير من الحنابلة قبله، وموافقًا لعلم كبير من أعلامهم الموسوعيين - شأن ابن الجوزي أيضًا - وهو الإمام العلامة ابن عقيل صاحب كتاب «الفنون» (ت513هـ) الذي قال عنه ابن تيمية: كان من أذكياء العالم.

ويرى بعض المعلِّقين على ابن الجوزي: أنه كان مضطربًا في قضية الصفات، فتارةً يُؤول، وتارةً يُثبت.

لا تناقض في أقوال ابن الجوزي:

والذي ألحظه: أن كلامه في ترجيح الإثبات للعوام لا ينافي كلامه في وجوب التأويل للعلماء، فالجهة منفكة، والمقامان مختلفان، ولكل مقام مقال.

فهو يرى أن صرف هذه النصوص من الآيات والأحاديث عن ظواهرها: يخدش من تعظيم الله - جل شأنه - المستكن في قلوب العامة بما توحي به ظواهر هذه الألفاظ، من إظهار العظمة والكبرياء، والسلطان المطلق لله عز وجل، وما يخشى من طروء التشبيه على عقولهم تطرده عقيدة التنزيه

الراسخة في نفس كل مسلم: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}**.

ولنقرأ معًا هذا النص لهذا الإمام البصير الحريص على قلوب العوام حرصه على التقديس والتنزيه، يقول حجح فيما نقله عنه علامة الحنابلة المتأخرين الشيخ مرعي في كتابه «أقاويل الثقات»:

نصيحة ابن الجوزي:

قال ابن الجوزي في «صيد الخاطر»:

من أضر الأشياء على العوام كلام المتأولين والنفاة للصفات والإضافات، فإن الأنبياء سسست بالغوا في الإثبات ليقرروا في أنفس العوام وجود الخالق، فإن النفوس تأنس بالإثبات، فإذا سمع العامي ما يوجب النفي طرد عن قلبه الإثبات، فكان من أعظم الضرر عليه، وكان هذا المنزه من العلماء على زعمه مقاومًا لإثبات الأنبياء بالمحو، وشارعًا في إبطال ما بعثوا به.

قال: وبيان هذا أن الله أخبر باستوائه على العرش، فأنست النفوس بإثبات الإله ووجوده، وقال: **{وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ}** [الرحمن: 27]، وقال: **{بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ}** [المائدة: 64]، وقال: **{وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ}** [الفتح: 6]، **{رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ}** [المائدة: 119]، وأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم أنه ينزل إلى السماء الدنيا[271]، وقال: «**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن**»[272]، وقال: كتب التوراة بيده»[273]، و: «**كتب كتابًا فهو عنده**

(271) سبق تخريجه.

(272) سبق تخريجه.

(273) رواه مسلم في القدر (2652) عن ابن عمر، وهو حديث: «**احتج آدم موسى**»، وفيه: «**كتب لك التوراة بيده**».

فوق العرش»(274)، إلى غير ذلك مما يطول ذكره.

فإذا امتلأ قلب العامي والصبي من الإثبات وكان يأنس من الأوصاف بما يفهمه الحس، قيل له: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**، فمحا من قلبه ما نقشه، وتبقى ألفاظ الإثبات متمكنة.

وأكثر الخلق لا يعرفون من الإثبات إلا بما يعلمون من الشاهد، فيقنع منهم بذلك إلى أن يفهموا التنزيه، ولهذا صحح الشرع إسلام من اعتصم من القتل بالسجود.

قال: فأما إذا ابتدأ العامي الفارغ القلب من فهم الإثبات، فقيل له: ليس في السماء، ولا على العرش، ولا يوصف بيد، وكلامه إنما هو الصفة القائمة بذاته، وليس عندنا منه شيء، ولا يتصور نزوله، انمحى من قلبه تعظيم المصحف الذي الاستخفاف به كفر، ولم ينقش في سره إثبات إله، وهذه جناية عظيمة على الأنبياء توجب نقض ما تعبوا في إثباته.

قال: فلا يجوز للعالم أن يأتي إلى عقيدة عامي قد أنس بالإثبات فيكدره، فإنه يفسده، ويصعب علاجه، فأما العالم فإنَّا قد أمناه، فإنه لا يخفى عليه استحالة تجدد صفة لله، وأنه لا يجوز أن يكون استوى كما يعلم، ولا يجوز أن يكون سبحانه محمولًا، ولا أن يوصف بملاصقة ومماسة، ولا أن ينتقل، ولا يخفى عليه أن المراد بتقليب القلوب بين إصبعين: إنما هو الإعلام بالتحكم في القلوب، فإن ما يديره الإنسان بين إصبعيه هو متحكم فيه إلى الغاية، ولا يحتاج إلى تأويل من قال: الإصبع: الأثر الحسن، ولا إلى تأويل من قال: يده

---

(274) سبق تخريجه.

نعمتاه؛ لأنه إذا فهم أن المقصود الإثبات، وقد حدثنا بما نعقل، وضربت لنا الأمثال بما نعلم، وقد ثبت عندنا بالأصل المقطوع به: أنه لا يجوز عليه تعالى ما يعرفه الحس، فهمنا المقصود بذكر ذلك.

قال: فأصلح ما نقول للعوام: أمروا هذه الأشياء كما جاءت، ولا تتعرضوا لتأويلها، كل ذلك لقصد حفظ الإثبات الذي جاء به الأنبياء، وهذا هو الذي قصده السلف.

وكان الإمام أحمد يمنع أن يقال: لفظي بالقرآن مخلوق، أو غير مخلوق؛ كل ذلك ليحمل الناس على الاتباع لا الابتداع، وتبقى ألفاظ الإثبات على حالها.

وأجهل الناس من جاء إلى ما قصد النبي صلى الله عليه وسلم تعظيمه، فأضعف في النفوس قوى التعظيم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو**»[275]، ويشير إلى المصحف.

ومنع الإمام الشافعي أن يحمله المحدث بعلاقته تعظيمًا له، فإذا جاء متحذلق فقال: الكلام صفة قائمة بذات المتكلم، فمعنى قوله هذا: أنه ما ههنا شيء يحترم، فهذا قد ضاد ما أتى به مقصود الشرع.

قال: وينبغي أن تفهم أوضاع الشرع ومقصود الأنبياء، وقد منعوا من كشف ما قد قنع الشرع بستره، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

(275) رواه مالك (446/2)، والبخاري (2990)، ومسلم (1869)، وأبو داود (2610) من حديث ابن عمر.

الكلام في القدر[276]، ونهى عن الاختلاف[277]، فإن الباحث عن القدر إذا بلغ فهمه إلى أن يقول: قضى وعاقب! تزلزل إيمانه بالعدل، وإن قال: لم يقدر ولم يقض، تزلزل إيمانه بالقدر، فكان الأولى ترك الخوض في هذه الأشياء.

قال: ولعل قائلًا يقول: هذا منع لنا عن الاطلاع على الحقائق بالوقوف مع التقليد.

فأقول: لا، إنما أعلمك أن المراد منك: الإيمان بالمجمل، فإن قوي فهمك تعجز عن إدراك الحقائق، فإن الخليل سسس قال: {**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ**} [البقرة: 260]، فأراه ميتًا حيي، ولم يره كيف أحياه؛ لأن قواه تعجز عن إدراك ذلك، يعني: ومثله كقوله تعالى: {**وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي**} [الإسراء: 85]، {**يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ**} [البقرة: 189]؛ لعجز النفس عن إدراك الحقائق على ما هي عليه.

قال: وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم الذي بعث ليبين للناس ما نزل إليهم يقنع من المسلم بنفس الإقرار واعتقاد المجمل، وكذلك الصحابة، يعني: وما نقل عنهم أنهم قالوا: يجب أن تعلم أن لمولانا من الأوصاف كذا وكذا، ويستحيل عليه كذا وكذا، على سبيل التفصيل.

---

(276) مثل قوله صلى الله عليه وسلم : «**... وإذا ذكر القدر فأمسكوا**»، وقد روي من عدة وجوه ضعيفة، فرواه من حديث ابن مسعود: أبو نعيم في «الحلية» (108/4)، ورواه من حديث ابن عمر السهمي في «تاريخ جرجان» (315)، وهو من حديث ثوبان عن الطبراني في «الكبير» (1427)، وانظر: «مجمع الزوائد» (202/7).

(277) مثل قوله صلى الله عليه وسلم : «**... ولا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»، رواه أحمد: (393/1، 405، 411، 412)، والبخاري (5062)، وغيرهما عن ابن مسعود.

قال: وما نقل عنهم أنهم تكلموا في تلاوة ومتلو، وقراءة ومقروء، ولا أنهم قالوا: استوى بمعنى: استولى، وينزل بمعنى: يرحم، بل قنعوا بإثبات المجمل التي تثبت التعظيم عند النفوس، وكفوا توهم الخيال بقوله تعالى: **{لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ}**.

قال: ثم هذا منكر ونكير إنما يسألان عن الأصول المجملة، فيقولان: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟[278].

ومن فهم هذا الفصل سلم من تشبيه المجسمة، وتعطيل المعطلة، ووقف على جادة السلف.

البحث عن كنه الأشياء لا يجدي:

وقال الحافظ ابن الجوزي في موضع آخر[279]: رأيت كثيرا من الخلق والعلماء لا ينتهون عن البحث عن أصول الأشياء التي أمروا بعلم جملها من غير بحث عن حقائقها: كالروح مثلًا، فإن الله تعالى سترها بقوله: **{قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي}** [الإسراء: 85]، فلم يقنعوا، وأخذوا يبحثون عن ماهيتها وحقيقتها، ولا يقنعون بشيء، ولا يثبت لأحدهم برهان على ما يدعيه، وكذلك العقل فإنه موجود بلا شك، كما أن الروح موجودة بلا شك، وكلاهما إنما يعرف بآثاره لا بحقيقة ذاته.

قال: فإن قال قائل: فما السر في كتم هذه الأشياء؟ قلت: لأن النفس لا تزال تترقى من حالة إلى حالة، فلو اطلعت على الأشياء لترقت إلى خالقها، فكان

---

(278) إشارة إلى قطعة من حديث البراء بن عازب في سؤال القبر.

(279) من «صيد الخاطر» (75، 76).

ستر ما دونه زيادة في تعظيمه؛ لأنه إذا كان بعض مخلوقاته لا تعلم حقيقته، فهو سبحانه أجل وأعلى.

ولو قال قائل: ما الصواعق؟ وما البرق؟ وما الزلازل؟ قلنا: شيء مزعج، ويكفي. والسر في هذا: أنه لو كشفت حقائقه لخف مقدار تعظيمه.

قال: فإذا ثبت هذا في المخلوقات فالخالق أجل وأعلى، فينبغي أن يوقف في إثباته على دليل وجوده، ثم يستدل على جواز بعثه رسله، ثم تتلقى أوصافه من كتبه ورسله، ولا يزاد على ذلك، ولقد بحث خلق كثير عن صفاته تعالى بآرائهم، فعاد وبال ذلك عليهم.

فإذا قلنا: إنه موجود، وعلمنا من كلامه أنه سميع، بصير، حي، قادر، كفانا هذا في صفاته، ولا نخوض في شيء آخر، وكذلك نقول: متكلم والقرآن كلامه، ولا نتكلف ما فوق ذلك، ولم تقل السلف: تلاوة ومتلو، وقراءة ومقروء، ولا قالوا: استوى على العرش بذاته، ولا قالوا: ينزل بذاته، بل أطلقوا ما ورد من غير زيادة، ونفوا ما لم يثبت بالدليل مما لا يجوز عليه سبحانه.

إنكار حمل أحاديث الصفات على ظواهرها:

وقال أيضًا في موضع آخر[280]: عجبت من أقوام يدعون العلم، ويميلون إلى التشبيه بحملهم الأحاديث على ظاهرها، فلو أنهم أمروها كما جاءت سلموا؛ لأن من أمر ما جاء من غير اعتراض ولا معرض، فما قال شيئًا لا له ولا عليه، ولكن أقوامًا قصرت علومهم فرأوا أن حمل الكلام على غير

---

(280) من «صيد الخاطر» (83).

ظاهره نوع تعطيل، ولو فهموا سعة اللغة لم يظنوا هذا، وما هم إلا بمثابة قول الحجاج لكاتبه وقد مدحته ليلى الأخيلية:

إذا نـــزل الحجـــاج أرضًـــا   تتبـــع أقصـــى دائهـــا فشـــفاها

شفاها من الداء العُضال الذي   بها غلام إذا هزَّ القناة سقاها

فلما أتمت القصيدة قال الحجاج لكاتبه: اقطع لسانها، فجاء ذاك الكاتب المغفل بالموسى، فقالت له: ويلك، إنما قال: أجزل لها العطاء، ثم ذهبت إلى الحجاج فقالت: كاد والله يقطع مِقْوَلي.

فكذلك الظاهرية الذين لم يسلموا بالتسليم، فإنه من قرأ الآيات والأحاديث ولم يزد لم يلم، وهذه طريقة السلف، فأما من قال: الحديث يقتضي كذا، ويحمل على كذا، مثل أن يقول: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السماء الدنيا بذاته، فهذه زيادة فهمها قائلها من الحس لا من النقل.

قال: وقد تكلموا بأقبح مما يتكلم به المتأولون، ثم عابوا المتكلمين.

أصلان راسخان في النقل والعقل:

قال: واعلم أنه قد سبق إلينا من العقل والنقل أصلان راسخان، عليهما نمر الأحاديث كلها:

أما النقل: فقوله سبحانه: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}**، ومن فهم هذا لم يحمل وصفا له تعالى على ما يوجبه الحس.

وأما العقل: فقد علم مباينة الصانع للمصنوعات،واستدل على حدوثها بتغيرها، ودخول الانفعال عليها، واعجباه من رأى ولم يفهم السر في الحديث

الصحيح: «**إن الموت يذبح بين الجنة والنار**»[281]، أوليس العقل إذا استفتي في هذا صرف الأمر عن حقيقته، لما ثبت عنده من فهم ماهية الموت؟

فقال: الموت عرض يوجب بطلان الحياة، فكيف يموت الموت أو يذبح؟

فإذا قيل له: فما تصنع في الحديث؟

فقال: هذا ضرب مثل بإقامة صورة ليعلم بتلك الصورة الحسية موت ذلك المعنى.

قلنا له: قد ورد في الحديث الصحيح: «**تأتي البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان**»[282].

فقال: الكلام لا يكون غمامة ولا يشبه بها.

قلنا: أفتعطل النقل؟

قال: لا، ولكن يأتي ثوابهما.

قلنا: فما الدليل الصارف لك عن هذه الحقائق؟

قال: علمي بأن الكلام لا يشبه بالأجسام، والموت لا يذبح ذبح الأنعام، ولو علمتم سعة لغة العرب ما ضاقت أعطانكم من سماع مثل هذا.

---

(281) رواه أحمد (9/3)، والبخاري (4730) و(6548)، ومسلم (2849)، والترمذي (2558)، من حديث أبي سعيد الخدري، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر.

(282) رواه أحمد (249/5، 251، 254، 255، 257)، ومسلم (804) من حديث أبي أمامة الباهلي، وفي الباب عن بريدة الأسلمي.

فقال العلماء: صدقت، هكذا نقول في تفسير مجيء سورة البقرة، وفي ذبح الموت.

فقال: واعجبًا لكم! صرفتم عن الموت والكلام ما لا يليق بهما، حفظًا لما علمتم من حقائقهما، فكيف لم تصرفوا عن الإله القديم ما يوجب التشبيه له بخلقه مما قد دل الدليل على تنزيهه عنه سبحانه؟

آفة ديننا من المبتدعين والجهال:

وقال أيضًا[283]: اعلم أن شرعنا مضبوط الأصل، محروس القواعد، لا خلل فيه ولا دخل، وكذلك جميع الشرائع، إنما الآفة تدخل من المبتدعين في الدين أو الجهال.

إلى أن قال: وجاء آخرون فلم يقفوا على ما حده الشرع، بل عملوا فيه بآرائهم، فقالوا: الله على العرش، ولم يقنعوا بقوله: **{ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ}** [الأعراف: 54].

قال: ودفن لهم أقوام من سلفهم دفائن، ووضعت لهم الملاحدة أحاديث، فلم يعلموا ما يجوز عليه سبحانه مما لا يجوز، فأثبتوا بها صفاته، وجمهور الصحيح منها آت على توسع العرب، فأخذوه هم على الظاهر، فكانوا في ضرب المثل كجحا[284]: فإن أمه قالت له: احفظ الباب، فقلعه ومشى به، فأخذ ما في الدار، فلامته أمه، فقال: إنما قلت لي: احفظ الباب، وما قلت: احفظ

---

(283) (ص114 - 118) من «صيد الخاطر» لابن الجوزي.

(284) هو دجين بن ثابت، المتوفي قريبًا من سنة 180 هـ، ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (159/8)، وقد اشتهر بالظرف والدعابة.

الدار!

ولما تخايلوا صورة عظيمة على العرش، أخذوا يتأولون ما ينافي وجودها على العرش، مثل قوله: «**ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**»[285]، فقالوا: ليس المراد به دنو الذات، وإنما المراد قرب المنهل والحظ، وقالوا في قوله: ﴿**إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ**﴾ [البقرة: 210]: هو محمول على ظاهره في مجيء الذات؛ فهم يحلونه عامًا ويحرمونه عامًا!

ويسمون الإضافات إلى الله تعالى صفات، فإنه قد أضاف إليه النفخ والروح، وأثبتوا خلقه باليد، وقالوا: هي صفة تولى بها خلق آدم دون غيره، وإلا فأي مزية كانت تكون لآدم؟ فشغلهم النظر في فضيلة آدم عن النظر إلى ما يليق بالحق، فإنه لا يجوز عليه المس ولا العمل بالآلات، وقالوا: نطلق على الله اسم الصورة، لقوله: «**خلق آدم على صورته**»[286]، وقالوا في حديث الرحم[287] وأنها تعلقت بحقو الرحمن: الحقو صفة ذات!

قال: وذكروا أحاديث لو رويت في نقض الوضوء ما قبلت، وعمومها وضعته الملاحدة.

لا يُقلَّد الرجال في الأصول:

قال: وإنما ذكرت بعض أقوالهم لئلا يسكن إلى شيء منها، فالحذر من هؤلاء، وإنما الطريق طريق السلف، على أنني أقول لك: قال أحمد بن حنبل:

---

(285) سبق تخريجه.

(286) سبق تخريجه.

(287) سبق تخريجه.

من ضيق علم الرجل أن يُقَلِّد في دينه الرجال.

فلا ينبغي أن تسمع عن مُعظَّم في النفوس شيئًا في الأصول فتقلده فيه، ولو سمعت عن أحمد بن حنبل ما لا يوافق الأصول الصحيحة، فقل: هذا من الراوي؛ لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام: أنه لا يقول في شيء برأيه، فلو قدرنا صحته عنه فإنه لا يُقلَّد في الأصول، ولا أبو بكر وعمر.

قال: فهذا أصل يجب البناء عليه، فلا يهولنك ذكر مُعظَّم في النفوس، فإن المحقق العارف لا يهوله ذلك، كما قال رجل لعلي بن أبي طالب: أتظن أنا نظن أن طلحة والزبير كانا على الباطل وأنت على الحق؟ فقال له علي: إن الحق لا يعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله. ولعمري إنه قد وقر في النفوس تعظيم أقوام، فإذا نقل عنهم شيء فسمعه جاهل بالشرع قبله؛ لتعظيمهم في نفسه، كما نقل عن أبي يزيد البسطامي أنه قال: تراغبت علي نفسي فحلفت: لا أشرب الماء سنة. وهذا إن صح عنه كان خطأً قبيحًا، وزلة فاحشة؛ لأن الماء ينفذ الأغذية إلى البدن، ولا يقوم مقامه شيء، فإن لم يشرب فقد سعى في أذى بدنه، وضرر نفسه التي ليست له، وأنه لا يجوز له التصرف فيها إلا عن إذن مالكها[288]. انتهى.

موقف إمام الحرمين من العوام:

وموقف ابن الجوزي مع العوام شبيه بموقف إمام الحرمين، أو قريب منه، فقد ذكر في «الغياثي» ما يجب على الأئمة فعله مع عقائد العامة، مؤكدًا: أن الذي يحرص الإمام عليه: جمع عامة الخلق على مذهب السلف السابقين، قبل

---

(288) «أقاويل الثقات» (ص209 - 222).

أن نبغت الأهواء، وزاغت الآراء، وكانوا رررت ينهون عن التعرض للغوامض، والتعمق في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات، والاعتناء بجمع الشبهات، وتكلف الأجوبة عما لم يقع من السؤالات، ويرون صرف العناية إلى الاستحثاث على البر والتقوى، وكف الأذى، والقيام بالطاعة حسب الاستطاعة، وما كانوا ينكفون رررت عما تعرض له المتأخرون عن عي وحصر، وتبلد في القرائح. هيهات!

فقد كانوا أذى الخلائق أذهانًا، وأرجحهم بيانًا، ولكنهم استيقنوا أن اقتحام الشبهات داعية الغوايات، وسبب الضلالات، فكانوا يحاذرون في حق عامة المسلمين ما هم الآن به مبتلون، وإليه مدفوعون، فإن أمكن حمل العوام على ذلك فهو الأسلم[289]. انتهى.

وأعتقد أن وصية إمام الحرمين هذه كانت قبل أن يعلن رجوعه إلى مذهب السلف في العقيدة النظامية.

ونعم ما أوصى به هذا الإمام:

فكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

موقف الإمام الغزالي:

ويشبه هذا موقف تلميذه الإمام أبي حامد الغزالي الذي سجله في كتابه «إلجام العوام عن علم الكلام» وقال فيه:

«اعلم أن الحق الصريح الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب

---

(289) انظر: «الغياثي» فقرة (280) بتحقيق د. عبد العظيم الديب.

السلف، أعني: مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وبيان برهانه، فأقول: حقيقة مذهب السلف - وهو الحق عندنا - أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة.

أما التقديس: فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتابعها.

وأما التصديق: فهو الإيمان بما قاله صلى الله عليه وسلم ، وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق، وأنه حق على الوجه الذي قاله وأراده.

وأما الاعتراف بالعجز: فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست إلا على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما السكوت: فأن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما الإمساك: فأن لا يتصرف في تلك الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى، والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة.

وأما الكف: فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه.

وأم التسليم لأهله: فأن لا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو على الأنبياء، أو على الصديقين والأولياء.

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة - إن شاء الله تعالى»[290]. انتهى.

وقد أفاض في شرح هذه الأمور السبعة بما لا يتسع المقام له هنا.

* * *

(290) انظر في تفصيل ذلك كتاب الغزالي «إلجام العوام عن علم الكلام».

2 - التقريب بين السلف والخلف

يرى كثيرا من إخواننا السلفيين: أن البون شاسع، وأن الفرق واسع بين مذهب السلف ومذهب الخلف في قضية آيات الصفات الخبرية وأحاديثها، والفرق بينهما كالفرق بين الحق والباطل، والبر والإثم، والتقوى والفجور، بل ربما غلا بعضهم فقال: كالفرق بين الإيمان والكفر!!

وهذه مشكلة فكرية عامة لدى هؤلاء الأخوة الغيورين - هدانا الله وإياهم، وأرشدنا إلى التي هي أقوم.

إنهم لا ينظرون إلى نقاط الاتفاق والتقارب مع المخالف، بل ينظرون أبدا على مواضع التمايز والاختلاف معه، وهم ينظرون إلى نقاط الاختلاف هذه بمنظار مكبر، يضخم الشيء الصغير، ويعظم الأمر الهين.

وهم أيضًا معجبون بأنفسهم، مقدِّسون لآرائهم، فهي دائمًا الصواب الذي لا يحتمل الخطأ، أمَّا آراء غيرهم فهي أبدًا الخطأ الذي لا يحتمل الصواب.

وهم لذلك لا يلتمسون عذرًا للمخالف، بل يوسعونه ذما وتجريحا وإنكارا، مع اتفاق الراسخين من علماء الأمة على أنه لا إنكار في المسائل الخلافية.

وربما قالوا: إنما يسوغ هذا في أمور الفروع والفقه، ولا ينبغي أن نسيغه في أمور العقيدة.

ونقول: إن أمور العقيدة منها ما هو من الأصول والأركان التي لا يجوز التساهل فيها، بل لا يدخلها الاجتهاد أصلًا، ويكفر منكرها وجاحدها.

ومنها: ما هو من فروع العقيدة التي اختلفت فيها الأمة؛ في أفعال العباد

وفي رؤية الله في الآخرة، وفي بعض الأشياء التي تثبت بأحاديث الآحاد التي لا تفيد العلم اليقيني، كما هو المذ هب الصحيح حتى عند الحنابلة أنفسهم.

ومن هذه الفروع العقيدية: مسألة «الصفات الخبرية» وما ثار فيها من جدل، وما نقل فيها من خلاف بين علماء الأمة، من مفوضين أو مثبتين أو مؤولين، وكلهم تسعهم دائرة الإسلام الرحبة.

وقد نقلنا عن الراسخين من العلماء المؤيدين لمذهب السلف ـ مثل الواسطي ـ ما يقرب الشقة بين الفريقين، ونقلنا مثله عن الراسخين من علماء الخلف.

لهذا حرص رجال التجديد والإصلاح في الأمة على محاولة التقريب بين النهجين، فهذا يصب في المصلحة العليا للأمة، ويوقف أبنائها في جبهة واحدة أمام العدو المشترك الذي لا يفرق بين سلف وخلف، ولا بين أثري ومتكلم، وعند المعركة يجب أن تكون الأمة كما قال تعالى: **{إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ}** [الصف: 4].

وكان إمامنا الشهيد حسن البنا من هؤلاء الذين يعملون على التقريب وإصلاح ذات البين، وإن كان هذا أسخط عليه من أسخط من أعداء التأويل بإطلاق.

وقد رددنا على ذلك في كتابنا «الإخوان المسلمون»، ومما قلته هناك: وأما محاولة التقريب بين السلف والخلف فليس الأستاذ البنا أول من حاول ذلك، فقد وجدنا من كبار العلماء القدامى والمحدثين من اجتهد في ذلك، ومنهم العلامة الواسطي السلفي الصوفي (ت712هـ) الذي كان الإمام ابن تيمية

يسميه «جنيد زمانه» في رسالته «النصيحة»، وقد تحدث فيها عن معنى «العلو والفوقية» التي يثبتها السلف لله تعالى، فقال كلامًا في غاية الروعة والقوة، وقرب هذا الأمر تقريبًا كاد يذيب الفوارق بين الفريقين.

وقد نقل خلاصة ذلك العلامة السفاريني الحنبلي (ت1188هـ) في كتابه الشهير في العقائد: «لوامع الأنوار الإلهية»[291]، ونقلها عنه مؤيدًا: العلامة السيد رشيد رضا في «تفسير المنار»، في تفسير الآية السابعة من سورة آل عمران، ثم قال: إن ما ذكر يشبه تأويل المتكلمين في قولهم: إن العلو علو المرتبة، أو هو هو!

وأقر الشيخ رشيد أنه يتفق معه في الجوهر، ولكنه يفارقه بعدم حظر استعمال ما جاءت به النصوص للعامة والخاصة مع اعتقاد التنزيه.

المسافة إذن ليست بعيدة بين الفريقين كما يتصور بعض الكاتبين أو يصورون من المتحمسين من كلا الفريقين.

ونقرأ للمصلح السلفي العلامة جمال الدين القاسمي (ت1332هـ) في تفسيره المعروف «محاسن التأويل» قوله: قال ابن كثير في قوله تعالى في سورة الفجر: **{وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا}** [الآية: 22]: أي وجاء الرب تتت لفصل القضاء، كما يشاء، والملائكة بين يديه صفوفًا صفوفًا.

وسبقه ابن جرير إلى ذلك، وعضده بآثار عن ابن عباس وأبي هريرة والضحاك في نزوله تعالى من السماء يومئذ في ظلل من الغمام، والملائكة

---

(291) انظر: «لوامع الأنوار الإلهية» (1/210، 211)، وقد نشر المكتب الإسلامي بتحقيق زهير الشاويش رسالة «النصيحة» للواسطي.

بين يديه، وإشراق الأرض بنور ربها.

ومذهب الخلف في ذلك معروف، من جعل الكلام على حذف مضاف، للتهويل، أي: جاء أمره وقضاؤه، أو استعارة تمثيلية لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه.

قال الزمخشري: مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه، ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم. انتهى.

قال العلامة القاسمي معلِّقًا:

وكأن الخلاف بين المذهبين لفظي، إذ مبنى مذهب الخلف على أن الظاهر غير مراد. ويعنون بالظاهر: ما للخلق مما يستحيل على الخالق، فوجب تأويله.

وأما السلف فينكرون أن معنى الظاهر منها ما للخلق، بل هو ما يتبادر إلى فهم المؤمن الذي يعلم أن ذاته تعالى كما أنها لا تشبه الذوات، فكذلك صفاته لا تشبه الصفات؛ لأنها لا تكيف ولا تعلم بوجه ما، فهي حقيقة بالنسبة إليه سبحانه، على ما يليق به، كالعلم والقدرة، لا تمثيل ولا تعطيل.

قال الإمام ابن تيمية: واعلم أن من المتأخرين من يقول: إن مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظ مجمل؛ فإن قوله: «ظاهرها غير مراد» يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين. مثل أن يراد بكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه، و**{إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ}** [التوبة: 40] ظاهره أنه إلى

جانبنا، ونحو ذلك. فلا شك أن هذا غير مراد، ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ في إطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث. فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع، اللهم إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيبًا بهذا الاعتبار، معذورًا في هذا الإطلاق، فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية. انتهى.

وقد بسط حجح الكلام على ذلك في «الرسالة المدنية»، وأوضح أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يُحْتَذَى حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية.

وقال حجح في بعض فتاويه: نحن نقول بالمجاز الذي قام دليله، وبالتأويل الجاري على نهج السبيل، ولم يوجد في شيء من كلامنا وكلام أحد منا أنا لا نقول بالمجاز والتأويل، والله عند لسان كل قائل، ولكن ننكر من ذلك ما خالف الحق والصواب، وما فتح به الباب إلى هدم السنة والكتاب، واللحاق بمحرفة أهل الكتاب.

والمنصوص عن الإمام أحمد وجمهور أصحابه: أن القرآن مشتمل على المجاز، ولم يعرف عن غيره من الأئمة نص في هذه المسألة، وقد ذهب طائفة من العلماء من أصحابه وغيره، كأبي بكر بن أبي داود، وأبي الحسن الخرزي، وأبي الفضل التميمي، وابن حامد، فيما أظن، وغيرهم إلى إنكار أن يكون في القرآن مجاز، وإنما دعاهم إلى ذلك ما رأوه من تحريف المحرفين

للقرآن بدعوى المجاز، فقابلوا الضلال والفساد، بحسم المواد. وخيار الأمور التوسط والاقتصاد[292]. انتهى.

وبهذا نرى أن حسن البنا لم يحد عن نهج الأئمة المحققين الذين يحرصون على البناء لا الهدم، وعلى الجمع لا التفريق[293].

* * *

(292) «محاسن التأويل» (151/17، 152).

(293) انظر: كتابنا «الإخوان المسلمون سبعون عامًا في الدعوة والتربية والجهاد» (ص337 - 340)، نشر مكتبة وهبة، القاهرة.

3 - خلاف لا يوجب تكفيرًا ولا تأثيمًا

والأمر الثالث في هذه التتمة أو التتمات هو: النظر بعمق وتجرد في هذا الخلاف بين المؤولين وغيرهم: هل يوجب تكفير أحد الفريقين للآخر، أو حتى تأثيمه وتضليله، أو تبديعه وتفسيقه «فسق التأويل»؟

أعتقد أن من قرأ الفقرة السابقة بإنصاف وبعد عن الغضب والعصبية: سيتبين له أن الخلاف بين المنهجين أو المذهبين لا يوجب تكفير أحدهما للآخر، بمعنى: الحكم عليه أنه كافر كفرًا أكبر يخرج من ملة الإسلام!! فهذا ما لا ينشرح له صدر مسلم، ولا يقبله عقل عالم، فإنما أتي المسلمون من تكفير بعضهم بعضًا، وإخراج بعضهم لبعض من ملة الإسلام، وهم جميعًا يؤمنون برب واحد، ورسول واحد، وكتاب واحد، ومنهاج واحد، ويصلون إلى قبلة واحدة.

إنني من المتشددين في مسألة التكفير، وأرى التوسع فيه خطيئة علمية، وخطيئة دينية، وخطيئة سياسية، وخطيئة حضارية.

وحينما برزت جماعة «التكفير والهجرة» في مصر وبدا من سلوكها وتصرفات أتباعها: أنها تكفر الناس بالجملة، حكامًا ومحكومين، علماء وعوام، ملتزمين ومتسيبين، عندئذ تصديت لمقاومة هذه الموجة الخطيرة، التي تمزق الأمة شر ممزق، وتجعل بعضها أعداء لبعض؛ لأن من يتهم آخر بالكفر يعني أنه: يستحل ماله ودمه، ويحكم عليه بالإعدام المادي والأدبي في المجتمع المسلم، ويفرق بينه وبين زوجته وأولاده إلى غير ذلك من العواقب الخطرة، وتمثل هذا التصدي في أحد رسالتي الموجزة المركزة التي سميتها

«ظاهرة الغلو في التكفير»[294].

وقد ذكرت فيها من الحقائق العلمية والدينية ما يطارد هذا الغلو المدمر، ويبقي على المسلم إسلامه ما دام يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد بذلك عصم دمه وماله إلا بحقه، وحسابه على الله، فنحن لا نشق عن قلوب الناس، ولا نعاملهم إلا بالظاهر، والله يتولى السرائر.

وإذا ثبت إسلام المرء بيقين فهذا اليقين لا يزال بالشك، ويبقي المسلم على إسلامه، ولا يخرجه عنه إلا كفر بواح عندنا فيه من الله برهان، كأن ينكر معلوما من الدين بالضرورة، أو يستهزئ بالله أو برسوله أو بكتابه، أو يعمل عملا لا يحتمل تأويلا غير الكفر، كأن يسجد لصنم، أو يلقي المصحف في القاذورات ونحو ذلك.

بل أرى أن الخلاف في هذه القضية لا يحتمل تأثيمًا ولا تفسيقًا ولا تبديعًا، إنما أقصى ما فيه أن يكون خلافًا بين مصيب ومخطئ، أو مصيب وأصوب منه.

وكيف يجرؤ عالم متمكن أن يفسق أو يؤثم أو يبدع أساطين علماء الأمة، الذين حملوا شريعتها، وذادوا عن عقيدتها، وتصدوا لخصوم دعوتها، وعاشوا أعمارهم دعاة ومصلحين، وعلماء عاملين، أمثال: الباقلاني، والإسفراييني، والماتريدي، والغزالي، والرازي، وابن عبد السلام، وابن دقيق العيد، والرافعي، والنووي، وابن الهمام، والزركشي، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم من الفحول المتبحرين في علوم العقيدة والشريعة؟!

---

(294) طبعة مكتبة وهبة، القاهرة.

وهم حين أولوا ما أولوا لم يخرجوا عن سنن العربية في مخاطباتها، ولهم سلف من الصحابة الذين روي عنهم التأويل كما روي عنهم التفويض، أو الإثبات، مثل ما روي عن ابن مسعود، وابن عباس، وغيرهما.

كما أنهم لم يقصدوا بذلك إلا أن يفهموا الناس معاني كتاب الله، وأن يدافعوا عنه أمام المحرفين والمبطلين.

وأما الوجه الثالث: وهو عدم الحكم بالإثم أو الفسق - فسق التأويل - أو الضلال على المؤولين، فهذا هو توجه شيخ الإسلام ابن تيمية نفسه، وتوجه تلميذه الإمام ابن القيم، في عدم تأثيم المخطئ في تأويله في المسائل الأصولية أو العلمية، ويراد بها: المسائل المتعلقة بالعقائد وأصول الدين.

وقد رد ابن تيمية[295] على الذين عذروا المخطئين في الاجتهاد في الأحكام الفروعية العملية، بل جعلوا لهم أجر المجتهد المخطئ، ولم يعدوا ذلك إلى من اجتهد في المسائل العلمية أو الاعتقادية فأخطأ، وأكد أن كل عالم اجتهد في طاعة الله ورسوله والفهم عنهما فأخطأ في اجتهاده أو أصاب، فهو دائر بين الأجر والأجرين.

وكان من فضل الشيخ مرعي في كتابه «أقاويل الثقات» الذي نقلنا منه من قبل: أنه لم يتعقب بعض النقول التي أوردها في كتابه، وهي بمنأى عن منهج السلف الذي صرح بالأخذ به، والعدول عما سواه، ولا سيما في نقله عن

---

(295) انظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (346/23)، ومما قاله رحمه الله: فمن كان من المؤمنين في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطأ كائنًا ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجماهير أئمة الإسلام. اهـ.

الإمام ابن الجوزي (ت597هـ) الذي اضطرب رأيه في مسألة الصفات، فمرة ينحو منحى السلف في الإثبات، وتارة يخالفهم، ويجنح إلى التأويل، وهو متابع في ذلك شيخه أبا الوفاء ابن عقيل الذي جالس المعتزلة، وتأثر بهم، ووافقهم في بعض ما ذهبوا إليه، ومع هذا كان موضع التجلة والتقدير من الحنابلة وغيرهم من علماء الأمة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ححح في «درء تعارض العقل والنقل» (60/8، 61): ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، وينكر على من يسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات، موافقة للمعتزلة، كما فعله في كتابه «ذم التشبيه وإثبات التنزيه» وغيره من كتبه، واتبعه على ذلك أبو الفرج ابن الجوزي في «كف التشبيه بكف التنزيه»، وفي كتابه «منهاج الوصول»، وتارة يثبت الصفات الخبرية، ويرد على النفاة والمعتزلة بأنواع من الأدلة الواضحات، وتارة يوجب التأويل، كما فعله في كتابه «الواضح» وغيره، وتارة يحرم التأويل ويذمه، وينهى عنه، كما فعله في كتابه «الانتصار لأصحاب الحديث»، فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو معظم ومشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور[296]. انتهى.

وإذا كنا نعيب على بعض السلفيين غلوهم في تكفير بعض المسلمين من المؤولين وغيرهم، أو تفسيقهم وتأثيمهم، فإنا نعيب كذلك على بعض مخالفيهم

---

(296) «أقاويل الثقات» السابق، من مقدمة الشيخ شعيب محققة (ص23، 24).

الغلو في اتهام هؤلاء السلفيين بل أئمتهم وشيوخهم بالضلال والمروق، وتقويلهم ما لم يقولوه في دين الله، ورميهم بالتجسيم والتشبيه وهم يبرأون منهما في كل ما كتبوه، حتى قالوا عن الإمام الرباني علامة الأمة شيخ الإسلام ابن تيمية ما لا يجوز ولا يقبل أن يقال بحال من الأحوال.

وإني أشارك الأخ الشيخ شعيب الأرناؤوط كلمته التي وجهها في مقدمة تحقيقه لكتاب الشيخ مرعي «أقاويل الثقات»، ووجه فيها النصح مخلصًا إلى الذين قضوا شوطا من حياتهم في قراءة كتب الخلف، وتمرسوا بها، ولم يدخروا شيئًا من الوقت للنظر في الكتب التي تناولت مذهب السلف بالبيان والشرح، وعرضته بأمانة وصدق، ودلت على صحته بالأدلة العقلية والنقلية المقنعة، حتى يتاح لهم المقارنة بين المذهبين، واختيار ما هو أحكم، وأسلم، وأعلم، لو أنهم فعلوا ذلك لكان خيرًا لهم ولأتباعهم الذين يأخذون عنهم، لو أنهم يتأثرون بهم، ولكانوا يكفون ألسنتهم عن تقويل العلماء الأثبات الذين انتهجوا منهج السلف، وألفوا فيه، ودافعوا عنه ما لم يقولوه، وإلزامهم بتلك الأقوال التي نسبوها إليهم، والحكم عليهم بموجب تلك الإلزامات بالكفر والمروق والشذوذ.

مع أن هؤلاء الأئمة ينفون تلك الإلزامات بصريح القول ومنطوقه في كتبهم التي تناولوا فيها مسألة الصفات وغيرها من مسائل الاعتقاد.

وأهل العلم متفقون على أنه لا يجوز التكفير باللوازم، لا سيما إذا كان المطعون فيه يصرح بنفيها وردها.

وأنا مع المحدث الجليل الشيخ شعيب فيما ذكره، مدافعًا عن أئمة السلفيين،

رادًّا تهمة الكفر عنهم، وهذا حق لا ريب فيه.

ولكني أطالب إخواننا السلفيين هنا بما طالب به الشيخ شعيب خصومهم من الأشاعرة والماتريدية، فضلًا عن غيرهم من الطوائف.

أطالبهم أن يكفوا عن تكفير من يخالفهم فيما ذهبوا إليه من الإثبات المطلق، وألا يعتبروا التأويل إذا أيدته القرائن ضلالًا ولا انحرافًا، بله أن يكون كفرًا ومروقًا من الدين.

وقد بينا أن التحقيق البصير المتأني: يبرز لنا أن المسافة بين السلف والخلف ليست بالسعة التي يتصورونها.

ويحسن بي أن أذكر هنا كلمة نيرة قالها العلامة الشيخ مرعي الحنبلي في كتابه «أقاويل الثقات» يجب على المختلفين في هذه المسائل أن يعوها ويلتزموا بها.

قال حمح بعد كلام مع المتجادلين من الفرق والطوائف المختلفة:

والمناقشة في مثل هذا تطول وتخرج عن المقصود، والمقصود إنما هو الإشارة إلى أن كل واحد يدعي أن الحق بيده، ويقيم الدليل عليه، كما تقدم. فنسكت نحن عن الخوض في ذلك، ولا نبحث في تحقيقه، فإنه بدعة، ونفوض علمه إلى الله تعالى، ولا نكفر أحدًا من أهل الفرق بما ذهب إليه واعتقده، خصوصًا مع قيام الشبهة والدليل عنده؛ فإن الإيمان المعتبر في الشرع هو تصديق القلب الجازم بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله تفصيلًا فيما عُلم تفصيلًا، كالتوحيد والنبوة، وإجمالًا فيما علم إجمالًا، كالأنبياء السالفة، والصفات القديمة التي نطق بها القرآن.

وهذا هو الحق، فلا نكفر بقية الفرق[297]... إلى آخر ما ذكره حـحـح. انتهى كلام الشيخ مرعي.

* * *

الأصل الثالث عشر
الأولياء وكراماتهم

* * *

(297) «أقاويل الثقات» (ص69).

الأصل الثالث عشر

الأولياء وكراماتهم

قال الإمام حسن البنا في الأصل الثالث عشر من أصوله العشرين:

«ومحبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم: قربة إلى الله تتنت.

والأولياء هم المذكورون في قوله تعالى: **{ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ}** [يونس: 63].

والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشرعية، مع اعتقاد أنهم - رضوان الله عليهم - لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا في حياتهم، أو بعد مماتهم، فضلًا عن أن يهبوا شيئًا من ذلك لغيرهم».

نقاط أربعة في هذا الأصل:

في هذا الأصل أربع نقاط هامة:

الأولى: وجوب محبة الصالحين واحترامهم والثناء عليهم.

الثانية: تحديد من هم أولياء الله الصالحون.

الثالثة: إثبات الكرامة لهم بشرائطها الشرعية.

الرابعة: اعتقاد أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، في حياتهم، وبعد مماتهم، فضلًا عن أن يهبوا شيئًا من ذلك لغيرهم.

النقطة الأولى: حب الصالحين:

أما محبة الصالحين فهي دليل الإيمان، وبرهان محبة الله، فإن من أحب إنسانا حق الحب أحب من يحبه، وعادى من يعاديه، وكذلك من أحب الله صادقا من قلبه أحب أحباب الله، وعادى أعداء الله.

ولهذا جاء في الحديث الصحيح: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان**»، وذكر منها: «**أن يحب المرء لا يحبه إلا لله**»[298].

وفي غيره: «**أوثق عرى الإيمان: الموالاة في الله، والمعاداة في الله، والحب في الله، والبغض في الله عز وجل**»[299].

وسواء كان الصالحون أحياء أم أمواتًا فإن حبهم قربة إلى الله، ولهذا نحن نتقرب إلى الله بحب جميع أنبيائه ورسله الذين هدوا الناس إلى الله، وأخرجوهم من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد.

كما نحب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن تبعهم بإحسان؛ لأنهم الذين نقلوا إلينا القرآن الكريم حتى وصل إلينا بالتواتر اليقيني، وهم الذين رووا السنن القولية والفعلية والتقريرية، وفيها بيان القرآن، وهم الذين جاهدوا في الله حق الجهاد، وبلغوا رسالة الإسلام إلى العالمين، وبفضل

---

(298) متفق عليه: رواه البخاري في الإيمان (16)، ومسلم في الإيمان (43) عن أنس.

(299) رواه الطيالسي والحاكم والطبراني في «الكبير» و الأوسط» عن ابن مسعود، والطبراني في «الكبير» عن ابن عباس، وأحمد وابن أبي شيبة وابن نصر عن البراء، كما في «صحيح الجامع الصغير» للألباني. وقد ذكر فيه أنه صحيح برقم (2539)، وانظر ما قاله مخرجو «المسند» برقم (18524) في مسند البراء بن عازب، وقد ذكروا أنه حسن بشواهده.

إيمانهم وجهادهم ودعوتهم انتشر نور الإسلام في الدينا، وصار أجدادنا مسلمين، ونشأنا نحن في ظلال الإسلام.

وكل من دعا إلى الله على بصيرة، أو جاهد في سبيل هذا الدين، فعلى المؤمن أن يحبه، وإن باعد بينهما الزمان أو المكان، من عالم، أو داعية، أو مرب، أو قائد، أو مصلح، أو خليفة، أو أمير، أو وزير.

ولهذا نجد المؤمنين - كل المؤمنين - يحبون مثل: عمر بن عبد العزيز، والأئمة الأربعة، والبخاري، ومسلمًا، والجنيد، والغزالي، والعز ابن عبد السلام، والنووي، وابن تيمية، ونور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي، وسيف الدين قطز، وغيرهم من علماء الإسلام، وأبطال الإسلام، ولا سيما الصحابة الكرام الذين أثنى الله عليهم ورسوله.

حتى إن المسلم المفرط في جنب الله لا يخلو قلبه من هذه العاطفة الكريمة، عاطفة الحب لأحباب الله الصالحين من المؤمنين الصادقين. وفي هذا يقول بعضهم «وينسب إلى الشافعي»:

أحب الصالحين ولست منهم عساني أن أنال بهم شفاعة

وأكره من بضاعته المعاصي وإن كنا سواء في البضاعة

فأما الذي يدَّعي حب الله ورسوله ولا يحب أحبابهما وأولياءهما، فإن إيمانه مدخول، فإن علامة الإيمان التي لا تخطئ: هي الحب في الله، والبغض في الله.

تفاضل درجات الأولياء:

وقد أحسن الأستاذ البنا في اختيار التعبير بـ«الصالحين»، وهو أفضل من

التعبير بـ«الأولياء»؛ لما لهذه اللفظ من ظلال وإيحاءات غير سليمة في عقول العوام، أما كلمة «الصالحين» فهي كلمة مكررة في القرآن، وصف الله بها الأخيار من المصطفين من عباده من الأنبياء والمؤمنين، ودعا الأنبياء ربهم أن يلحقهم بالصالحين، أو يدخلهم في الصالحين.

وقد دعا يوسف ربه فقال: **{تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ}** [يوسف: 101]، ودعا سليمان ربه فقال: **{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}** [النمل: 19].

وقال الله تعالى عن خليله إبراهيم: **{وَآتَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}** [النحل: 122]، وقال عن المسيح عيسى ابن مريم: **{وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ}** [آل عمران: 46]، وقال تعالى: **{وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}** [الأنبياء: 105]، وقال تعالى: **{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ}** [العنكبوت: 9]، وفي التشهد نقرأ: «**السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين**»[300].

وكلمة «الصالحين» في الأشخاص مثل كلمة «الصالحات» في الأعمال؛ كلمة جامعة تشمل كل معاني الخير، يشير إلى ذلك قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ}** [العنكبوت: 9]، فكل من آمن وعمل صالحًا داخل في الصالحين، وهؤلاء الصالحون هم أولياء الله حقًّا، أي: أحبابه: **{يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}** [المائدة: 54]، كما قال تعالى: **{إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي**

---

(300) إشارة إلى ما رواه البخاري في كتاب الأذان رقم (835).

نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ} [الأعراف: 196]، فهم أولياء الله كما أن الله وليهم: **{ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ}** [البقرة: 257]، **{ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ}** [محمد: 11].

ولقد ذكر القرآن أن الصلاح ينفع صاحبه، وينفع ذريته من بعده، كما قال تعالى: **{وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحٗا}** [الكهف: 82].

ومن مقتضى حب أولياء الله الصالحين: احترامهم، وتقدير فضلهم، والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم، وطاهر سيرتهم، وهذا هو الثناء الذي ينفع المثني، والمستمع له، والمثنى عليه، ففيه تكون الأسوة الحسنة، والاقتداء الجميل.

والمسلم حين يفعل ذلك يتبع سنة الله تعالى، وسنة رسوله في الثناء على الصالحين من عباده المؤمنين، ومن أجل ذلك ساق القرآن قصص الأنبياء وكررها، وذكر قصص المؤمنين من غير الأنبياء، مثل قصة أهل الكهف، وقصة مؤمن آل فرعون، ومؤمن سورة «يس»، ومؤمنين سورة «البروج»؛ لنتخذهم مثلًا لنا، ونستفيد العبرة من سيرتهم: **{لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ}** [يوسف: 111].

كما أثنى على أصحاب رسوله صلى الله عليه وسلم في عدد من سور القرآن، مثل أواخر سورة الأنفال، وفي سورة التوبة، وفي آخر سورة الفتح، وفي سورة الحشر، وغيرها.

وحسبنا أن نقرأ في آخر الفتح قوله تعالى: **{مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ**

سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾ [الفتح: 29].

كما أثنى الرسول الكريم على أصحابه في أحاديث كثيرة، مثل قوله: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(301).

«**لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه**»(302).

أما شغل الوقت بما وقع على أيديهم من خوارق بعضها تهاويل، وبعضها أساطير، وقليل منها حق واقع، فليس من السلوك الإيجابي المثمر، وإنما هو عمل سلبي فارغ، يتسلى به عشاق الغرائب، وثرثارو المجالس، ونساج الحكايات!

ومن المؤسف أن تجلس في مجلس تريد أن تحدث الناس فيه في علم نافع، أو عمل صالح، فيختطف منك الحديث بعض هؤلاء الذين ملأوا جعبتهم بالكثير والكثير من هذا اللون المطرب المثير، من الحكايات والعجائب. فأما العامة وأشباههم فيخرجون من مجلسهم وهم من الطرب شبه مخمورين! وأما الخاصة فيهزأون بالدين وأهله؛ لأنهم في نظرهم متخلفون منغلقون لا

(301) متفق عليه: رواه البخاري في فضائل الصحابة (3651)، ومسلم في فضائل الصحابة (2533) عن ابن مسعود.

(302) رواه البخاري في فضائل الصحابة (3673) عن أبي سعيد، ومسلم في فضائل الصحابة (2540) عن أبي هريرة.

يحترمون قوانين الكون، ولا يفكرون في حل مشكلاتهم بطريق علمي إيجابي سديد!

وليس معنى هذا إنكار الكرامات والخوارق التي يظهرها الله على أيدي أوليائه، فهذا أمر ثابت كما سنشرحه في النقطة الثالثة من هذا الأصل، وإنما ننكر الغلو، وشغل الوقت والجهد بهذا النوع من الحديث.

كما أن إنكار هذا الضرب من الكلام لا يعني أي مساس بمحبة الصالحين واحترامهم، فهم أنفسهم لا يحبون هذه السلبية الهدامة.

فهذا هو موقفنا من أولياء الله الصالحين: نحبهم، ونحترمهم، ونثني عليهم بما عرف من طيب أعمالهم، ولا نغلو فيهم، فإن الغلو في الصالحين من أوسع أبواب الشرك. كما سيأتي.

ومن لوازم هذا الموقف: أننا نكره من يكره الصالحين من هذه الأمة، ونعادي من يعاديهم؛ لأن من عاداهم - وقد ثبت صلاحهم وتقواهم لله عز وجل - فإنما يكره طاعة الله وتقواه، ويصد عن سبيل الله، فهو بهذا يعادي الله تعالى جهرة علانية.

ولهذا جاء في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل، قال: «**من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب**»[303].

وجاء في حديث آخر: «**من عادى أولياء الله فقد بارز الله**

(303) رواه البخاري في الرقاق (6502) عن أبي هريرة.

بالمحاربة»[304].

النقطة الثانية: من هو الولي؟

النقطة الثانية مما تضمنه هذا الأصل: تعريف من هو الولي؟ أو من هم الأولياء الذين أثنى الله عليهم في كتابه وأثنى عليهم رسوله صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا التعريف أو التحديد مهم جدًّا، فإن عوام المسلمين قد تكونت عندهم أفكار ومفاهيم نمت وتكاثرت حتى أصبح لهؤلاء الأولياء في أذهانهم «عالم» غير عالم البشر، لا يخضع للسنن التي أقام الله عليها هذا الكون، ولا لشبكة الأسباب والمسببات التي أجرى عليها نظامه، ومضى بها قدره وشرعه، وخلقه وأمره.

وكأني بالأنبياء لم يحظوا عند عامة المسلمين بما حظي به هؤلاء الذين يسمونهم أولياء.

إن الولي عندهم ليس شخصا مثلي ومثلك، بل ولا مثل الأئمة الكبار في الفقه مثل: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأئمة الحديث، مثل: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، وسائر أصحاب الكتب الستة، بل

---

(304) رواه ابن ماجه والحاكم عن معاذ بن جبل، وقال: صحيح ولا علة له، ووافقه الذهبي (4/1). وأما في «زوائد ابن ماجه» فضعفه بابن لهيعة، مع أن الراوي عنه هو: عبد الله بن وهب، والتحقيق: أنه إذا روى عنه أحد العبادلة ومنهم ابن وهب فحديثه مقبول، ويصححه كثير من المحققين. وكان الأولى أن يضعف بعيسى بن عبد الرحمن - في سند ابن ماجه - وهو متروك، وسند الحاكم في الموضع الأول ليس فيه ابن لهيعة ولا عيسى، فهو العمدة. انظر: كتابنا «المنتقى من الترغيب والترهيب» (111/1).

ولا مثل: الفقهاء السبعة: كسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهما، بل ولا مثل: ابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وغيرهم من الصحابة حتى العشرة المبشرة بالجنة!

إنما هم أناس من طراز آخر: الحجاب مكشوف لهم، يقرأون ما في السرائر، ويعرفون ما يأتي به الغد، ويستطيعون التصرف في الكون بما يريدون، فيعطلون الأسباب إن أرادوا، ويغيرون السنن إن شاءوا.

هؤلاء الأولياء لهم عالم باطن غير عالمنا الظاهر، ولهم قوانين غير قوانين عالمنا الذين نعيش فيه، ولهم زعماء يسمونهم «الأقطاب الأربعة»، كل قطب منهم له ربع الكون، فيتصرف فيه بما يشاء، وهم عند العوام في مصر: أحمد البدوي، وعبد القادر الجيلاني، وأحمد الرفاعي، وإبراهيم الدسوقي.

والعامة في مصر يعتقدون أن للأولياء «ديوانًا» خاصًّا ترأسه السيدة زينب دفينة مصر فيما يزعمون، وهم ينادونها في استعاناتهم المبتدعة قائلين: يا رئيسة الديوان، يا أم هاشم!

وهذا كله ضرب من الهوس، ومن الغلو في الدين الذي هلك به من قبلنا، وأنكره القرآن على أهل الكتاب من قبلنا: **{قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ}** [المائدة: 77]، **{يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ}** [النساء: 171]، وقال صلى الله عليه وسلم : «**إياكم والغلو في الدين،**

فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[305].

لهذا كان من المهم أن نحدد: ما هو الولي؟ أو من هو الولي؟ حتى يتميز الحق من الباطل، والهدى من الضلال، وليس هناك أصدق ولا أبلغ ولا أوضح من القرآن الذي ذكر أولياء الله في ثلاث آيات من كتابه، وأثنى عليهم، وبين حقيقتهم، فقال تعالى: {**أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ 62 ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ 63 لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۚ لَا تَبۡدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ**} [يونس: 62 - 64].

فبعد أن ذكر القرآن أن هؤلاء أولياء الله لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون، وصفهم لنا فقال: {**ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ**}، فهم الذين جمعوا بين الإيمان والتقوى، أي: صحت عقيدتهم، واستقام عملهم، فالإيمان هو الأساس، والتقوى هي البناء، والتقوى كلمة جامعة يراد بها تحويل الإيمان من فكرة في العقل والقلب إلى عمل منظور وواقع معيش في الحياة.

ولكن المتقين ليسوا ملائكة مطهرين، ولا أنبياء معصومين، بل هم بشر يجاهدون أنفسهم ليرقوا بها من النفس الأمارة إلى النفس اللوامة، ثم النفس المطمئنة، والله تعالى يقول: {**وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ**} [العنكبوت: 69].

ميزة المتقين: أنهم كما وصفهم الله تعالى: {**إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ**

---

(305) رواه أحمد (1851) عن ابن عباس، وقال مخرجوه: إسناده صحيح على شرط مسلم، كما رواه النسائي (117/3)، وابن ماجه (3029)، وابن خزيمة (2867)، وابن حبان (3871)، والحاكم (466/1)، والطبراني (12747).

مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ} [الأعراف: 201]، ومعنى: **{تَذَكَّرُواْ}**: أي تذكروا جلال الله ورقابته عليهم، وحسابه لهم، فبهذا يبصرون الطريق، وينزعون عن الضلال والغي والانحراف، حتى لو زلت أقدامهم وسقطوا في المعصية، فسرعان ما تستيقظ ضمائرهم، وتلومهم أنفسهم، ويرجعون إلى ربهم، يقرعون بابه تائبين مستغفرين، كما قال تعالى في وصف المتقين الذين أعد لهم جنة عرضها السماوات والأرض: **{وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ}** [آل عمران: 135].

سئل الإمام الجنيد: هل يزني الولي؟ فأطرق برأسه، فقال: **{وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا}** [الأحزاب: 38].

ومراتب الأولياء متفاوتة: فمنهم الأبرار، ومنهم المقربون، وقد قيل: حسنات الأبرار سيئات المقربين! وبتعبير آخر: منهم المقتصد، ومنهم السابق بالخيرات بإذن الله، ولكن ليس منهم الظالم لنفسه، ولو حدث فسرعان ما يتوب ويرجع. يقول تعالى: **{ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ}** [فاطر: 32].

والتفاضل في الدرجات مقرر، حتى في شأن الأنبياء والرسل، كما قال تعالى: **{تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ}** [البقرة: 253]، وقال سبحانه: **{وَلَقَدۡ فَضَّلۡنَا بَعۡضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعۡضٖۖ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا}** [الإسراء: 55].

كذلك الصحابة يتفاضلون فيما بينهم، فقد نوه القرآن بقدر السابقين الأولين

من المهاجرين والأنصار، فقال: {وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ} [التوبة: 100]، كما أثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال تعالى: {لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا} [الفتح: 18].

ولكن الصحابة كلهم على خير: السابقون منهم واللاحقون، على تفاضلهم في المراتب، كما قال تعالى: {لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰ} [الحديد: 10].

وما ذكره القرآن هنا عن أولياء الله: شبيه بما ذكره عن أهل التوحيد والاستقامة من عباده، كما في قوله تعالى: {إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَبۡشِرُواْ بِٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ 30 نَحۡنُ أَوۡلِيَآؤُكُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَشۡتَهِيٓ أَنفُسُكُمۡ وَلَكُمۡ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ 31 نُزُلٗا مِّنۡ غَفُورٖ رَّحِيمٖ} [فصلت: 30 - 32].

فقوله في وصف هؤلاء الذين قالوا: {رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ} مثل قوله في الآية الأخرى: {ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ}، فالمقصود بقولهم: {رَبُّنَا ٱللَّهُ} نبذ الأرباب الأخرى التي اتخذها الناس قديمًا وحديثًا، وأنه لا رب لهم غير الله، فليسوا كأهل الكتاب الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح ابن مريم، وليسوا كالذين اتخذوا ملوكهم أربابًا من دون الله، كالذين قال لهم فرعون: أنا ربكم الأعلى، فصدقوه، واستخفهم فأطاعوه.

لهذا كانت رسائل النبي صلى الله عليه وسلم إلى قيصر وأمراء النصارى تختم بهذه الآية: {تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشۡرِكَ بِهِۦ شَيۡـٔٗا وَلَا يَتَّخِذَ بَعۡضُنَا بَعۡضًا أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ} [آل عمران: 64].

فهؤلاء حين قالوا: ربنا الله أعلنوا استمساكهم بالعروة الوثقى، عروة التوحيد، فلا يبغون غير الله ربًّا، ولا يتخذون غير الله وليًّا، ولا يبتغون غير الله حكمًا.

ثم إنهم استقاموا على هذه الكلمة، وما تتطلبه منهم من أخلاق وأعمال، وثبتوا عليها، حتى الموت، لم يروغوا روغان الثعالب، ولقوا في سبيل الله ما لقوا من المحن والمشقات، كما لاقى الرسول وصحابته الكرام: {ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ} [الحج: 40].

ولا أدري لماذا احتفى الناس بآية يونس التي تحدثت عن أولياء الله ولم يحتفوا بآية فصلت التي تحدثت عن: {ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ}.

ولم أجد آية أخرى تحدثت عن أولياء الله بهذا الاسم وهذا العنوان، على حين تحدثت عشرات الآيات عن المؤمنين، وعن المتقين، وعن المحسنين، وعن عباد الرحمن، وعن أولي الألباب، وعن الأبرار.

فلماذا كان التركيز على هذا الاسم «الأولياء» وحده؟ ولماذا شاع وذاع هذا العنوان أو هذا المصطلح دون غيره من الأسماء والعناوين؟

على أن هذا الاسم وهذا المصطلح لم يكن له شهرة ولا تنويه خاص في عهد الصحابة رررت، ولا من تبعهم بإحسان.

إنما شاع بعد ذلك، ولا أدري بداية شيوعه كمصطلح في أي عصر كانت.

علـى كـل حـال، إن الـذي يهمنـا هنـا هـو: أن أوليـاء الله هـم: أهـل الإيمـان والتقوى، أو أهل التوحيد والاستقامة، هم كل ممتثل لما أمر الله، مجتنب لما نهى الله.

وكـل مـؤمن تقـي مسـتقيم علـى أمـر الله فهـو ولـي الله تعـالى، ولـيس مـن الضروري: أن تقع لـه مكاشفات، وأن تحدث لـه كرامات، كمـا هـي صـورة الـولي فـي أذهـان النـاس، فـالولي فـي الصـورة الذهنيـة الشـعبية هـو صـاحب الخوارق في حياته، ومن له ضريح أو مقام خاص يدفن فيه بعد وفاته!!

وهذه وتلك من الأوهام التي لا يؤيدها علم ولا دين، وما أنزل الله بها من سلطان، وليس ظهور الكرامات شرطًا في الولاية عند أحد يعتد به من أهل العلم.

قال العلامة الآلوسي في تفسير آية: {أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ}:

«وبالجملة متى رأينا الشخص مؤمنا متقيا، حكمنا عليه بالولاية، نظرًا لظاهر الحال، ووجب علينا معاملته بما هو أهله من التوقير والاحترام، غير غالين فيه بتفضيله على رسول أو نبي أو نحو ذلك، مما عليه العوام اليوم في معاملة من يعتقدونه وليًّا، التي هي أشبه شيء بمعاملة المشركين من يعتقدونه إلهًا!! نسأل الله تعالى العفو والعافية.

ولا يشترط فيه صدور كرامة على يده، كما يشترط في الرسول صدور معجزة، ويكفيه الاستقامة كرامة، كما يدل عليه ما اشتهر عن أبي يزيد قدس سره، بل الولي الكامل لا التفات له إليها، ولا يود صدورها على يده، إلا إذا تضمنت مصلحة للمسلمين خاصة أو عامة.

وفي «الجواهر والدرر» للشعراني: سمعت شيخنا يقول: إذا زل الولي ولم يرجع لوقته، عوقت بالحجاب، وهو أن يحبب إليه إظهار خرق العوائد المسماة في لسان العامة: الكرامات، فيظهر بها، ويقول: لو كنت مؤاخذًا بهذه الزلة لقبض عني التصريف! وغاب عنه: أن ذلك استدراج، بل ولو سلم من الزلة فالواجب خوفه من المكر والاستدراج.

وقال بعضهم: الكرامة حيض الرجال، ومن اغتر بالكرامات بالكرى مات! - أي: بالغفلة ونوم القلب مات.

وأضر الكرامات للولي ما أوجب الشهرة، فإن الشهرة آفة، وقد نقل عن الخواص: أنها تنقص مرتبة الكمال، وأيد ذلك بالأثر المشهور: خص بالبلاء من عرفه الناس»[306]. انتهى.

وكان من كبار الصوفية من جعل اهتمامه بالاستقامة، لا بنيل الكرامة، وطالما نبهوا على أن ظهور الخوارق والكرامات لا يدل على رفعة الدرجات، والمعروف أن أرباب الرياضات الروحية من كل دين - حتى اليهود والنصارى والوثنيين من هندوس وبوذيين وغيرهم - تظهر على أيديهم خوارق تدهش الأبصار، وتذهل الأفكار.

ويقول صاحب «الحكم»: ليس كل ما ثبت تخصيصه كمل تخليصه. يعني: أن من ثبت تخصيصه بخصائص الكرامات والآيات والكشف وغيرها، كمل تخليصه من العلل والآفات في التقوى والسلوك.

ولذلك ذكر عن سهل التستري شيء في الآيات والكرامات، فقال: وما

---

(306) انظر: «تفسير الآلوسي» (179/11).

الآيات؟ وما الكرامات؟ هي أشياء تنقضي لوقتها. عندي من مكنه الله أن يبدل خُلُقًا مذمومًا بخُلُقٍ محمود أفضل حالات صاحبها[307]. وهذا هو الفقه حقًّا.

وقيل لأبي يزيد: إن فلانًا يمشي على الماء!

قال: الحوت أعجب من ذلك، إذ هو شأنه.

وقيل له: إن فلانًا يطير في الهواء!

قال: الطير أعجب من ذلك، إذ هو حاله.

وقيل له: إن فلانًا يمشي إلى مكة ويرجع من يومه!

قال: إبليس يطوف الأرض كلها في لحظة، وهو في لعنة الله![308].

السكون إلى الكرامات نقص:

قال أبو علي الرذباري: سمعت أبا العباس الرقي يقول: كنا مع أبي تراب النخشبي في طريق مكة، فعدل عن الطريق إلى ناحية، فقال له بعض أصحابه: أنا عطشان. فضرب برجله، فإذا عين من ماء زلال! فقال الفتى: أحب أن أشربه في قدح. فضرب بيده الأرض، فناوله قدحًا من زجاج أبيض كأحسن ما رأيت، فشرب وسقاني، وما زال القدح معنا إلى مكة!

فقال لي أبو تراب يومًا: ما يقول أصحابك في هذه الأمور التي يكرم الله بها عباده؟ فقلت: ما رأيت أحدًا إلا وهو مؤمن بها. فقال: من لا يؤمن بها فقد كفر، إنما سألتك من طريق الأحوال! فقلت: ما أعرف لهم قولًا فيه. فقال:

---

(307) «شرح الحكم» للشيخ زروق، تبحقيق د. عبد الحليم محمود (ص228).

(308) المصدر السابق.

بلى! قد زعم أصحابك أنها خدع من الحق، وليس الأمر كذلك، إنما الخدع في حال السكون إليها، فأما من لم يقترح ذلك فتلك مرتبة الربانيين.

وعلق على ذلك العلامة تاج الدين السبكي قائلًا:

قلت: قد اشتمل كلام أبي تراب هذا على فصلين مهمين، يهمنا هنا أن نذكر الفصل الأول، وهو: أن الكرامات والمكاشفات ليس خدعًا إلا لمن يقف عندها، ويجعلها شوقه ومقصوده، ولا شك في هذا، وقد بالغ قوم في تعظيمها بحيث سلبوا بها المواهب، وبالغ آخرون في امتهانها، بحيث لم يعدوها شيئًا، والحق ما ذكره أبو تراب من أن السكون إليها نقص. فمن الواضح الجلي الذي لا ينكره عارف: أن العارف لا يقف عندها، وإنما مطلوبه وراءها، وهي تقع في طريقه، وليس للواقع في الطريق من الطريق صفة، ومن وقف عندها سقط في مهاوي المهلكات، ومن كانت هي مطلوبه فهو مغرور، ويبعد وصوله إليها، وإنما يصل إليها من لا يراها. فافهم ما يُلقى إليك.

فإن قلت: فلأي معنى يظهرها مظهروها، وهي على ما تزعم أشياء لا يلقون إليها بالًا؟

قلت: ظهورها يقع على أنحاء: ربما لم يكن باختيار صاحبها، وهو كثير، بل صار بعض الأئمة - كما نقل إمام الحرمين في «الشامل» - إلى أن الكرامات لا تكون أبدًا إلا على هذا الوجه. فعلى هذا الوجه لا سؤال، ولكن هذا مذهب ضعيف غير مرضي عند المحصلين، ولا سؤال عليه، وربما كان هو المظهر بها، وإنما يكون ذلك لفائدة دينية من تربية أو بشارة أو نذارة أو غير ذلك، حيث يؤذن فيه، ولا يجوز إظهارها حيث لا فائدة، فذلك عند القوم

غير جائز له[309].

النقطة الثالثة: كرامات الأولياء:

إن الحقائق الكبيرة تضيع عادة بين المُفْرِطين والمُفَرِّطين، بين المغالين في الاعتقاد والإثبات، والمتطرفين في الإنكار والنفي، بين الحسيين الماديين الذين لا يؤمنون بغيب، ولا يصدقون بشيء وراء أعينهم وأيديهم، وبين الخياليين والخرافيين الذين يصدقون كل دعوى، ويؤمنون بما لا يعقل.

ونتيجة لهذا التفاوت، بل التباين، تجد من الناس من ينكر أن للكون ربًّا يدبره، وإلهًا تتجه القلوب إليه بالعبادة والاستعانة، وفي مقابلهم آخرون ملأوا الكون آلهة، فمنهم من أله الملوك أو الكهان، ومنهم ألَّه نوعًا أو أكثر من الحيوان، ومنهم من أله الشجر، ومنهم من أله الحجر، ومنهم من أله الشمس والقمر. إلى غير ذلك من المعبودات التي عرفناها، والتي لا زال كثير منها إلى اليوم.

ونجد في الناس من ينكر أن للإنسان روحًا يبقى بعد موته، وإنما هو جسد مادي صرف، يفنى بالموت فناء لا رجعة بعده، وفي جنب هؤلاء الذي يؤمنون بوجود الأرواح هائمة في العالم، يستطيعون تحضيرها ومخاطبتها واكتشاف أسرارها متى شاؤوا! وحجتهم: أن الإنسان روح لا جسد. وقد ألفوا في ذلك الكتب، وكتبوا المقالات.

ونجد في الناس من ينكر وجود الجن والشياطين، ويعتبر ذلك ضربًا من

---

(309) «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السبكي، بتحقيق: عبد الفتاح الحلو (314/2، 315) طبعة عيسى الحلبي.

الأساطير الشعبية، وخرافات العجائز، وآخرين يجعلون الجن والشياطين كأنهم آلهة العالم، ومالكو زمامه، فهم المسيطرون والمتحكمون المطلعون على الغيوب، القادرون على كل شيء.

وفي قضية الكرامات والخوارق تجد هذين الصنفين المتقابلين: صنف الذين ينكرونها ولا يصدقون بوقوعها، ويكذبون ما جاءت به الآثار فيها، وما اشتهر عند الناس وتناقلوه في مختلف الأزمان ومختلف البلدان، ويؤولون ما جاءت به الآيات، وهذا هو موقف المعتزلة من مفكري المسلمين.

وفي مقابلهم نجد الذين يصدقون بكل خارق، ولو كان الدين يرفضه، والمنطق يلفظه، والحس يكذبه.

موقف أهل الحق من إثبات الكرامات:

ولكن موقف أهل الحق من المسلمين، وهم المتمسكون بالكتاب والسنة، ممن يؤمن بصدق الوحي، ولا يغفل عن نور العقل: يقفون في كل هذه الأمور موقفا وسطا، بين التطرف في الإثبات، والتطرف في الإنكار.

ودليلهم في ذلك هو الميل الذي لا يخطئ ولا يضل ولا ينسى، وهو كتاب ربهم، وسنة نبيهم، الذي لا ينطق عن الهوى.

ومن المعلوم المقرر لدى علماء العقائد: أن كل أمر ممكن - أي لم تثبت استحالة وقوعه عقلًا - أخبر النص الثابت المعصوم بوقوعه: وجب الإيمان بوقوعه كما أخبر.

فهل الكرامة للأولياء من الأمور الممكنة عقلًا أو لا؟

هذا ما يجب التسليم به أولًا.

فإن سلم هذا بقي السؤال الثاني: هل ثبت النص بوقوعها أو لا؟

أما الأمر الأول: فلا شك أن الكرامة هي أمر خارق للعادة، وخوارق العادات ممكنة عقلًا؛ إذ الممكن العقلي هو: ما يستوي في العقل وجوده وعدمه، فيمكن أن يوجد، ويمكن ألا يوجد، بلا وجوب ولا استحالة في أحد الطرفين.

أما الدليل على إمكان وجود الخوارق عقلًا فلأن وجودها لا يترتب عليه محال.

أما مجرد استبعاد الوقوع فذلك لعدم جريان العادة به، ولكنه ليس دليلًا على الاستحالة، وكم رأينا في حياتنا - وخصوصًا في عصرنا - من أشياء، كانت مستبعدة الوقوع جدًّا - بل شبه مستحيلة عادة - قد وقعت بالفعل، ورأيناها ولمسناها.

وقدرة الله - كما أثبتت الأدلة العقلية والنقلية - لا حدود لها، ولا قيود عليها، ولك ممكن عقلي صالح لأن تتعلق به القدرة الإلهية، وفقًا لإرادته سبحانه: **{إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ}** [يس: 82].

وارتباط الأسباب بالمسببات ليس ارتباطًا «عقليًّا» لا يتصور الانفكاك عنه، بل هو ارتباط «عادي» بحكم جريان سنة الله به، والله تعالى هو واضع نظام الأسباب والسنن الكونية لحكمة يعلمها، ولكنه إن شاء غير بعض هذه السنن لحكمة أخرى.

على أن أوضح دليل على إمكان الكرامات - والخوارق عمومًا - هو

وقوعها بالفعل، كما سيأتي.

الأدلة النقلية على إثبات الكرامات للأولياء:

وأما الأمر الثاني، وهو: ثبوت الأدلة النقلية على وقوع الكرامات، فأكتفي فيه بالسطور التالية:

قال الإمام النووي في «بستان العارفين»:

«اعلم أن مذهب أهل الحق إثبات كرامات الأولياء، وأنها واقعة موجودة مستمرة في الأعصار، ويدل عليه دلائل العقول، وصرائح النقول.

أما دلائل العقل: فهي أمر يمكن حدوثه، ولا يؤدي وقوعه إلى رفع أصل من أصول الدين، فيجب وصف الله تعالى بالقدرة عليه، وما كان مقدورًا كان جائز الوقوع.

وأما النقول: فآيات في القرآن العظيم، وأحاديث مستفيضة.

أما الآيات: فقول الله تعالى في قصة مريم: **{وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا}** [مريم: 25]، قال الإمام أبو المعالي ححجع إمام الحرمين: ولم تكن مريم بنبية بإجماع العلماء[310]، وكذا قال غيره، بل كانت ولية صديقة، كما أخبر الله تعالى عنها.

---

(310) خالف في ذلك الإمام ابن حزم في كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، وزعم أنها نبية؛ لأن الملائكة خاطبتها بنص القرآن: **{وَإِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ 42 يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ}** [آل عمران: 42، 43]، واستدل المخالفون بأن القرآن قال عن المسيح: **{وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ}** [المائدة: 75]، ولكن الصديقية لا تنافي النبوة، قال تعالى في إبراهيم وإدريس: **{إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيّٗا}** [مريم: 41، 56]، المؤلف.

وقوله تعالى: {كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ} [آل عمران: 37].

ومن ذلك قصة صاحب سليمان سسس حيث قال: {أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ} [النمل: 40]، قال العلماء: ولم يكن نبيًّا(311).

ومن ذلك ما استدل به إمام الحرمين وغيره من قصة أم موسى.

ومن ذلك ما استدل به أبو القاسم القشيري(312) من قصة ذي القرنين.

واستدل القشيري وغيره بقصة الخضر مع موسى سسس، قالوا: ولم يكن نبيًّا، وقيل: كان نبيًّا رسولًا، وقيل: كان وليًّا، وقيل: كان ملكًا(313).

وقد أوضحت الخلاف فيه وشرحته في «تهذيب الأسماء واللغات» وفي «شرح المهذب».

وفي ذلك: قصة أهل الكهف، وما اشتملت عليه من خوارق العادات، قال إمام الحرمين وغيره: ولم يكونوا أنبياء بالإجماع.

وأما الأحاديث فكثيرة:

منها: حديث أنس: أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

---

(311) ولكن القرآن قال عن صاحب سليمان هذا: {قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلۡمٞ مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن يَرۡتَدَّ إِلَيۡكَ طَرۡفُكَۚ} [النمل: 40]، فأشار إلى علة هذه القدرة العجيبة، وهي ما عنده من العلم، وبهذا يخرج عن خارق العادة.

(312) راجع (2/667 - 671) «الرسالة القشيرية».

(313) يرجح الكثيرون: أن الخضر كان نبيًّا يوحى إليه، بدليل قوله في آخر القصة لموسى: {وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚ} [الكهف: 82].

خرجا من عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة، ومعهما مثل المصباحين، يضيئان بين أيديهما، فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أهله. أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الصلاة، وفي «علامات النبوة» هذا الرجلان: عباد بن بشر، وأسيد بن حضير «بضم أولهما وفتح ثانيهما»، وحضير: بضم الحاء المهملة، وبالضاد المعجمة»[314].

ومنها: حديث أصحاب الغار الثلاثة الذين أووا إلى الغار، فأطبقت صخرة عليهم بابه، فدعا كل واحد بدعوة فانفرجت عنهم الصخرة، وهو مخرج في صحيحي البخاري ومسلم[315].

ومنها: حديث أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - في قصة جريج، أنه قال للصبي الرضيع: من أبوك؟ قال: فلان الراعي، وهو مخرج في الصحيح[316].

ومنها: حديث أبي هريرة: قال النبي صلى الله عليه وسلم : «**لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر**».

وفي رواية: «**قد كان فيمن قبلكم من بني إسرائيل يكلمون من غير أن**

---

(314) رواه البخاري في الصلاة (465) عن أنس بن مالك.

(315) رواه البخاري في الأدب (5974)، ومسلم في الذكر والدعاء (2734) عن عبد الله بن عمر.

(316) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (3436)، ومسلم في البر والصلة (2550) عن أبي هريرة.

يكونوا أنبياء»[317].

ومنها: الحديث المشهور في «صحيح البخاري» وغيره، في قصة حبيب الأنصاري - بضم الخاء المعجمة - رضي الله تعالى عنه، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقول بنت الحارث فيه: والله ما رأيت أسيرًا قط خيرًا من خُبَيْب، والله لقد وجدته يومًا يأكل من قطف عنب في يده، وإنه لموثق في الحديد، وما بمكة ثمر! وكانت تقول: إنه لرزق الله، رزقه خبيبًا[318].

والأحاديث والآثار وأقوال السلف والخلف في هذا الباب أكثر من أن تحصر، فيكتفى بما أشرنا إليه[319]. اهـ.

شبهات منكر الكرامات:

هذا وقد رأينا رجال المدرسة العقلية المتمثلة في المعتزلة ومن سار على دربهم ينكرون ثبوت الكرامات، ووقوعها لأولياء الله الصالحين، ويعتبرون القول بذلك من سذاجة المتدينين، وتصديقهم لأباطيل المخرفين.

ونظرًا لأن لهؤلاء المبالغين في تقديس العقل فروخًا وتلاميذ يعيشون بين ظهرانينا، ولهم ألسنة طويلة، تشنع على أهل الدين، سنذكر هنا شبهات المعتزلة وأمثالهم على ثبوت الكرامات للأولياء، وردود العلماء عليها.

وقد رأيت العلامة الشافعي تاج الدين السبكي (ت771هـ) قد عني بهذه المسألة في كتابه الشهير «طبقات الشافعية الكبرى»، وذلك عند ترجمته للفقيه

---

(317) رواه البخاري في فضائل الصحابة (3689) عن أبي هريرة.

(318) رواه البخاري في المغازي (3989) عن أبي هريرة.

(319) انظر: «بستان العارفين» للنووي.

الصوفي المشهور بالكرامات وخوارق العادات[320] أبي تراب النخشبي.

وقد تعرض فيها لقول أبي تراب عن الكرامات، وأن السكون إليها نقص، وأنها قد تكون فتنة لمن سكن إليها، واغتر بها، كما أنه شدد على منكريها.

قال:: «إن الكرامات حق، وقول أبي تراب: «من لا يؤمن بها فقد كفر» بالغ في الحط من منكريها، وقد تؤول لفظة الكفر في كلامه، وتحمل على أنه لم يعن الكفر المخرج من الملة، ولكنه كفر دون كفر.

وإن لأعجب أشد العجب من منكرها، وأخشى عليه مقت الله، ويزداد تعجبي عند نسبة إنكارها إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وهو من أساطين أهل السنة والجماعة! على أن نسبة إنكارها إليه على الإطلاق كذب عليه، والذي ذكره الرجل في مصنفاته: أن الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العادة.

قال: وكل ما جاز تقديره معجزة لنبي لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي، قال: وإنما بالغ الكرامات: إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك مما ينحط عن خرق العادة، ثم مع هذا قال إمام الحرمين وغيره من أئمتنا: هذا المذهب متروك.

قلت: وليس بالغًا في البشاعة مبلغ مذهب المنكرين للكرامات مطلقًا، بل هو مذهب مفصل بين كرامة وكرامة، رأى أن ذلك التفصيل هو المميز لها من المعجزات.

---

(320) ترجمة رقم 72 (306/2) وما بعدها.

وقد قال الأستاذ الكبير أبو القاسم القشيري في «الرسالة»[321]: إن كثيرًا من المقدورات يُعلم اليوم قطعًا: أنه لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء؛ لضرورة أو شبه ضرورة، يعلم ذلك، فمنها حصول إنسان لا من أبوين، وقلب جماد بهيمة أو حيوانًا، وأمثال هذا يكثر». انتهى.

قال التاج السبكي:

وهو حق لا ريب فيه، وبه يتضح أن قول من قال: ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي. ليس على عمومه، وأن قول من قال: لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدي. ليس على وجهه[322].

ونبدأها بالرد على شبهات المنكرين:

1 - عدم اشتهار الكرامات في الصدر الأول:

قالوا: لو كان للكرامات أصل لكان أولى الناس بها أهل الصدر الأول، وهم صفوة الإسلام، وقادة الأنام، والمفضلون على الخليقة بعد الأنبياء سسست، ولم يؤثر عنهم أمر مستقصى.

وهذا الذي ذكروه تعلل بالأماني، وهو قول مرذول مردود، فلو حاول مستقص استقصاء كرامات الصحابة ررزت لأجهد نفسه، ولم يصل إلى عشر العشر، ولا بأس هنا بذكر يسير من كرامات الصحابة ررزت، والكلام على السر في ظهورها، وإظهارها على وجه الاختصار؛ ليستفاد بكلامنا على ما نورده من القليل ما يستعان به على ما نغفله من الكثير.

---

(321) (208/1).

(322) «طبقات الشافعية» للتاج السبكي بتحقيق: عبد الفتاح الحلو (314/2) وما وبعدها.

فنقول: اعلم أولًا أن كل كرامة ظهرت على يد صحابي أو ولي، أو تظهر إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، فإنها معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن صاحبها إنما نالها بالاقتداء به صلى الله عليه وسلم ، وهو متعرف له بأنه مقدم خليقة الله وصفوتهم، وسيد البشر الذي من بحره تستخرج الدرر، ومن غيثه يستنزل المطر، وهذا المعنى يصلح أن يكون سببًا إجماليًّا عامًّا في الإظهار، لا سيما في عصر الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - فإن الكفار إذا رأوا ما يظهر على يديهم من الخوارق آمنوا بنبيهم صلى الله عليه وسلم ، وعلموا أنهم على الحق، فربما كان هذا سببًا في الإظهار»(323).

وقد ذكر السبكي عددًا من الكرامات لجمع من الصحابة رررت، منهم الخلفاء الراشدون وغيرهم، ينبغي أن تراجع.

2 - تجويز الكرامة يُفضي إلى السفسطة:

«وقالوا: تجويز الكرامة يفضي إلى السفسطة؛ لأنه يقتضي تجويز انقلاب الجبل ذهبا إبريزا، أو البحر دما عبيطا، وانقلاب أواني يتركها الإنسان في بيته أئمة فضلاء مدققين!

والجواب عند هذه الشبهة من وجوه:ص202

أحدها: أنا لا نسلم بلوغ الكرامة إلى هذا المبلغ، كما اقتضاه كلام القشيري.

والثاني: وهو ما اقتضاه كلام أئمتنا: أنا نجوز بلوغها هذا المبلغ، ولكن لا يقتضي ذلك سفسطة؛ لأن ما ذكرتم بعينه وارد عليكم في زمان النبوة، فإنه يجوز ظهور المعجزة بذلك، ولا يؤدي إلى سفسطة.

(323) المصدر السابق (321/2).

والثالث: أن التجويزات العقلية لا تقدح في العلوم العادية، وجواز تغيرها بسبب الكرامة تجويز عقلي فلا يقدح فيها»[324].

3 - خطر اشتباه الكرامة بالمعجزة:

«قالوا: لو جازت الكرامة لاشتبهت بالمعجزة، فلا تبقى للمعجزة دلالة على ثبوت النبوة.

والجواب: منع الاشتباه، وهذا لأن المعجزة مقرونة بدعوى النبوة، ولا كذلك الكرامة، بل الكرامة مقرونة بالانقياد للنبي صلى الله عليه وسلم وتصديقه، والسير على طريقه.

وقولهم: «إنما دلت المعجزة على تصديق النبي من حيث انخراق العادة، فكذلك الكرامة» كلام ساقط، فإن مجرد خرق العادة ليس المقتضي للنبوة، ولو دل خرق العادة على النبوة بمجرده لوجب أن تدل أشراط الساعة وما سيظهر منها على ثبوت نبوة، إذ العوائد تنخرق بها، ومن أعظم البدائع: فطرة السماوات والنشأة الأولى، ثم لم تقتض بدائع الفطرة في نشأة الخلق ثبوت نبي، فاستبان أن مجرد خرق العادة لا يدل، إذ لو دل لاطرد، بل لا بد معه من التحدي، فلا اشتباه للكرامة بالمعجزة.

وأيضًا فالمعجزة يجب على صاحبها الإشهار، بخلاف الكرامة، فإن مبناها على الإخفاء، ولا تظهر إلا على الندرة والخصوص، لا على الكثرة والعموم، وأيضًا فالمعجزة يجوز أن تقع بجميع خوارق العادات، والكرامات تختص ببعضها، كما بيناه من كلام القشيري، وهو الصحيح، ولسنا نجوز

---

(324) «طبقات الشافعية» (316/2).

ولدًا إلا من أبوين، ولا نحو ذلك، كما سنستقصي القول فيه»[325].

4 ـ ادعاء الكرامة قد يبطل الأحكام الشرعية:

«وقالوا: لو ظهرت لولي كرامة لجاز الحكم له بمجرد دعواه أنه يملك حبة من الحنطة، أو فلسًا واحدًا من الفلوس، من غير بينة، لظهور درجته عند الله تعالى المانعة من كذبه، لا سيما في هذا النزر اليسير، لكنه باطل؛ لإجماع المسلمين المؤيد بقول رسول رب العالمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين: «**البينة على المدعي، واليمين على من أنكر**»[326].

والجواب: أن الكرامة لا توجب عصمة الولي، ولا صدقه في كل الأمور، قد سئل شيخ الطريقة ومقتدى الحقيقة أبو القاسم الجنيد:: أيزني الولي؟ فقال: **{وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا}** [الأحزاب: 38]، وهب أن الظن حاصل بصدقه فيما ادعاه، إلا أن الشارع جعل لثبوت الدعوى طريقًا مخصوصًا، وضابطًا معروفًا، لا يجوز تعديه، ولا العدول عنه، ألا ترى أن كثيرًا من الظنون لا يجوز الحكم بها؛ لخروجها عن الضوابط الشرعية»[327].

5 ـ تكرار الكرامات للأولياء يؤثر في صحة معجزات الأنبياء:

وحاصل شبهتهم هذه ـ كما ذكرها السبكي ـ قد حرروا عنها عبارة فقالوا:

---

(325) المصدر السابق (317/2).

(326) رواه البيهقي في «سننه» (252/10)، وحسنه ابن حجر في «الفتح» (283/5)، وأصل الحديث في الصحيحين: «**لو يُعْطَى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعي عليه**». رواه البخاري في التفسير (4552)، ومسلم في الأقضية (1711) عن ابن عباس.

(327) «طبقات الشافعية» (317/2).

إذا تكرر ما يخرق العوائد على الأولياء: أفضى ذلك إلى التحاق خوارق العادات في حقوقهم بالمعتادات، وصارت عاداتهم خلاف العادات، فلو ظهر نبي في زمنهم كانت عوائدهم في انخراق العوائد في أحوالهم تصدهم عن تصحيح النظر في المعجزة.

ثم أخرجوا الشبهة على وجه آخر فقالوا: لو جاز إظهارها على صالح لجاز إظهارها على صالح آخر إكرامًا له، وهكذا إلى عدد كثير، إذ ليس اختصاص عدد منهم بذلك أولى من عدد آخر، وحينئذٍ يصير عادةً، فلا يبقى ظهورها دليلًا على النبوة، ويُطْوَى بساط النبوة رأسًا.

وجميع ما ذكروه في هذه الشبهة تمويه، لا حاصل تحته، وقعقعة لا طائل فيها، ولأئمتنا في ردها وجهان:

فمن أئمتنا من منع توالي الكرامات واستمرارها حتى تصير في حكم العوائد، وخلص من هذا المنع عن إلزامهم، بل امتنع بعض المحققين من تصور توالي المعجزات على الرسل المتعاقبين، إذ كان يؤدي إلى أن تصير المعجزات معتادة، فهذه طريقة في الرد على هذه الشبهة، حاصلها:

أنا إنما نجوز ظهور الكرامات على وجه لا يصير عادة، فاستبان أنه خاص بشبهتهم هذه، وأنها لم تقدح في أصل الكرامات، وإنما تضمنت منع كرورها، والتحاقها بالمعتاد.

ومن أئمتنا - وهم المعظم - من جوز توالي الكرامات على وجه الاختفاء، بحيث لا تظهر ولا تشيع ولا تلحق بالمعتاد؛ لئلا تخرج الكرامة عن كونها كرامة عند عامة الخلق، ثم قالوا: الكرامة وإن توالت على الولي حتى ألفها

واعتادها، فلا يخرجه ذلك عن طريق الرشاد، ووجه السداد في النظر إذا لاحت المعجزة، إن وافقه التوفيق. وإن تعداه التوفيق سلب الطريق، ولم يكن بولي على التحقيق، والمعجزة تتميز عمن تكررت عليه الكرامة بالإظهار والإشاعة والتحدي ودعوى النبوة، فإذا تميزت الكرامة عن المعجزة لم ينسد باب الطريق إلى معرفة النبي.

ومن تمام الكلام في ذلك: أن أهل القبلة متفقون على أن الكرامات لا تظهر على الفسقة الفجرة، وإنما تظهر على المتمسكين بطاعة الله عز وجل.

وبهذا لاح أن الطريق إلى معرفة الأنبياء لا ينسد، فإن الولي بتوفيق الله تعالى ينقاد للنبي إذا ظهرت المعجزة على يديه، ويقول: معاشر الناس هذا نبي الله فأطيعوه، ويكون أول منقاد له، ومؤمن به.

والقاضي أبو بكر وإن شبب بمنع هذا الإجماع وقال: لو جوز مجوز ظهور بعض خوارق العادات على بعض الفسقة استدراجًا لكان مذهبًا، كما أنه لا يبعد ظهورها على الرهبان المتبتلين، وأصحاب الصوامع على كفرهم. فهذا كما قال إمام الحرمين فيه نظر، ولسنا نثبت لراهب كرامة... ومحل استيفاء القول على ذلك لا يحتمله هذا المكان.

والحاصل: أن ما يظهر على يد الرهبان ليس من الكرامات، وأما توقف القاضي في الفسقة والفجرة فأنا معه، لكن لا على الإطلاق، بل أفصل فأقول: لو ذهب ذاهب إلى تجويز ظهور الكرامة على يد الفاسق إنقاذًا له مما هو فيه، ثم يتوب بعدها، وثبت لا محالة، وينتقل إلى الهدى بعد الضلالة، لكان مذهبًا. يقرب منه قصة أصحاب الكهف التي سنحكيها، فقد كانوا عبدة أصنام، ثم

حصل لهم ما حصل[328]؛ إرشادًا وتبصرة، ثم ما ذكره الخصوم من حديث اشتباه النبي بغيره إذا وافقت المعجزة الكرامة قد تبين الانفصال عنه.

وأنا أقول: معاذ الله أن يتحدى نبي بكرامة تكررت على يد ولي! بل لا بد أن يأتي النبي بما لا يوقعه الله على يد الولي، وإن جاز وقوعه فليس كل جائز في قضايا العقول واقعًا، ولما كانت مرتبة النبي أعلى وأرفع من مرتبة الولي كان الولي ممنوعًا مما يأتي به النبي على وجه الإعجاز والتحدي؛ أدبًا مع النبي.

ثم أقول: حديث الاشتباه والانسداد على بطلانه إنما يقع البحث فيه حيث لم تختم النبوة، أما مع مجيء خاتم النبيين الذي ثبتت نبوته بأوضح البراهين، وإخباره بأنه لا نبي بعده، فقد أمنا الاشتباه، فلو صح ما ذكر من الاشتباه والانسداد لكان في حكم الأولياء من الأمم السالفة، لا في حكم الأولياء من هذه الأمة؛ لأمنهم من أنه لا نبي بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم ، هذا لو صح، ولن يصح أبدًا»[329].

تنبيه على حقائق مهمة:

وأجد من الضروري هنا التنبيه على جملة حقائق في موضوع الكرامات والخوارق بصفة عامة، يجب تذكرها ورعايتها:

---

(328) إنما حصل لهم ما حصل من كرامات بعد إيمانهم: {نَّحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ نَبَأَهُم بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّهُمۡ فِتۡيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمۡ وَزِدۡنَٰهُمۡ هُدٗى} الآيات من سورة الكهف.

(329) «طبقات الشافعية» (318/2 - 321).

1 - الأصل في السنن الثبات والاطراد:

الحقيقة الأولى: أن الأصل في السنن الكونية الثبات والاطراد، إذ لولا ثباتها واطرادها ما عمرت الأرض، ولا تقدم العلم، ولا استطاع الإنسان أن يقوم بمهمة الخلافة الموكولة إليه، فكيف يستطيع أن يزرع أرضا يخشى أن ينقلب ترابها غدًا ذهبًا، أو يسقيها بماء يمكن أن يستحيل أمامه إلى نار محرقة... إلخ.

وإنما يخرق الله هذه السنن المعتادة لحكم وأسباب، لا جزافًا واعتباطًا، من ذلك أن تكون تصديقا لأنبيائه عند دعواهم النبوة، ومعارضة أقوامهم لهم، ومطالبتهم بما يثبت صدق دعواهم، فتأتي الخارقة المعجزة على يد النبي تأييدًا وتصديقًا عمليًّا، بمنزلة قول الله سبحانه: «صدق عبدي فيما يبلغ عني»، وهذا كناقة صالح، وعصا موسى وغيرهما.

وقد تظهر الخارقة على يد النبي تأكيدًا لصدقه، ونصرًا من الله له على عدوه، وتثبيتًا للذين آمنوا معه، كما في انفلاق البحر لموسى، ونزول الملائكة على محمد وأصحابه في بدر والخندق وحنين.

ومثل ذلك تكثير الطعام القليل للنبي صلى الله عليه وسلم [(330)] حتى يشبع العدد الكبير في بعض الغزوات، وإفاضة الماء من بين أصابعه صلى الله

---

(330) معجزة تكثير الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم تعددت، منها ما كان في السفر، ومنها ما كان في الحضر، وقد جاء بعضها في الصحيحين، كما في قصة جابر بن عبد الله، وقد رواها البخاري في المغازي (4102)، ومسلم في الأشربة (2039) عن جابر، وكان عددهم ألف رجل.

عليه وسلم [331] حتى يرتوي الجم الغفير، ونحو ذلك، وذلك عندما احتاجوا إلى الماء ليشربوا، والطعام ليأكلوا.

ومن ذلك أن تقع الخارقة إرهاصًا وتمهيدًا لمقدم نبي؛ لتتهيأ الأذهان والنفوس لاستقبال دعوته، والإيمان برسالته، وذلك مثل حادثة أصحاب الفيل عام مولد النبي صلى الله عليه وسلم ونحوها.

ومنها كلام عيسى في المهد صبيًّا.

وإن كان يُضاف إلى الإرهاص هنا حكمة جليلة أخرى، هي تبرئة أمه العذراء، فنطقه في المهد كاف في قطع ألسنة السوء التي تتناول امرأة حملت بغير رجل، ومن استطاع أن ينطق الوليد في مهده بكلام فصيح مبين: قادر على أن يهب المرأة جنينًا بغير نطفة من رجل.

ومن ذلك: أن يكون الناس في أزمة وشدة، فيدعو العبد الصالح ربه، فيستجيب الله دعاءه، فيكشف عن عباده الشدة بأمر خارق لم يخطر لهم على بال، وربما يجري الله الخارق على يديه بدون دعاء، فإن قلبه مع الله، وإن لم يتكلم لسانه.

وهذا كما جاء عن عمر ررر في قصة: «يا سارية الجبل»[332]، إذ انكشف له الخطر على سارية وجيشه من ناحية الجبل، وهو بعيد جدًّا عنه، فناداه من فوق المنبر، فبلغه الصوت وسمعه.

---

(331) قصة نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم عند البخاري في الأشربة (5639) عن جابر، وكانوا (1400) رجل.

(332) قصة سارية ذكرها اللالكائي في كتابه «كرامات الأولياء» (ص120).

وكما وقع للثلاثة أصحاب الغار الذين أطبقت عليهم الصخرة، فدعوا الله وتوسلوا إليه بصالح أعمالهم، فانفرجت عنهم الصخرة.

ومنها ما ذكر في كتب التصوف: أن جماعة ركبوا سفينة، فعصفت بهم الريح، وجاءهم الموج من كل مكان، وظنوا أنهم أحيط بهم، فصدح الناس بالدعاء إلى الله، والاستغاثة بالله، وإذا رجل معهم مستغرق في ذكر الله كأنه لا يبالي بما يقع، فقالوا له: ادع الله أن يفرج عنا ما نحن فيه، فرفع يديه إلى السماء وقال: اللهم كما أريتنا بطشك وقوتك، فأرنا عفوك ورحمتك، يا أرحم الراحمين، فما كاد يتم كلماته حتى هدأت الرياح، وتغير الجو، وسارت السفينة بأمان.

يذكر ابن السبكي في «طبقات الشافعية»: أن الفرنج الصليبيين حين وصلوا إلى المنصورة واستظهروا على المسلمين، وخرج إليهم عسكر مصر، كان الشيخ عزي الدين ابن عبد السلام مع العسكر، فهبت ريح قوية، فلما رأى الشيخ حال المسلمين نادى بأعلى صوته مشيرًا إلى الريح: يا ريح، خذيهم، يا ريح، خذيهم، يا ريح، خذيهم! فعادت الريح على مراكب الفرنج فحطمتها، وكان الفتح من الله، وغرق أكثر الفرنج. وقال من قال من المسلمين: الحمد لله الذي أرانا من أمة محمد صلى الله عليه وسلم رجلًا سخر له الريح![333].

ومن ذلك: أن يكون الولي الصالح نفسه في كربة وغمة، فيكرمه الله ويفرج عنه كربته بغير ما هو معتاد من الطرائق والسنن، كما في قصة

---

(333) «طبقات الشافعية» (84/5).

جريج في «صحيح مسلم»[334]، التي أشار إليها النووي فيما نقلناه عنه.

ومن ذلك: أن يكثر الإنكار من فرد أو جماعة للغيبيات والخوارق، فيجري الله منها على أيدي الصالحين ما يفحم المكابرين، ويسد أفواه المجادلين بالباطل ليدحضوا به الحق.

2 - الخوارق الكبار لا تقع لغير الأنبياء:

الحقيقة الثانية: أن هناك خوارق كبارًا لم تقع لغير الأنبياء، مثل: قلب الجماد حيوانًا، كما في قلب العصا حية تسعى، والنفخ في الطين المصور فيكون طيرًا، ومثل انفلاق البحر فرقتين بضربة عصا، حتى يكون كل فرق كالطود العظيم، ومثل إحياء الموتى، وحمل المرأة من غير نطفة الرجل.

فهذه - وإن كانت ممكنة وفي سلطان القدرة الإلهية - لم تقع لغير نبي مرسل.

وهنا يبرز سؤال ينبغي الإجابة عنه، وهو:

هل يجوز إثبات أي خارق للولي على سبيل الكرامة، مهما تكن طبيعة هذا الخارق ودرجته ومداه؟

أجاب بعض العلماء من أهل السنة بالإيجاب في الجملة لا في التفصيل، ومن ذلك قول إمام الحرمين:

المرضي عندنا تجويز جملة خوارق العادات في معرض الكرامات.

وسُئل النسفي عما يُحكى: أن الكعبة كانت تزور واحدًا من الأولياء: هل

---

(334) سبق تخريجه.

يجوز القول به؟

فقال: نقض العادة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائز عند أهل السنة.

واشترط السعد التفتازاني في إثبات الخوارق للولي: ألا يرد نص قاطع على أن أحدًا لا يأتي بمثله أصلًا كالقرآن.

لكن من العلماء من خالف ذلك، ومنع التوسع في إثبات الخوارق والكرامات بلا قيد ولا شرط.

ومن ذلك ما ذكر - في «البزازية» من كتب الحنفية قال:

وقد ذكر علماؤنا: أن ما هو من المعجزات الكبار؛ كإحياء الموتى، وقلب العصا حية، وانشقاق القمر، وإشباع الجمع الكثير من الطعام القليل، وخروج الماء من بين الأصابع: لا يمكن إجراؤه كرامة للولي.

وجعلوا من هذا النوع: طيّ المسافات للولي، كما حدث للنبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الإسراء، واستدلوا أن هذا مما اختص الله به رسله بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم : «**زويت لي الأرض...**»[335] الحديث. فلو جاز لغيره لم يبق فائدة للتخصيص.

بل ذهب بعض العلماء إلى أن من جوز وقوع هذا للولي يكفر، كما حكي ذلك في «شرح تنوير الأبصار»، حيث قال شعرًا:

---

(335) إشارة إلى حديث ثوبان، وهو عند ابن ماجه في الفتن (3952)، وذكره الألباني في «الصحيحة» (3192).

ومن لولي قال: طي مسافة يجوز - جهول، ثم بعض

وكذلك جاء عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني: التحديد من نطاق الكرامات، وتضييق دائرتها، مما جعل بعضهم ينسب إليه إنكارها رأسًا، مع أنه من أساطين أهل السنة والجماعة.

وقد قال العلامة تاج الدين السبكي في «طبقات الشافعية» فيما نقلناه من قبل:

«على أن نسبة إنكارها إليه على الإطلاق كذب عليه، والذي ذكره الرجل في مصنفاته: أن الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العادة. قال: وكل ما جاز تقديره معجزة لنبي، لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي.

قال: وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن خرق العادة، ثم مع هذا قال إمام الحرمين وغيره من أئمتنا: هذا المذهب متروك.

قلت: وليس بالغًا في البشاعة مبلغ مذهب المنكرين للكرامات مطلقًا، بل هو مذهب مفصل بين كرامة وكرامة، رأى أن ذلك التفصيل هو المميز لها من المعجزات.

وقد قال الأستاذ الكبير أبو القاسم القشيري في الرسالة:

إن كثيرًا من المقدورات يُعلم اليوم قطعًا أنه لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء، لضرورة أو شبه ضرورة يعلم ذلك، فمنها حصول إنسان لا من

---

(336) انظر: «الدر المختار» وحاشيته: «رد المحتار» «حاشية ابن عابدين» (245/3، 246).

أبوين، وقلب جماد بهيمة أو حيوانًا، وأمثال هذا كثير. انتهى.

وهو حق لا ريب فيه، وبه يتضح أن قول من قال: ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي: ليس على عمومه، وأن قول من قال: لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدي، ليس على وجهه»(337).

3 - ليس كل خارق للعادة كرامة:

الحقيقة الثالثة: أنه ليس كل أمر خارق ظهر على يدي إنسان يكون كرامة له، وبرهانا على أنه ولي الله.

فالخوارق أنواع شتى:

منها: ما يُسميه العلماء «معجزة»، وهو أمر خارق للعادة، يظهره الله على يد مُدَّعي النبوة، مقرونًا بالتحدي، تصديقًا له في دعواه.

ومنها: ما يُسمَّى «إهانة»، وهو أمر خارق للعادة يظهره الله على يد مُدَّعي النبوة، تكذيبًا له في دعواه، كمن يتفل في عين الأعور لتشفى فتعمى الصحيحة.

ومنها: ما يُسمَّى «استدراجًا»، وهو أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد فاجر ظاهر الفجور، مكرًا من الله به، واستدراجًا له، ابتلاءً لإيمان الناس. كما قال تعالى: **{سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ 44 وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ}** [القلم: 44، 45]، من ذلك ما يظهره الله على يد مدعي الألوهية، كالمسيح الدجال، فادعاؤه الألوهية يحمل في ذاته دليل كذبه، فما يظهر على

---

(337) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي، بتحقيق: الحلو (315/2، 316).

يده من خوارق - إن صحَّت - من باب الاستدراج.

ومنها: ما يُسمَّى «إعانة»، وهو خارق للعادة يظهره الله على يد عبد مستور الحال إعانةً من الله له.

ومنها: ما يُسمَّى «كرامة»، وهو أمر خارق للعادة يظهره الله على يد عبد ظاهر الصلاح والتقوى؛ تكريمًا من الله له، وهذا هو موضوع حديثنا.

4 - ليس كل مخالف للمعتاد خارقا:

الحقيقة الرابعة: أنه ليس كل ما يُشاع بين الناس أنه من الخوارق يكون خارقًا في الواقع.

فهناك أمور معتادة لمن عرف طرائقها، وتعلمها من أهلها، وإن ظن عوام الناس أنها من خوارق العادات.

هناك العجائب التي تصدر عن أرباب الرياضة الروحية التي يمارسها أناس ذوو استعدادات خاصة من شتى الملل والنحل، فتنكشف لهم أمور لا تنكشف لغيرهم، ويقدرون على أعمال لا يقدر عليها سواهم، بطول معاناتهم لهذا اللون من مجاهدة الأنفس، وطول الصيام والصمت والخلوة والتأمل والتركيز، فمَن تعنَّى تعنيهم، وسلم سبيلهم، وكان لديه الاستعداد، يُسِّر له ما يُسِّر لهم من الأمور التي يظنها العامة خوارق وكرامات، وما هي بالكرامات ولا الخوارق، إلا لمن جهل طريقها.

وحسب المسلم أن يرى فقراء الهندوس والبوذيين وغيرهم من كهنة الوثنيين، وكذلك رهبان النصارى يمارسون هذه الرياضة، فلا تبخل عليهم بآثارها من المكاشفات وما شابهها.

وهناك ظاهرة التنويم المغناطيسي، وكيف شاهد الناس من آثارها أمورًا عجيبة، حتى وجدوا الوسيط ـ المنوَّم ـ يستطيع أن يكشف عن بعض الأشياء المخبأة ونحو ذلك[338].

وهناك الفراسة الفطرية التي تكون موهبة عند بعض الناس، بحيث يستدل بهيئة الإنسان وكلامه وصورته الظاهرة على أخلاقه واتجاهاته وأحواله الباطنة، على نحو ما قال الشاعر:

لا تسأل المرء عن خلائقه في وجهه شاهد الخبر

وقال بعضهم: إذا نظرت إلى قفا إنسان تصورت طباعه وأخلاقه، قيل له: فإذا نظرت إلى وجهه؟ قال: ذاك كتاب أقرأه!

وهناك ما يفعله السحرة من العجائب التي تسحر أعين الناس، وتسترهب الجماهير، وهم بسحرهم يفرقون بين المرء وزوجه، هذا مع أن السحر من قديم علم أو فن يمكن تعلمه، وقد كان شائعًا لدى بعض الأمم كالمصريين وغيرهم، كما قص علينا القرآن الكريم، وقال القرآن في علم السحر: **{وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ}** [البقرة: 102].

وهناك الشعبذة وخفة اليد، واستعمال الحيل، واستخدام ما يجهله العامة من الطرق العلمية المقررة في الكيمياء وغيرها.

وهناك الحيلة والخداع والاستغفال الذي يمارسه بعض الدجالين لمعرفة أسرار الناس بواسطة الأتباع والمأجورين لكشف ما عند البسطاء والمغفلين، يظهرها بعض الأدعياء، وكأنها كرامة للدجال الذي يزعم أو يزعم له أنه

---

(338) انظر ما ذكره الأستاذ عبد العظيم الزرقاني في كتابه «مناهل العرفان».

يعرف الأسرار، ويعلم الخفيات، ويتنبأ بما يكنه ضمير الغيب، وهذا شأن العرافين والكهنة والرمالين وغيرهم من الدجاجلة المحترفين.

وهناك الإيحاء الذي أثبتت الدراسات النفسية قوة تأثيره على العقل والنفس والبدن، وخاصةً على العقل الجمعي، عقل الجماهير التي تصدق ساعة اجتماعها من الأباطيل ما لا يصدقه الواحد منفردًا.

كما شاع في القاهرة في فترة من الفترات: أن صورة السيدة مريم العذراء رررا تظهر فوق برج إحدى الكنائس في الزيتون، وأن بعض الناس رأوها واضحة جلية، وشاع هذا الخبر لدى العوام وصدقوه، واجتمع الآلاف من الناس عند هذه الكنيسة ليلًا، ينتظرون أن تطل عليهم السيدة مريم، فلم يجدوا شيئًا! وإن كان معظم هؤلاء مسلمين. ومنهم من أوهم نفسه أنه رأى شيئًا، والحق أن الناس أتعبوا أنفسهم في غير طائل.

فكل هذه الأمور وما شابهها ليس من الخوارق في شيء، إنما هي إيهام وتلبيس وتمويه على الجماهير السطحية التي تتبع كل ناعق، وتميل مع كل ريح.

5 ـ ليس كل ما ينقل من الكرامات صحيحًا:

الحقيقة الخامسة، وهي: أنه ليس كل ما ينقل من الكرامات يكون صحيحًا، وذلك: أن أمر إسناد الكرامات إلى الأولياء ـ سواء كانوا أولياء حقيقيين، أم أولياء مزعومين ـ من الأمور القابلة للتزيد والمبالغة، وجعل الحبة قبة، والقط جملًا، كما يقولون، بل إني لا أعدو الحق إذا قلت: إن هذا الأمر قابل للكذب والاختلاق، من بعض الذين دخلوا ميدان التصوف زورًا،

ولبسوا لبوس الصالحين، وليسوا منهم، ارتزاقًا من وراء الطريق، أو كسبًا للشهرة أو المال، وخداعًا للعوام الذين تروج عندهم السلع المغشوشة، وينفق في سوقهم الكلام المعسول، والمظهر الطيب من العمامة الخضراء أو السوداء، ومن اللحية الطويلة، وربما الثياب المرقعة، فلا عجب أن يسوق هؤلاء الأباطيل عن أنفسهم، وعمن ينتسبون إليه من المشايخ، ولا أحد يسائلهم، أو يناقشهم، أو يمتحن ما يقولون.

وحتى العوام عندهم قصص وحكايات من أكاذيب هؤلاء الدجاجلة التي يذيعونها بواسطة أتباعهم الموالين لهم، والناطقين باسمهم، والذين يعتبرون أبواقًا لهم، وسرعان ما يكتشف الناس إفكهم وبهتانهم.

وحتى بعض المتدينين حقيقة من هؤلاء - لعدم فهمهم - لا يتورعون من الكذب في هذا المجال، لتوهمهم أن هذا يرغب الناس في حب الصالحين، والاقتداء بهم، والسير على طريقهم، ومعاذ الله أن يحتاج الحق إلى أن يؤيد بالباطل.

6 - ليس كل ما ورد في الكتب مقبولا:

والحقيقة السادسة: أنه إذا كان العوام الجهال قد يقعون في التزيد والمبالغة في إثبات الكرامات، بل ربما سقطوا في الكذب الصراح في إسناد وقائع وخوارق لأناس لم تقع إلا في خيالاتهم، أو على ألسنتهم، فإن أعجب من هذا: أن تروج مثل الغرائب والعجائب عند بعض العلماء، ويتناقلوها في كتبهم، ويتباهوا بها، بوصفها كرامات لأولياء، وكثير منها فضائح أو جرائم لا يجوز تسطيرها في الكتب، ولا سيما الكتب التي تنسب إلى دين الإسلام،

الذين نوه بـ{أُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ} و{أُوْلِي ٱلنُّهَىٰ}، وكان كتابه {ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} و{لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}، واعتبر التفكر فيه عبادة وفريضة، وحمل على التقليد والجمود حملة شعواء، كما حمل على الظنون والأهواء في تأسيس الحقائق، وتكوين العقائد: {إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَئًْا} {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ...}.

من ذلك ما نقله الشيخ الشعراني من المتأخرين في «طبقاته الكبرى» مما يسميه كرامات لمن ذكرهم من الأولياء في نظره، وبعضها لا يليق ذكره، ولا ينفع نقله، ولو فرض وقوعه؛ لأنه لا يستفيد منه الناس في دين ولا دنيا.

رشيد رضا يطارد خرافات غلاة المتصوفة:

وقد ضاق العلامة رشيد رضا ذرعًا بما سجله الشعراني في كتابه، وتعقب بعضه في تفسيره بمنطق قوي، معتمد على صحيح المنقول وصريح المعقول.

قال: في تفسير آية سورة يونس في شأن أولياء الله:

أمرر بصرك على طبقات الشعراني الكبرى، فإنك لا ترى فيها - يعني: في القرون الأولى - فرقًا كبيرًا بين سيرة أئمة الحديث والفقه، وأئمة التصوف في العبادة والتقوى والعلم والحكمة، ثم انظر في سيرة من بعدهم من صوفية القرون الوسطى، ثم قرن المؤلف - وهو العاشر - وتأمل ووازن: تر في أولياء الشعراني: المجانين والمجان والقذرين الذين تناثرت الحشرات من رؤوسهم ولحاهم وثيابهم التي لا يغسلونها حتى تبلى، أو في السنة مرة واحدة، تجد ذلك البون الشاسع فيهم، وهم مع ذلك يفضلون أنفسهم على

الأنبياء، ومنهم من يدعي الاتحاد بالله أو الألوهية!

تأمل ما كتبه في ترجمة الذين يسمونهم «الأقطاب الأربعة»، فإنك لا تجد فيه لأحد منهم: أنه كان ينفع الناس بعلوم الشرع، إلا الشيخ عبد القادر الجيلاني، وتجد أن الشيخ أحمد الرفاعي كان يوبخه علماء عصره، ويخاطبونه بلقب «الدجال» ويرمونه بالجمع بين النساء والرجال.

وأما الدسوقي: فكتب عنه: أنه كان يتكلم بالعجمي والسرياني والعبراني والزنجي، وسائر لغات الطيور والوحوش، ونقل عنه كتابًا من هذه اللغات، أرسله إلى أحد مريديه، وهو خلط مخترع ليس منها في شيء، وسلامًا مثله أرسله مع أحد الحجاج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه قوله: «موز الرموز، عموز النهوز، سلاحات أفق، فرد نانية أمق، شوامق اليرامق، حيد وفرقيد، وفرغاط الأسباط...» إلخ. فما معنى هذا؟ وأي فائدة للناس فيه؟

ونقل عنه كلاما من المعهود من أمثاله من الصوفية، منه النافع والضار، فمن الحق النافع ما معناه: أنه لو لم تغلب عليهم الأحوال لما قالوا في التفسير إلا الصحيح المأثور. ومن الضار الذي أفسد على المصدقين بولاية هؤلاء الناس دينهم، وهو مما نحن فيه قوله: وكان ررر يقول: أنا موسى سسس في مناجاته، أنا علي ررر في حملاته، أنا كل ولي في الأرض، خلقته بيدي، ألبس منهم من شئت! أنا في السماء شاهدت ربي، وعلى الكرسي خاطبته! أنا بيدي أبواب النار غلقتها! وبيدي جنة الفردوس فتحتها!! من زارني أسكنته جنة الفردوس...» إلخ، وقوله وهو في تفسير الآية:

«واعلم يا ولدي أن أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون:

متصلون بالله، وما كان ولي متصل بالله إلا وهو يناجي ربه، كما كان موسى سسس يناجي ربه، وما من ولي إلا وهو يحمل على الكفار كما كان علي ررر يحمل، وقد كنت أنا وأولياء الله أشياخًا في الأزل، بين يدي قديم الأزل، وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن الله عز وجل خلقني من نور رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمرني أن أخلع على جميع الأولياء بيدي، فخلعت عليهم بيدي، وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا إبراهيم، أنت نقيب عليهم! فكنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم وأخي عبد القادر خلفي، وابن الرفاعي خلف عبد القادر، ثم التفت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لي: يا إبراهيم، سر إلى مالك وقل له: يغلق النيران، وسر إلى رضوان وقل له: يفتح الجنان، ففعل مالك ما أمر به، ورضوان ما أمر به!!! إلخ»، وله ما هو أغرب منه.

وذكر الشعراني أنه أطال في هذا الكلام، وهو من مقام الاستطالة، تعطي الرتبة صاحبها أن ينطق بما ينطق به، وقد سبقه إلى نحو ذلك الشيخ عبد القادر الجيلاني ررر وغيره، فلا ينبغي مخالفته إلا بنص صريح». اهـ.

قال الشيخ رشيد:

ونقول: إن مثبت هذه الدعاوى المنكرة في عالم الغيب من شؤون رب العالمين وملائكته، وأكرم رسله، وجنته وناره، هو الذي يحتاج في إثباتها إلى النص الصريح دون منكره، فإنه يتبع الأصل والإجماع على أن شيئًا من ذلك لا يثبت إلا بنص قطعي، وسنذكر ما انتهت إليه هذه الدعاوى في إفساد الدين وإضلال الملايين من المسلمين.

جاء في كتب الرفاعية: أن الشيخ أحمد الرفاعي مس بيده سمكة، فأرادوا شيها بالنار، فلم تؤثر فيها النار، فذكروا له ذلك فقال: وعدني العزيز أن كل ما لمسته يد هذا اللاش حميد لا تحرقه النار في الدنيا ولا في الآخرة! وجاء فيها: أن سيدي أحمد الرفاعي كان يُميت ويُحيي، ويسعد ويشقي، ويفقر ويغني، وأنه وصل إلى مقام صارت السماوات السبع في رجله كالخلخال!!!

وفي «البهجة الرفاعية»: أن سيدهم أحمد الرفاعي باع بستانًا في الجنة لبعض الناس!! وذكر له حدودًا أربعة، وقد نقلت هذا وما قبله في كتابي «الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية».

وجاء في بعض كتب مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني: أنه مات بعض مريديه، فشكت إليه أمه وبكت، فرقَّ لها، فطار وراء ملك الموت في المساء، وهو صاعد إلى السماء، يحمل في زنبيل ما قبض من الأرواح في ذلك اليوم، فطلب منه أن يعطيه روح مريده أو يردها إليه، فامتنع، فجذب الزنبيل منه فأفلت فسقط جميع من كان فيه من الأرواح فذهبت كل روح إلى جسدها! فصعد ملك الموت إلى ربه، وشكا له ما فعله عبد القادر، فأجابه الرب سبحانه بما امتنعنا عن نقله، إذ نقلنا هذه الخرافة في الجزء الأول من المجلد التاسع من المنار تنويهًا وأدبًا مع ربنا عز وجل.

ونقلنا ثم: أن خطيبًا خطب المسلمين في الهند ذاكرًا مناقب الشيخ عبد القادر فقال: إن حدأة خطفت قطعة لحم مما ذبح للشيخ عبد القادر في مولده - كما كانوا يذبحون للأصنام - فوقعت عظمتها في مقبرة، فغفر الله تعالى لجميع من دفن فيها كرامة للشيخ عبد القادر!!

ويا ويل من ينكر أمثال هذه الخرافات، فيستهدف لرميه بمخالفة قوله تعالى: {أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ}، وإنكار الكرامات، وقول اللقاني:

وأثبتن للأوليا الكرامة ومن نفاها فانبذن كلامه

ومن هذه الكرامات بزعمهم: ادعاء الوحي، ولا ينافيها عندهم معارضة القرآن وعبادة الشيطان، وعلم الغيب، وملك النفع والضر وتدبير الأمر، وترك الفرائض، وارتكاب الفواحش؛ لأنها لا تكون من أوليائهم إلا صورية لمصلحة، وكذا الكفر الصريح، كما ترى في الشواهد الآتية:

«الشاهد الأول: كرامات ولي شيطاني موحد ألوهية إبليس»:

قال الشعراني في ترجمة الشيخ محمد الخضري: «وكان من أصحاب جدي رررب»، وكان يتكلم بالغرائب والعجائب من دقائق العلوم والمعارف ما دام صاحيًا، فإذا قوي عليه الحال تكلم بألفاظ لا يطيق أحد سماعها في حق الأنبياء وغيرهم، وكان يُرى في كذا كذا بلدًا في وقتٍ واحدٍ، وأخبرني الشيخ أبو الفضل السرسي: أنه جاءهم يوم الجمعة فسألوه الخطبة، فقال: «بسم الله» فطلع المنبر فحمد الله وأثنى عليه ومجده، ثم قال: وأشهد أن لا إله لكم إلا إبليس - عليه الصلاة والسلام - فقال الناس: كفر! فسل السيف، ونزل، فهرب الناس كلهم من الجامع، فجلس على المنبر إلى أذان العصر، وما تجرأ أحد أن يدخل الجامع، ثم جاء بعض أهل البلاد المجاورة، فأخبر أهل كل بلد أنه خطب عندهم وصلى بهم، قال: فعددنا له ذلك اليوم ثلاثين خطبة! هذا ونحن نراه جالسًا عندنا في بلدنا!

«وأخبرني الشيخ أحمد القلعي: أن السلطان قايتباي كان إذا رآه قاصدًا له تحول، ودخل البيت خوفًا أن يبطش به بحضرة الناس، وكان إذا أمسك أحدًا يمسكه من لحيته، ويصير يبصق على وجهه ويصفعه، حتى يبدو له إطلاقه، وكان لا يستطيع أكبر الناس أن يذهب حتى يفرغ من ضربه، وكان يقول: الأرض بين يدي كالإناء الذي آكل منه، وأجساد الخلائق كالقوارير، أرى ما في بواطنهم. توفي ررر سنة سبع وتسعين وثمانمئة ررر. اهـ. ص94 الجزء الثاني من «الطبقات».

قال الشيخ رشيد:

أقول: لولا أن سلطان هؤلاء القوم مجنون بالخرافات مثلهم لما كان لمثل هذا المجنون مأوى إلا البيمارستان، يكف كفره وشره عنهم.

«الشاهد الثاني: كرامة ولي العاهرات والزناة والفاعل بالأتان»:

قال في ترجمة من سماه «سيدي علي وحيش من مجاذيب النمارية»:

«كان ررر من أعيان المجاذيب أرباب الأحوال، وكان يأتي مصر والمحلة وغيرهما من البلاد، وله كرامات وخوارق، واجتمعت به يومًا في خط بين القصرين، فقال لي: وديني للزلباني، فوديته له، فدعا لي، وقال: الله يصبرك على ما بين يديك من البلوى. وأخبرني الشيخ محمد الطنيخي ححححع قال: كان الشيخ وحيش ررر يقيم عندنا في المحلة في خان بنات الخطا «أي العاهرات»، وكان كل من خرج يقول: قف حتى أشفع فيك عند الله قبل أن تخرج، فيشفع فيه! وكان يحبس بعضهم اليوم واليومين، ولا يمكنه أن يخرج حتى يجاب في شفاعته! وقال يومًا لبنات الخطا: أخرجوا، فإن الخان رائح

يطبق عليكم، فما سمع منهن إلا واحدة فخرجت، ووقع الباقي فمتن كلهن!

وكان إذا رأى شيخ بلد أو غيره ينزله من على الحمارة ويقول له: أمسك رأسها حتى أفعل فيها!! فإن أبى شيخ البلد تسمر في الأرض لا يستطيع أن يمشي خطوة، وإن سمع حصل له خجل عظيم والناس يمرون عليه. وكان له أحوال غريبة. وقد أخبرت عنه سيدي محمد بن عنان ررر فقال: هؤلاء يخيلون للناس هذه الأفعال وليس لها حقيقة» اهـ. ص219 منه. وولاية هذا المجنون أنه قواد للعاهرات بضمانة المغفرة لمن يفجر بهن بشفاعته، وأضل منه علماء الخرافات المدعون لكرامته»[339].

ضرورة التقيد بهذه الضوابط والحدود:

إن الإيمان بوقوع الكرامات والخوارق بغير ضوابط ولا حدود قد أفسد عقلية كثير من المسلمين، وجعلها مرتعًا للأوهام، ووكرًا للخرافات، حتى أصبحوا يصدقون كل دعوى يختلقها أفاك أثيم، وإن كانت ظاهرة البطلان.

لقد اخترع بعض الدجالين حكاية كاذبة مرفوضة من أساسها، أشرت إليها من قبل، وهي ظهور السيدة مريم العذراء فوق كنيسة في ضاحية الزيتون بالقاهرة، وتبنت بعض الصحف والأجهزة ترويج هذا الإفك، وتلقفه البسطاء والأغرار والسطحيون كأنه نبأ جاء به الوحي، وإذا عشرات الألوف من مسلمين ونصارى يذهبون إلى المكان المزعوم، ويشدون إليه الرحال، ويقضون الليل إلى الفجر واقفين على أقدامهم، متحملين مشاق السفر والسهر وشدة الضغط والزحام، والتعرض للسرقة والفجور، من أجل انتظار طلعة

---

(339) من تفسير «المنار» لرشيد رضا (421/11 - 425).

العذراء!!

وفي هذه الزحمة المذهلة لا غرو أن تجد أناسًا يغمى عليهم، ويخرون ساقطين من الإعياء، بل مات بعض الضعفاء من الشيوخ وغيرهم تحت أقدام الجماهير الغافلة المسوقة ـ بسوط الإشاعات والأوهام ـ إلى المكان الموعود سوق القطعان!(340).

والعجيب أن القادة والساسة يسكتون عن هذه الأباطيل، بل يشجعونها في الواقع؛ لأنها تلهي الجماهير عن المطالبة بحقوقها، والإحساس بالمآسي الكبيرة التي تعانيها أوطانها!!

وفي سنة 1970م نقلت وكالات الأنباء إشاعة مؤداها أن امرأة من إندونيسيا تحدث جنينها في بطنها، وقرأ القرآن الكريم.

ومعنى هذا أن هذه الخارقة تفوق معجزة عيسى سسس، فعيسى قد نطق في المهد صبيًّا، وهذا نطق في البطن جنينًا، ولم يقتصر على مجرد النطق بلغة الأم، بل تجاوزه فقرأ القرآن العربي المبين.

وقد شغل هذا النبأ الناس في داخل إندونيسيا وخارجها أيامًا وأسابيع، ولا حديث لهم إلا الجنين المتكلم القارئ المرتل! تتناقل ذلك الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء.

ثم بعد فحص وتحقيق تبين أن المرأة كذابة محتالة، وأنها كانت تخفي في صدرها مسجلًا صغيرًا، سجلت عليه بعض الكلمات وآيات من القرآن، فهي

---

(340) ظهرت خرافة العذراء هذه في مصر ثم في القدس بعد نكبة حزيران «يونيه» 1967م.

تديره بمهارة حيث لا يشعر زوارها، واستطاعت بهذه الحيلة أن تثير كل هذه الضجة، وتخدع الملايين وعشرات الملايين مدة غير يسيرة من الزمان.

وإذا كانت هذه اكتشفت حيلتها، فهناك عشرات ومئات من حيل المحتالين الفجرة، وخدع المخادعين المهرة، لم تكتشف، وظل الناس يعتقدون في أصحابها الولاية والقربى، وهم أبعد الناس عن ولاية الله: **{إِنۡ أَوۡلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ}** [الأنفال: 34].

الشيخ الغزالي يحمل على المبالغين في الخوارق:

لقد ضاق صدر الداعية الإسلامي الكبير الشيخ محمد الغزالي من كثرة ما قرأ وسمع من المبالغات في إثبات الكرامات التي كادت تلغي سنن الله في الخلق، فطفح به الكيل، وأوسع العقلية التي تنقل هذا السيل من الخوارق نقدًا لاذعًا.

قال: في كتابه «ركائز الإيمان بين العقل والقلب»:

«ومما يؤخذ على المسلمين في الأعصار المتأخرة خلطهم بين عالم الغيب وعالم الشهادة، إن العالم الأول غامض الصورة، مبهم المعالم، لا نعرف من حقائقه إلا القليل الذي عرفنا به الشارع لحكمة قصد إليها.

أما العالم الذي نعيش فيه فهو واضح الصورة بيّن المعالم، لعناصره خصائص ثابتة، وللعلاقة بين بعضها والبعض الآخر قوانين محكمة.

غير أن بعض المتدينين يلبس هذا بذاك، فلا تتماسك في ذهنه صورة دقيقة للحياة وسننها، بل تتحول المادة وصفاتها وقوانينها إلى سائل رجراج يتساوى فيه الممكن والمستحيل.

وما نقول في فقيه يفترض أن الميت غَسَّل نفسَه غُسْل الجنازة؟ وآخر يقود قافلة مشيعيه كيف يشاء؟

ولقد انتشر هذا اللغو في أعصار وأقطار شتى، فوقف تقدمها العلمي، ورسب في الأذهان أن حقائق الأشياء غير ثابتة، وأن قوانين الكون غير مضبوطة.

والغريب أن عددًا من المؤلفين في فروع الثقافة الإسلامية أذنوا لهذا الباطل أن يشيع، ويستحيل أن ترقى أمة يسودها هذا الفكر المكذوب.

اقرأ هذه الأقوال المنسوبة إلى المتصوفين وانظر: هل يبقى بعد تصديقها مجال لارتقاء كوني، أو تقدم صناعي وكيميائي؟

زعم الخوَّاص أنه كان يركب حماره وكان يضربه فرفع الحمار رأسه، وقال للخوَّاص: اضرب، فإنك هو ذا تضرب على رأسك!

وزعم غيره أن حية سقطت على الجيلاني وهو يدرس، ثم قامت بين يديه تكلمه بكلام لا يفهمه سواه! وأن تمساحًا ابتلع صبيًّا، فناداه الدسوقي، فخرج يمشي من البحر، ووضع الطفل بين يدي الشيخ! وزعم القشيري أن بعض شجر الرمان خاطب إبراهيم بن أدهم، ورجاه أن يأكل من ثمره، فلم يفعل ابن أدهم، فكرر شجر الرمان رجاءه ثلاث مرات، ثم توسل إلى رفيق ابن أدهم أن يشفع في هذا الأمر، فتناول إبراهيم رمانتين!!

وأن صوفيًّا ركز رمحه في الأرض، فجاء طير ووقف عليه، وأخبره عن سرية كانت تقاتل في أرض الروم، أنها سلمت وغنمت، وأنها ستعود في يوم كذا، فسأله الصوفي: من أنت؟ فأجابه الطير: أنا مذهب الحزن من قلوب

المؤمنين!

حكي عن أبي جعفر الأعور أنه قال: كنت عند ذي النون المصري، فتذاكرنا حديث طاعة الأشياء للأولياء، فقال ذو النون: من الطاعة أن أقول لهذا السرير يدور في أربع زوايا البيت ثم يرجع مكانه، فيفعل! قال: فدار السرير في أربع زوايا البيت وعاد إلى مكانه.

ويقص القشيري أيضًا عن ذي النون المصري أنه أقسم على شجرة ليس فيها رطب أن تنثر رطبًا جنيًّا، فنثرت! ويقص أن حية في طاقة نرجس كانت تروح بها على ابن أدهم وهو نائم، وأن أبا تراب النخشبي عطش أصحابه، فضرب برجله الأرض فانفجرت عين من ماء زلال، فقال أحدهم: أريد شربه في قدح، فضرب النخشبي بيده إلى الأرض ثم رفعها وفيها قدح من زجاج أبيض، كأحسن ما رأى الشاب.

وأن شابًّا صوفيًّا اتهمه ذو النون المصري بالسرقة وهما في سفينة، فقال له الشاب: ألي تقول ذلك؟ أقسمت عليك يا رب ألا تدع واحدًا من الحيتان إلا جاء بجوهرة، قال ذو النون: فإذا وجه الماء كله حيتان في فم كل منها جوهرة!!

وأن جماعة أنكروا الكرامات فخرج إليهم صوفي يركب أسدًا ويقول: أين المنكرون؟

ويقول الغزالي: كان أبو الخير التيناني مشهورًا بالكرامات، وإن إبراهيم الرقي صار وراء المغرب، فوجد أن التيناني لا يُحسن قراءة الفاتحة، فقال الرقي في نفسه: ضاعت سفرتي! ثم خرج إلى الطهارة فهاجمه سبع، فعاد

إلى التيناني وأخبره بما حدث من السبع، فخرج التيناني وصاح بالأسد: ألم أقل لك لا تتعرض لضيفاني؟! فتنحى الأسد! فتطهر الرقي ورجع إلى التيناني، فقال له: اشتغلتم بتقويم الظاهر فخفتم الأسد، واشتغلنا بتقويم الباطن فخافنا الأسد!

وينقل عن صوفي بالبصرة أنه كان إذا خطرت على سره مسألة سأل شيخه عنها، فيجيبها عنها من اصطخر! على بعد المسافة.

وقال أحد تلاميذ الكرخي: إنه رأى في وجه أستاذه إصابة لم تكن فيه من قبل، فسأله عنها، فأخبره الكرخي أنه اشتهى ذات ليلة - وهو بالعراق - الطواف حول البيت، فطار إلى مكة، ثم أراد أن يشرب من زمزم، فزلت قدمه على بابها، فأصيب وجهه!

وكان بشر الحافي يمشي على الماء! ومات صوفي في سفينة فجهزه الناس وهموا بإلقائه في البحر، فجف البحر، واستقرت السفينة على أرضه، فنزلوا وحفروا له قبرًا، ودفنوه، فلما فرغوا استوى الماء فارتفع المركب!

لقد كان من رحمة الله بالأمة الإسلامية أن سلفها الصالح سلم من هذا الداء، وأن النبي وأصحابه وتابعيهم بإحسان لم يعرفوا هذه الظلمة، فسعدت بهم الدنيا، ورشدت بهم الحياة، وبلغوا أمانات الوحي بصدق، وغرسوها في أرجاء الأرض بقدرة، فكانت الحضارة الإسلامية بركة على الإنسانية كلها.

ولو أن تلامذة محمد - حماهم الله - عرتهم هذه الأوهام عن الكون والكائنات ما فتحوا مصرًا، ولا هدوا قطرًا، ولا أعقبوا أثرًا.

وإنه ليحزننا أن أجيالًا من المسلمين ظنت مادة الكون عجينة يشكلها الناس

كيف يشاءون، فليست لها سمات معتادة ولا قوانين مطردة.

وإنه ليحزننا أن من تقربوا إلى الله ببعض العبادات يتصورون أن قرباتهم تنقض لبنات الكون، أو تشيع في نظامه الفوضى! والأغرب من ذلك أن يظل هذا التصور المعتل قائمًا في خطب بعض الناس ومقالاتهم، في الوقت الذي ظفر فيها العلم المادي، فغاص في أعماق الذرة، وغاب في أجواء الفضاء، وتقلب في علو الكون وسفله، يتدبر سنن الفطرة وعجائب الخلق، ويعود من هنا وهناك بالروائع»[341]. انتهى.

وأود أن أؤكد أن الشيخ الغزالي: لا ينكر الكرامات، ولكنه ينكر الغلو والمبالغة في إثباتها، وإشاعتها بالصورة التي ذكرها، حتى تكاد تلغي قوانين الوجود، وسنن الله في الخلق.

ابن تيمية يبين الأوهام في باب الكرامات:

بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» ما يعرض لبعض الناس من أوهام وتخيلات في باب الكرامات والخوارق كان كثير منها من فعل الشياطين، فقال:

«وذلك أن الخوارق منها ما هو من جنس العلم كالمكاشفات، ومنها ما هو من جنس القدرة والملك كالتصرفات الخارقة للعادات، ومنها ما هو من جنس الغنى عن جنس ما يعطاه الناس في الظاهر من العلم والسلطان والمال والغنى.

وجميع ما يؤتيه الله لعبده من هذه الأمور: إن استعان به على ما يحبه الله

---

(341) «ركائز الإيمان بين العقل والقلب» للشيخ محمد الغزالي (ص112) وما بعدها.

ويرضاه، ويقربه إليه، ويرفع درجته ويأمره الله به ورسوله، ازداد بذلك رفعة وقربا إلى الله ورسوله، وعلت درجته، وإن استعان به على ما نهى الله عنه ورسوله كالشرك والظلم والفواحش، استحق بذلك الذم والعقاب، فإن لم يتداركه الله تعالى بتوبة أو حسنات ماحية وإلا كان كأمثاله من المذنبين.

ولهذا كثيرًا ما يُعاقب أصحاب الخوارق تارةً بسلبها، كما يعزل الملك عن ملكه، ويسلب العالم علمه، وتارةً بسلب التطوعات، فينقل من الولاية الخاصة إلى العامة، وتارةً ينزل إلى درجة الفساق، وتارةً يرتد عن الإسلام، وهذا يكون فيمن له خوارق شيطانية، فإن كثيرًا من هؤلاء يرتد عن الإسلام، وكثيرًا منهم لا يعرف أن هذه شيطانية، بل يظنها من كرامات أولياء الله، ويظن من يظن منهم أن الله عز وجل إذا أعطى عبدًا خرق عادة لم يحاسبه على ذلك، كمن يظن أن الله إذا أعطى عبدًا ملكًا ومالًا وتصرفًا لم يحاسبه عليه، ومنهم من يستعين بالخوارق على أمور مباحة، لا مأمورًا بها ولا منهيًّا عنها، فهذا يكون من عموم الأولياء وهم الأبرار المقتصدون، وأما السابقون المقربون فأعلى من هؤلاء، كما أن العبد الرسول أعلى من النبي الملك.

ولما كانت الخوارق كثيرًا ما تنقص بها درجة الرجل كان كثير من الصالحين يتوب من مثل ذلك ويستغفر الله تعالى، كما يتوب من الذنوب، كالزنا والسرقة، وتعرض على بعضهم فيسأل الله زوالها، وكلهم يأمر المريد السالك أن لا يقف عندها، ولا يجعلها همته، ولا يتبجح بها، مع ظنهم أنها كرامات، فكيف إذا كانت بالحقيقة من الشياطين تغويهم بها؟ فإني أعرف من تخاطبه النباتات بما فيها من المنافع، وإنما يخاطبه الشيطان الذي دخل فيها! وأعرف من يخاطبهم الحجر والشجر وتقول: هنيئًا لك يا ولي الله! فيقرأ آية

الكرسي فيذهب ذلك.

وأعرف من يقصد صيد الطير، فتخاطبه العصافير وغيرها، وتقول: خذني حتى يأكلني الفقراء، ويكون الشيطان قد دخل فيها، كما يدخل الإنس، ويخاطبه بذلك.

ومنهم من يكون في البيت وهو مغلق، فيرى نفسه خارجه، وهو لم يفتح وبالعكس، وكذلك في أبواب المدينة، وتكون الجن قد أدخلته وأخرجته بسرعة، أو تمر به أنوار، أو تحضر عنده من يطلبه، ويكون ذلك من الشياطين يتصورون بصورة صاحبه، فإذا قرأ آية الكرسي مرة بعد مرة ذهب ذلك كله.

وأعرف من يخاطبه مخاطب ويقول له: أنا من أمر الله، ويعده بأنه المهدي الذي بشر به النبي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر له الخوارق، مثل أن يخطر بقلبه تصرف في الطير والجراد في الهواء، فإذا خطر بقلبه ذهاب الطير أو الجراد يمينًا أو شمالًا، ذهب حيث أراد، وإذا خطر بقلبه قيام بعض المواشي أو نومه أو ذهابه، حصل له ما أراد، من غير حركة منه في الظاهر، وتحمله إلى مكة وتأتي به، وتأتيه بأشخاص في صورة جميلة وتقول له: هذه الملائكة الكروبيون أرادوا زيارتك، فيقول في نفسه: كيف تصوروا بصورة المردان[342]؟! فيرفع رأسه فيجدهم بلحى! ويقول له: علامة أنك أنت المهدي أنك تثبت في جسدك شامة، فتثبت ويراها، وغير ذلك، وكله من مكر

---

(342) المردان: جمع أمرد، وهو الشاب الذي لا لحية له.

الشيطان»[343]. اهـ.

الخوارق ما بين محمود ومذموم ومباح:

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان أنواع الخوارق وما يُحمد منها وما يُذم وما يُباح:

«الخارق كشفًا كان أو تأثيرًا: إن حصل به فائدة مطلوبة في الدين كان من الأعمال الصالحة المأمور بها دينًا وشرعًا، إما واجب وإما مستحب، وإن حصل به أمر مباح كان من نعم الله الدنيوية التي تقتضي شكرًا، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهي عنه نهي تحريم أو نهي تنزيه، كان سببًا للعذاب أو البغض، كقصة الذي أوتي الآيات فانسلخ منها «بلعام بن باعوراء»، لكن قد يكون صاحبها معذورًا لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة، فيكون من جنس «برح» العابد.

والنهي قد يعود إلى سبب الخارق، وقد يعود إلى مقصوده، فالأول: مثل أن يدعو الله دعاء منهيًّا عنه اعتداء عليه، وقد قال تعالى: **{ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ}** [الأعراف: 55]، ومثل الأعمال المنهي عنها إذا أورثت كشفًا أو تأثيرًا.

والثاني: أن يدعو على غيره بما لا يستحقه، أو يدعو للظالم بالإعانة، ويعينه بهمته: كخفراء العدو، وأعوان الظلمة من ذوي الأحوال، فإن كان صاحبه من عقلاء المجانين والمغلوبين غلبة بحيث يعذرون، والناقصين نقصًا لا يلامون عليه كانوا برحية. وقد بينت في غير هذا الموضع ما

---

(343) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» (11/298 - 301).

يعذرون فيه، وما لا يعذرون فيه، وإن كانوا عالمين قادرين كانوا «بلعامية»، فإن من أتى بخارق على وجه منهي عنه، أو لمقصود منهي عنه، فإما أن يكون معذورًا معفوًّا عنه كبرح، أو يكون متعمدًا للكذب كبلعام.

فتلخص أن الخارق ثلاثة أقسام: محمود في الدين، ومذموم في الدين، ومباح لا محمود ولا مذموم في الدين، فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإن لم يكن فيه منفعة كان كسائر المباحات التي لا منفعة فيها كاللعب والعبث.

قال أبو علي الجوزجاني: كن طالبًا للاستقامة لا طالبًا للكرامة، فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة، قال الشيخ السهروردي في عوارفه: وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب، وسر غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب. وذلك أن المجتهدين والمتعبدين سمعوا عن سلف الصالحين المتقدمين، ما منحوا من الكرامات، وخوارق العادات، فأبدا نفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئًا من ذلك. ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهمًا لنفسه في صحة عمله، حيث لم يكاشف بشيء من ذلك، ولو علموا سر ذلك لهان عليهم الأمر، فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك بابًا.

والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة يقينًا[344]، فيقوى عزمه على هذا الزهد في الدنيا، والخروج من دواعي الهوى، وقد

---

(344) في الأصل: تفننا. ومن الواضح أنه تحريف طابع أو ناسخ، وبقية الكلام تدل على ما أثبتناه.

يكون بعض عباده يكاشف بصدق اليقين، ويرفع عن قلبه الحجاب، ومن كوشف بصدق اليقين أغنى بذلك عن رؤية خرق العادات؛ لأن المراد منها كان حصول اليقين، وقد حصل اليقين، فلو كوشف هذا المرزوق صدق اليقين بشيء من ذلك ما ازداد[345] يقينًا. فلا تقتضي الحكمة كشف القدرة بخوارق العادات لهذا الموضع استغناء به، وتقتضي الحكمة كشف ذلك لآخر لموضع حاجته، وكان هذا الثاني يكون أتم استعدادًا وأهلية من الأول. فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهي كل الكرامة، ثم إذا وقع في طريقه شيء خارق كان كأن لم يقع، فما يبالي ولا ينقص بذلك، وإنما ينقص بالإخلال بواجب حق الاستقامة.

فتعلم هذا لأنه أصل كبير للطالبين، والعلماء الزاهدين، ومشايخ الصوفية[346]. انتهى.

النقطة الرابعة: الأولياء لا يملكون لأنفسهم ولا غيرهم ضرا ولا نفعا:

النقطة الرابعة في هذا الأصل عن الأولياء: أنهم رررت لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا، في حياتهم أو بعد مماتهم، فضلًا عن أن يهبوا شيئًا من ذلك لغيرهم.

وهذا قد اتضح بعدما ذكرناه من كلام المحققين من القدامى والمحدثين عن كرامات الأولياء، وما دخلها من الأوهام والأكاذيب، حتى أفسدت عقول العوام، وأعطت هؤلاء الأولياء من السلطة في التصرف في الكون ما لم يعط

---

(345) في الأصل: لازداد يقينًا، ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتناه.

(346) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية» (319/11).

لأولي العزم من الرسل، وما يجعل الكون يمضي بغير سنن تحكمه.

إن اعتقاد كثير من عوام المسلمين: أن الأولياء - ولا سيما الكبار والمشاهير منهم - قد أطلقت يدهم في الكون يتصرفون فيه كيف يشاؤون، فهم يملكون أن يضروا وينفعوا، وأن يخفضوا ويرفعوا، وأن يعطوا ويمنعوا، حتى زعم من زعم أن من يسمونهم الأقطاب الأربعة: الجيلاني، والرفاعي، والبدوي، والدسوقي، قد تقاسموا فيما بينهم التصرف في الكون، وقد قسموه إلى أربعة أقسام، لكل منهم ربع يتصرف فيه كيف يشاء!! وبدون تقيد بالسنن الكونية، وشبكة الأسباب والمسببات.

وهذا كله من مظاهر الشرك التي دخلت على المسلمين ممن جاورهم من الوثنيين ومن شابههم، فالحق أن الله وحده هو المتصرف في الكون، وهو صاحب السلطان المنفرد بالخلق والأمر والتدبير، يميت ويحيي، ويفقر ويغني، ويضحك ويبكي، ويمنع ويعطي، ويعز ويذل، ويهدي ويضل: **{قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ 26 تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٖ}** [آل عمران: 26، 27].

{قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ} [يونس: 31].

{أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ} [الأعراف: 54].

{وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يَمۡسَسۡكَ بِخَيۡرٖ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ 17 وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ} [الأنعام: 17، 18].

وقد قال تعالى يخاطب خير خلقه وخاتم رسله محمدا صلى الله عليه وسلم : **{قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ}** [الأعراف: 188].

وفي سورة أخرى قال له: **{قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا}** [الجن: 21].

فإذا كان هذا شأن سيد الرسل وصفوة الخلق فكيف بمن دونه من أتباعه؟!!

اللهم ارزقنا نورًا نمشي به في الظلمات، وفرقانًا نُميز به بين المتشابهات.

* * *

الأصل الرابع عشر
زيارة القبور الشرعية والبدعية

* * *

الأصل الرابع عشر

زيارة القبور الشرعية والبدعية

قال الإمام حسن البنا في الأصل الرابع عشر من أصوله العشرين:

«وزيارة القبور - أيًّا كانت - سنة مشروعة، بالكيفية المأثورة، ولكن الاستعانة بالمقبورين - أيًّا كانوا - ونداءهم لذلك، وطلب قضاء الحاجات منهم، عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشييد القبور، وسترها، وإضاءتها، والتمسح بها، والحلف بغير الله، وما يلحق بذلك من المبتدعات: كبائر تجب محاربتها، ولا نتأوَّل لهذه الأعمال سدًّا للذريعة».

وهذا الأصل يتضمن عدة أحكام مهمة:

1 - أولًا: بيان حكم زيارة القبور، وأنها سنة مشروعة، من المستحبات للمسلم.

2 - ثانيًا: بيان أن سنية زيارة القبور واستحبابها: مقيدة بأن تكون بالكيفية المأثورة، كما وضحتها السنة النبوية، أما الكيفية المبتدعة، فكل بدعة ضلالة.

3 - ثالثًا: أن الاستعانة بالموتى «المقبورين» ونداءهم وطلب قضاء الحاجات منهم والنذر لهم من الكبائر التي تجب محاربتها.

4 - رابعًا: أن تشييد القبور للموتى وسترها وإضاءتها والتمسح بها والحلف بغير الله وما يلحق بذلك من المبتدعات: يدخل أيضًا في باب الكبائر التي تجب محاربتها، ولا نتأوَّل لهذه الأعمال، ولا نلتمس لها المخارج، سدًّا

للذريعة.

وسنتحدث عن هذه الأمور أو الأحكام الأربعة فيما يلي من الصفحات؛ لنلقي الضوء عليها، حتى يرتفع اللبس، وتزول الغشاوة عن الأعين.

* * *

1 - زيارة القبور سنة

أما الحكم الأول فهو: أن زيارة القبور سنة مشروعة، لما فيها من التذكير بالموت هاذم اللذات، والتذكير بالآخرة دار القرار، فإن القبر أول منزل من منازل الآخرة.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر نهى عن زيارة القبور، ربما لما كان يحدث عندها في الجاهلية من مظاهر الشرك، ثم أمر - عليه الصلاة والسلام - بزيارتها، واعتبر العلماء النهي السابق منسوخًا، واستقر الأمر على ذلك.

وأمره سسس بزيارة القبور إنما هو للعظة والاعتبار، حيث نرى الإنسان الذي كان ملء السمع والبصر، والذي كان يمشي في الأرض مرحًا، كأنه يخرق الأرض، أو يبلغ الجبال طولًا: قد أودع في حفرة لا ماء بها ولا هواء، وقد ثبت هذا المعنى في عدة أحاديث، نذكر منها هنا ما استقيناه من كتاب الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب»:

عن أبي هريرة ررر قال: زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: «**استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت**»[347]، رواه مسلم وغيره.

عن أبي سعيد الخدري ررر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(347) مسلم في الجنائز (976).

«**إني نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فإن فيها عبرة**»، رواه أحمد ورواته محتج بهم في الصحيح(348).

وعن ابن مسعود ررر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروا القبور، فإنها تزهد في الدنيا، وتذكر الآخرة**»، رواه ابن ماجه بإسناد صحيح(349).

عن ابن بريدة عن أبيه رررب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه، فزوروها، فإنها تذكر الآخرة». رواه الترمذي، وقال: حديث صحيح(350).

قال الحافظ المنذري: قد كان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن زيارة القبور نهيًا عامًّا للرجال، والنساء، ثم أذن للرجال في زيارتها، واستمر النهي في حق النساء، وقيل: كانت الرخصة عامة، وفي هذا كلام طويل في غير هذا الكتاب. والله أعلم.

وأقول هنا: قد اختلف الفقهاء في حكم زيارة النساء للقبور اختلافًا كثيرًا ذكره الإمام النووي في «المجموع»، وغيره؛ لاختلاف الأحاديث الواردة في

---

(348) وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح (57/3، 58)، وذكره الألباني في «صحيح الترغيب» (3543)، والواضح من هذا الحديث وغيره أن مصلحة الزيارة تعود على الزائر، فهي تزهده في الدنيا، وتذكره بالآخرة، أكثر مما تعود على المزور، كما يعتقد كثير من الناس.

(349) رواه في الجنائز (1571)، واقتصر في «الزوائد» على تحسين إسناده؛ لأن فيه أيوب بن هانئ، وهو مختلف فيه، وقال في «التقريب»: صدوق فيه لين. ومن ثم لا يرتقي حديثه لدرجة الصحيح.

(350) رواه في الجنائز (1054)، وذكره الألباني في «صحيح الترغيب» (3544).

ذلك، والذي يتضح لي أن الزيارة مشروعة للجميع؛ لأن الأحاديث المبيحة جاءت عامة للجنسين، كما عللت الرخصة بأمر يشملهما، وهو التزهيد في الدنيا والتذكير بالآخرة، وأخذ العبرة.

وقد جاءت عدة أحاديث تدل على الإباحة للنساء، على أن ذلك يجب أن يقيد بعدة أمور، منها: التزام الحشمة وعدم التبرج، ومنها: عدم تجديد الحزن والتعديد والنوح، ومنها: ألا تكثر من ذلك، حفاظًا على حق الزوج والأولاد، ويؤيد هذا حديث: «**لعن الله زوَّارات القبور**» الذي رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة، من طريق عمر بن أبي سلمة، وهو متكلم فيه؛ لأن الصيغة تقتضي المبالغة، وحديث ابن عباس في لعن زائرات القبور من رواية أبي صالح، وقد ضعفه الكثيرون، وقال الحافظ في «التقريب»: ضعيف مدلس[351].

وقد تبين لنا أن زيارة القبور كما جاءت في الحديث: إنما هي لمصلحة الحي، لا لمصلحة الميت، وأكثر الناس يزورون الميت في قبره ليؤنسوه، أو ليقرأوا عنده القرآن، أو يتصدقوا بصدقة عند قبره، أو ليدعوا له ويستغفروا له.

والذي ينظر في الأحاديث يجد أن الزيارة إنما هي لتذكير الحي بالموت والآخرة، كما روي أن سيدنا عثمان كان يبكي بكاء شديدا إذا زار القبر.

---

(351) راجع «المجموع» (311/5)، و نيل الأوطار» (165/4، 166) ط. دار الجيل - بيروت. و الفتح الرباني» (162/8، 163)، و كيف نتعامل مع السنة؟» (ص115 - 117).

فعن ابن هانئ مولى عثمان بن عفان قال: كان عثمان ررر إذا وقف على قبر يبكي حتى يبل لحيته، فقيل له: تذكر الجنة والنار فلا تبكي، وتذكر القبر فتبكي؟! فقال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**القبر أول منزل من منازل الآخرة، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه فما بعده أشد**»، قال: وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**ما رأيت منظرًا قط إلا والقبر أفظع منه**»، رواه الترمذي وقال: حديث حسن غريب[352]. وزاد رزين فيه مما لم أره في شيء من نسخ الترمذي، قال هانئ: وسمعت عثمان ينشد على قبر:

فإن تنج منها تنج من ذي   وإلا فإني لا إخالك ناجيا!

* * *

(352) رواه الترمذي في الزهد (2309)، وقال فيه: غريب، وأيضًا ابن ماجه في الزهد (4267)، والحاكم وصححه (371/1)، وقال الذهبي: ابن بحير - أحد الرواة - ليس بالعمدة، ومنهم من يقويه، وهانئ روى عن جماعة، ولا ذكر له في الكتب الستة. اهـ. والعجيب أن الذهبي وافق الحاكم على تصحيح حديث من طريق ابن بحير قبل هذا الحديث مباشرة، وابن بحير وثقه ابن معين وغيره، واضطرب فيه قول ابن حبان، وهذا الحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (5623).

2 - زيارة القبور بين السنة والبدعة

وإذا كانت زيارة القبور سنة مشروعة، كما صحت بذلك الأحاديث لما فيها من تذكير بالموت، وتذكير بالآخرة، وتزهيد في الدنيا، فهذا خاص بالزيارة المنضبطة بمنهج السنة، وأحكام الشرع.

ومن هذه الأحكام: أن لا يطأ القبر، ولا يصلي عنده، ولا يصلي إليه، ولا يجلس عليه، ولا يدعو الميت أو يستغيث به، بل يدعو الله تعالى ويستغيث به، فأهل القبور لا يملكون له ضرًّا ولا نفعًا.

روى مسلم في «صحيحه»[353] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده، خير له من أن يجلس على قبر**».

ومن السنة المأثورة: أن يسلم على أهل القبور إذا زارهم: «**السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[354].

روى مسلم في «صحيحه» عن أبي الهياج قال: قال لي علي: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أن لا تدع صورةً إلا طمستها، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»[355]. أما طمس الصورة فلأنها في

---

(353) رواه في الجنائز برقم (971).

(354) صح الدعاء للميت مرفوعًا عن عدد من الصحابة، وسيأتي بعضها.

(355) رواه مسلم في الجنائز (979)، وأبو داود في الجنائز (3218)، باب في تسوية القبر، والترمذي في الجنائز (1049)، والنسائي في الجنائز (4/88، 89)، من حديث علي رضي الله عنه .

الغالب والعادة كانت أصنامًا صغيرة تعبد وتُعظَّم من دون الله أو مع الله.

وأما تسوية القبور: فلما في تعليتها من الفتنة بأربابها وتعظيمها، وهو من ذرائع الشرك ووسائله، فصرف الهمم إلى الوقاية من هذا وأمثاله من مصالح الدين ومقاصده وواجباته، ولما وقع التساهل في هذه الأمور وقع المحذور، وعظمت الفتنة بأرباب القبور، وصارت محطًّا لرحال العابدين المعظمين لها، فصرفوا لها جل العبادة: من الدعاء والاستعانة والاستغاثة، والتضرع لها، والذبح لها، والنذور، وغير ذلك من كل شرك محظور[356].

ابن القيم يحذر من بدع القبور وآفاتها:

قال الإمام ابن القيم: في كتابه «إغاثة اللهفان من مكايد الشيطان» في بيان ما سنه الرسول في القبور وما نهي عنه: «ومن جمع بين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبور وما أمر به ونهى عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم: رأى أحدهما مضادًّا للآخر، مناقضًا له، بحيث لا يجتمعان أبدًا:

1 - فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة إلى القبور، وهؤلاء يصلون عندها وإليها.

2 - ونهى عن اتخاذها مساجد، وهؤلاء يبنون عليها المساجد ويسمونها مشاهد مضاهاة لبيوت الله.

3 - ونهى عن إيقاد السرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف على إيقاد القناديل عليها.

---

(356) انظر: «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» تحقيق عبد القادر الأرناؤوط (ص585).

4 - ونهى عن أن تتخذ عيدًا، وهؤلاء يتخذونها أعيادًا ومناسك، ويجتمعون لها كاجتماعهم للعيد أو أكثر.

5 - وأمر بتسويتها، كما روى مسلم في «صحيحه» عن أبي الهياج الأسدي: في بعث علي لتسوية القبور[357].

وحديث ثمامة بن شفي - وهو عند مسلم أيضًا - قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها[358].

وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، ويرفعونها عن الأرض كالبيت ويعقدون عليها القباب.

6 - ونهى عن تجصيص القبر والبناء عليه، كما روى مسلم في «صحيحه» عن جابر ررر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه[359].

7 - ونهى عن الكتابة عليها، كما روى أبو داود في «سننه» عن جابر: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تجصيص القبور، وأن يكتب عليها». قال الترمذي: حديث حسن صحيح[360].

---

(357) سبق تخريجه.

(358) رواه مسلم في الجنائز (968)، من حديث ثمامة بن شفي رضي الله عنه .

(359) رواه مسلم في الجنائز (970)، من حديث جابر رضي الله عنه .

(360) رواه أبو داود في الجنائز (3225)، من حديث جابر بلفظ: «نهى أن يقعد على القبر، وأن يجصص ويبنى عليه». والنسائي (86/4، 87) مختصرًا، ورواه الترمذي في الجنائز (1052) من حديث جابر بلفظ: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تجصص

8 - ونهى أن يزاد عليها غير ترابها، كما روى أبو داود عن جابر أيضًا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يجصص القبر، أو يكتب عليه، أو يزاد عليه[361]. وهؤلاء يزيدون عليه الآجر والجص والأحجار.

قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الآجر على قبورهم.

والمقصود: أن هؤلاء المعظمين للقبور المتخذينها أعيادًا، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب: مناقضون لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محادون لما جاء به، وأعظم ذلك: اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر، وقد صرح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه.

قال أبو محمد المقدسي: ولو أبيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله[362]، ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام، قال: ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، يحذر ما صنعوا. متفق عليه[363].

ولأن تجصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها، وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ

القبور، وأن يكتب عليها، وأن يبنى عليها، وأن توطأ»، وهو حديث صحيح.

(361) رواه أبو داود في الجنائز (3225)، باب في البناء على القبر، والنسائي (86/4) من حديث جابر رضي الله عنه ، وجملة: «أو يزاد عليه» ضعيفة ليس لها طرق وشواهد.

(362) ولكن الحديث لم تثبت صحته كما تقدم، فلا يصلح حجة في التحريم.

(363) سبق تخريجه.

صورهم، والتمسح بها، والصلاة عندها. انتهى.

وقد آل الأمر بهؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجا، ووضعوا لها مناسك! حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابًا وسماه «مناسك حج المشاهد»! مضاهاة منه القبور بالبيت الحرام! ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام، ودخول في دين عباد الأصنام، فانظر إلى هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه، ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز حصره.

فمنها: تعظيم الموقع في الافتتان بها.

ومنها: اتخاذها أعيادًا.

ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عباد الأصنام بما يفعل عندها من العكوف عليها، والمجاورة عندها، وتعليق الستور عليها، وسدانتها، وعبادها يرجحون المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام، ويرون سدانتها أفضل من خدمة المساجد، والويل عندهم لقيمها ليلة يطفأ القنديل المعلق عليها.

ومنها: النذر لها ولسدنتها.

ومنها: اعتقاد المشركين فيها أن بها يكشف البلاء وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف، إلى غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله ورسوله، باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السرج عليها.

ومنها: الشرك الأكبر الذي يفعل عندها.

ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم ما يفعل عند قبورهم، ويكرهونه غاية الكراهية، كما أن المسيح سسس يكره ما يفعله النصارى عند قبره، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايخ يؤذيهم ما يفعله أشباه النصارى عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرؤون منهم، كما قال تعالى: **{وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ 17 قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورٗا}** [الفرقان: 17، 18]، وقال تعالى للمشركين: **{فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ}** [الفرقان: 19]، وقال تعالى: **{وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّ}** [المائدة: 116]، وقال تعالى: **{وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ 40 قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ}** [سبأ: 40، 41].

ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع.

ومنها: تفضيلها على خير البقاع، وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم والاحترام، والخشوع ورقة القلب، والعكوف بالهمة على الموتى بما لا يفعلونه في المساجد، ولا يحصل لهم فيها نظيره ولا قريب

منه.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول صلى الله عليه وسلم عند زيارة القبور إنما هو تذكر الآخرة، والإحسان إلى المزور بالدعاء له والترحم عليه، والاستغفار له، وسؤال العافية له؛ فيكون الزائر محسنًا إلى نفسه وإلى الميت، فقلب هؤلاء المشركون الأمر وعكسوا الدين، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت، ودعاءه، والدعاء به، وسؤاله حوائجهم، واستنزال البركة منه، ونصره لهم على الأعداء، ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى أنفسهم وإلى الميت.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى الرجال عن زيارة القبور سدًّا للذريعة، فلما تمكن التوحيد من قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هُجْرًا، ومن أعظم الهجر: الشرك عندها قولًا وفعلًا.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة ررر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**زوروا القبور، فإنها تذكر الموت**»(364).

وعن ابن عباس ررررب قال: مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة، فأقبل عليهم بوجهه، فقال: «**السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا، ونحن بالأثر**». رواه الترمذي وحسنه(365).

---

(364) هو جزء من حديث رواه مسلم في الجنائز (976) و(108)، تقدم تخريجه.

(365) رواه الترمذي في الجنائز (1053)، باب ما يقول الرجل إذا دخل المقابر من حديث ابن عباس رضي الله عنه ب، وهو حديث حسن بشواهده، وحسن الحافظ في «تخريج الأذكار». انظر: «الفتوحات الربانية» (221/4)، أقول: ولم أجد الحديث عند أحمد من

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته، وعلمهم إياها، هل تجد فيها شيئًا مما يعتمده أهل الشرك والبدع؟ أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه؟ وما أحسن ما قال مالك بن أنس:: لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها. ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود الأنبياء ونقص إيمانهم: عوضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك.

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد وحموا جانبه، حتى كان أحدهم إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم أراد الدعاء استقبل القبلة، وجعل ظهره إلى جدار القبر، ثم دعا، ونص على ذلك الأئمة الأربعة أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء، حتى لا يدعو عند القبر، فإن الدعاء عبادة، وفي الترمذي وغيره: «**الدعاء هو العبادة**»[366]، فجرد السلف العبادة لله ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ، من الدعاء لأصحابها، والاستغفار لهم، والترحم عليهم»[367]. انتهى كلام ابن القيم.

النهي عن اتخاذ القبور أعيادًا:

قد عرفنا أنه ومما يضاد السنة المأثورة في أمر القبور: اتخاذها أعيادًا يتجمع الناس عندها بالألوف وعشرات الألوف، ويقيمون الاحتفالات،

حديث ابن عباس كما ذكر ابن القيم :.

(366) رواه أبو داود في الصلاة (1479)، والترمذي في التفسير (2973)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في التفسير (11400)، وابن ماجه في الدعاء (3828)، وابن حبان (890)، والحاكم (479/1)، وصححه، ووافقه الذهبي، كلهم من حديث النعمان بن بشير، وذكره الألباني في «صحيح الجامع» (3407).

(367) «إغاثة اللهفان من مكايد الشيطان» (214/1 - 220) تحقيق: محمد سيد كيلاني - طبعة عيسى الحلبي.

ويذبحون الذبائح، وينصبون الزينات، ويرفعون الرايات... إلخ ما نعرفه فيما يعرف في مصر وغيرها بـ«موالد الأولياء»، مثل: مولد الحسين، والسيدة زينب، والسيد البدوي، وإبراهيم الدسوقي، وغيرها.

وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**»[368].

ومعنى: «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا**»: أي لا تعطلوها عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحري النافلة في البيوت، ونهى عن تحري النافلة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المخالفون من النصارى وأشباههم ممن قلدهم المسلمون!

قال المحقق ابن القيم:

ثم إن في تعظيم القبور واتخاذها أعيادًا من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله، ما يغضب لأجله كل من في قلبه وقار لله، وغيرة على التوحيد، وتهجين وقتبيح للشرك، ولكن ما لجرح بميت إيلام.

فمن المفاسد: اتخاذها أعيادًا، والصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها، والاستغاثة بهم، وسؤالهم النصر والرزق والعافية وقضاء الدين، وتفريج الكربات، وإغاثة

---

(368) رواه أبو داود في المناسك (2042)، ورواه أيضًا إسماعيل بن إسحاق القاضي في «فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم » رقم (20) و(30)، والضياء في «المختارة»، وهو حديث صحيح بطرقه وشواهده.

اللهفان، وغير ذلك من أنواع الطلبات التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم، فلو رأيت غلاة المتخذين لها عيدًا، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباه، وقبلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت أصواتهم بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يبدي ولا يعيد، ونادوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا دنوا منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر ولا أجر من صلى إلى القبلتين، فتراهم حول القبور رُكَّعًا سُجَّدًا، يبتغون فضلًا من الميت ورضوانًا، وقد ملؤوا أكفهم خيبةً وخسرانًا.

فلغير الله - بل الشيطان - ما يراق هناك من العبرات، ويرتفع من الأصوات، ويطلب من الميت من الحاجات، ويسأل من تفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وإغناء ذوي الفاقات، ومعافاة ذوي العاهات والبليات، ثم انثنوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيهًا له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركًا وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يفعل به وفد البيت الحرام؟ ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود، التي يعلم الله أنها لم تعفر كذلك بين يديه في السجود، ثم كملوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن إذ لم يكن لهم عند الله من خلاق، وقد قربوا لذلك الوثن القرابين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين، فلو رأيتهم يعنئ بعضهم بعضًا ويقول: أجزل الله لنا ولكم أجرًا وافرًا وحظًّا، فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بحجة المتخلف إلى البيت الحرام، فيقول: لا، ولا

بحجك كل عام.

هذا ولم نتجاوز فيما حكيناه عنهم ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم، إذ هي فوق ما يخطر بالبال، ويدور في الخلد، وهذا مبدأ عبادة الأصنام في قوم نوح كما تقدم. وكل من شم أدنى رائحة من العلم والفقه: يعلم أن من أهم الأمور: سد الذريعة إلى هذا المحظور، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه وما يؤول إليه، وأحكم في نهيه عنه وتوعده عليه، وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته، والشر والضلال في معصيته ومخالفته[369]. اهـ كلامه حححع.

* * *

(369) «إغاثة اللهفان من مكايد الشيطان» لابن القيم بتحقيق: محمد سيد كيلاني (212/1، 213) طبعة عيسى الحلبي.

3 ـ الاستعانة بالموتى وطلب قضاء الحاجات منهم

ومن البدع الشركية الكبيرة التي أحدثها الناس في دين الله: دعاء الموتى في قبورهم، والاستعانة بهم في الشدائد والأزمات، وطلب قضاء الحاجات منهم، فالمرأة التي لا تحمل تطلب منهم الولد، والرجل المضيق عليه في الرزق يطلب منهم الغنى، والذي يكيد له عدو ماكر يطلب منهم النصر على عدوه، والمريض الذي عجز الأطباء عن معالجته يطلب منهم الشفاء، وكل ما يعانيه الناس من أزمات وكربات يطلبون منهم كشفها وتفريجها، اعتقادًا منهم أن الله ملَّكهم مفاتيح هذا الكون، يتصرفون فيه كيف شاؤوا، فإن شاؤوا أعطوا، وإن شاؤوا منعوا، وإن شاؤوا ضرُّوا، وإن شاؤوا نفعوا، ويقولون عن بعض القبور: إن وراءها أسرارًا لا يعرفها غير أولياء الله، ويقولون عن بعض القبور: إنها ترياق مجرب، يفيد في كثير من الأشياء.

ومن زار قبر الإمام الشافعي ررر في القاهرة واطلع على آلاف الرسائل التي يبعثها الناس إليه، شاكين من همومهم أو أزمانهم أو أمراضهم، أو من خصومهم، وما تضمنته هذه الرسائل من تفصيلات: تبين له صدق ما نقول، وأن عقيدة التوحيد التي هي جوهر الإسلام قد أصابها ما أصاب عقائد الأمم قبلها من خلل وفساد، حيث تسلل إليها الشرك فلوثها، وكدر صفاءها، وحرَّفها عن وجهتها.

فمزية هذا الدين: أن يجعل العبادة كلها خالصةً لوجه الله، كما قال تعالى: **{قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي}** [الزمر: 14]، **{إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ فَٱعۡبُدِ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ}** [الزمر: 2].

بل هذا ما أمر به المؤمنون في كل الملل: **{وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ}** [البينة: 5].

ومن أهم صور العبادة: الدعاء، بل هو مخ العبادة، أو روح العبادة؛ لأنه الذي يعبر عن حاجة الإنسان إلى ربه، وفقره إليه، وابتهاله إليه، متضرعا منيبا، ولذا يعبر القرآن كثيرا عن العبادة بالدعاء، مثل قوله تعالى: **{وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ}** [القصص: 88]، أي: لا تعبد معه إلهًا غيره، **{إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ}** [الأعراف: 194]، أي الذين تعبدونهم من الأوثان وغيرها.

{لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۚ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ} [الرعد: 14].

ومن هنا جاء الحديث الذي رواه الترمذي وغيره(370): «**الدعاء هو العبادة، ثم تلا: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ} [غافر: 60].**

ولا سيما إذا كان دعاء المدعو خارجًا عن دائرة الأسباب والمسببات، مما لا يملكه إلا الله سبحانه، ومن المعلوم: أن الميت بموته انقطع عن هذا الكون المادي، ولم يعد له صلة بأسبابه وسننه التي أقام الله عليها نظام العالم والحياة والإنسان، فكأنما يعتقدون في هؤلاء المقبورين شيئًا من الإلهية، التي لا يعجزها شيء، ولا تتقيد بشبكة الأسباب والسنن.

---

(370) رواه أصحاب السنن عن النعمان بن بشير، وهو حديث صحيح، تقدم تخريجه من قريب.

وهؤلاء الذين يدعون هؤلاء الموتى ويستغيثون بهم، ويطلبون منهم ما لا يطلب إلا من الله عز وجل: يتذرعون بدعاوى شبيهة بدعاوى مشركي العرب في الجاهلية، كقولهم: إنا نؤمن بأن هؤلاء الأولياء هم بشر مخلوقون، وأن الله هو الخالق البارئ المصور، وأنهم وسائط إلى الله وشفعاء عنده، لا أكثر من ذلك، كما قال تعالى: {وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ} [يونس: 18]، وقال تعالى: {وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ} [الزمر: 3]، وشابه هؤلاء الذي يدعون الأولياء ويستعينون بهم في قضاء الحاجات، وتفريج الكربات: المشركين في أمر آخر، هو: اعتقادهم أنهم يضرون وينفعون، ويخفضون ويرفعون، وهو ما نفاه القرآن نفيًا قاطعًا، حتى عن صفوة خلقه محمد: {قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ} [الأعراف: 188]، {قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا} [الجن: 21].

فكيف بمن دون محمد من الخلق؟

ومن ثم قال الله تعالى: {وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ 106 وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ وَإِن يُرِدۡكَ بِخَيۡرٖ فَلَا رَآدَّ لِفَضۡلِهِۦۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ} [يونس: 106، 107].

وقال سبحانه: {قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ

كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا 56 أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا} [الإسراء: 56، 57].

فكانوا إذا سئلوا عن خالق السماوات والأرض والمحيي والمميت ومدبر الأمر في الكون كله: كان جوابهم الصريح: الله، {وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ} [الزخرف: 9].

ويقول: {وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ} [العنكبوت: 61]، {وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ} [العنكبوت: 63].

فهم ـ مع إقرارهم بتوحيد الربوبية أو توحيد الخالقية ـ قد ضيَّعوا توحيد الإلهية أو توحيد العبادة، وعبدوا مع الله آلهة أخرى، لا يخلقون شيئًا، وهم يخلقون، ولا يملكون لهم ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، عبدوهم ليشفعوا لهم عند الله، أو ليقربوهم إلى الله زلفى.

لهذا أنكر علماء الإسلام هذه الشركيات التي ظهرت في الأمة، فحرفت مسيرتها، وبدلت طبيعتها، وأضعفت قوتها، حين أفسدت عقيدتها، ولوثت فطرتها.

قال شيخ الإسلام: في «الرسالة السنية»: فإذا كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ممن انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته

العظيمة، فليعلم أن المنتسب إلى الإسلام والسنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضًا من الإسلام لأسباب منها: الغلو في بعض المشايخ، بل الغلو في علي بن أبي طالب، بل الغلو في المسيح، فكل من غلا في نبي أو رجل صالح، وجعل فيه نوعًا من الإلهية مثل أن يقول: يا سيدي فلان انصرني، أو أغثني، أو ارزقني، أو أنا في حسبك، ونحو هذه الأقوال، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله عع إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده لا شريك له، ولا يدعى معه إله آخر، والذين يدعون مع الله آلهة أخرى مثل المسيح والملائكة والأصنام، لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق، أو تنزل المطر، أو تنبت النبات، وإنما كانوا يعبدونهم أو يعبدون قبورهم أو يعبدون صورهم، يقولون: {مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ} [الزمر: 3]، {وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ} [يونس: 18]، فبعث الله سبحانه رسله، تنهى عن أن يدعى أحد دونه، لا دعاء عبادة ولا دعاء استغاثة. اهـ.

وقال أيضًا: من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم ويسألهم، كفر إجماعًا.

نقله عن صاحب «الفروع» وصاحب «الإنصاف» وصاحب «الإقناع» وغيرهم، وذكره شيخ الإسلام، ونقلته عنه في الرد على ابن جرجيس في مسألة الوسائط.

وقال ابن القيم:: ومن أنواعه ـ يعني الشرك ـ طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم، فإن

الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فضلًا عمَّن استغاث به أو سأله أن يشفع له إلى الله، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع عنده.

وقال الحافظ محمد بن عبد الهادي: في رده على السبكي في قوله: «إن المبالغة في تعظيمه - أي الرسول صلى الله عليه وسلم - واجبة»: إن أريد به المبالغة بحسب ما يراه كل أحد تعظيمًا حتى الحج إلى قبره، والسجود له، والطواف به، واعتقاد أنه يعلم الغيب، وأنه يعطي ويمنع، ويملك لمن استغاث به من دون الله الضر والنفع، وأنه يقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء، ويدخل الجنة من يشاء: فدعوى المبالغة في هذا التعظيم مبالغة في الشرك، وانسلاخ من جملة الدين.

وفي «الفتاوى البزازية» من كتب الحنفية: قال علماؤنا: من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم: يكفر.

وقال الشيخ صنع الله الحنفي: في كتابه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفات في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة: هذا وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات بحياتهم وبعد مماتهم، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين أن ذلك منهم كرامات، وقالوا: منهم أبدال ونقباء، وأوتاد ونجباء، وسبعون وسبعة، وأربعون وأربعة، والقطب: هو الغوث للناس، وعليها المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم

فيهما الأجور، قال: وهذا كلام فيه تفريط وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادمة الكتاب العزيز المصدق، ومخالفة لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه الأمة، وفي التنزيل: {وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا} [النساء: 115].

ثم قال: فأما قولهم: إن للأولياء تصرفات في حياتهم، وبعد الممات، فيرده قوله تعالى: {أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ} [النمل: 60، 64]، {أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ} [الأعراف: 54]، {وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ} [آل عمران: 189]، ونحوها من الآيات الدالة على أنه المتفرد بالخلق والتدبير، والتصرف والتقدير، ولا شيء لغيره في شيء ما بوجه من الوجوه، فالكل تحت ملكه وقهره تصرُّفًا وملكًا، وإحياءً وإماتةً وخلقًا.

وتمدح الرب تتت بانفراده بملكه في آيات من كتابه كقوله: {هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ} [فاطر: 3]، {وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ 13 إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ} [فاطر: 13، 14]، وذكر آيات في هذا المعنى.

ثم قال: فقوله في الآيات كلها: {مِن دُونِهِۦ} أي من غيره، فإنه عام يدخل فيه من اعتقدته، من ولي وشيطان تستمده، فإن من لم يقدر على نصر نفسه كيف يمد غيره؟

إلى أن قال: إن هذا لقول وخيم، وشرك عظيم، إلى أن قال: وأما القول بالتصرف بعد الممات فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة، قال - جل ذكره: {إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ} [الزمر: 30]، {ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى} [الزمر: 42]، {كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِ} [آل عمران: 185]، {كُلُّ نَفۡسِۢ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38]، وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث». الحديث[371].

فجميع ذلك وما هو نحوه دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أرواحهم ممسكة، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان، فدل ذلك على أنه ليس للميت تصرف في ذاته فضلًا عن غيره، فإذا عجز عن حركة نفسه، فكيف يتصرف في غيره؟ فالله سبحانه يخبر أن الأرواح عنده، وهؤلاء الملحدون يقولون: إن الأرواح مطلقة متصرفة: **{قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ}** [البقرة: 140].

قال: وأما اعتقادهم أن هذه التصرفات لهم من الكرامات فهو من المغالطة، لأن الكرامة شيء يكرم به الله أولياءه، لا قصد لهم فيه ولا تحدي، ولا قدرة ولا علم، كما في قصة مريم بنت عمران، وأسيد بن حضير، وأبي مسلم الخولاني.

قال: وأما قولهم: فيستغاث بهم في الشدائد، فهذا أقبح مما قبله وأبدع

---

(371) رواه مسلم في الوصية (1631)، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته.

لمصادمته قوله - جل ذكره: {أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكۡشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجۡعَلُكُمۡ خُلَفَآءَ ٱلۡأَرۡضِۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ} [النمل: 62]، {قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ 63 قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ثُمَّ أَنتُمۡ تُشۡرِكُونَ} [الأنعام: 63، 64]، وذكر آيات في هذا المعنى.

ثم قال: فإنه - جل ذكره - قرر أنه الكاشف للضر لا غيره، وأنه المتفرد بإجابة المضطرين، وأنه المستغاث لذلك كله، وأنه القادر على دفع الضرر، القادر على إيصال الخير، فهو المتفرد بذلك، فإذا تعين هو - جل ذكره - خرج غيره من ملك ونبي وولي.

قال: والاستغاثة تجوز في الأسباب الظاهرة من الأمور الحسية في قال، أو إدراك عدو أو سبع أو نحوه، كقولهم: يا لزيد، يا للمسلمين بحسب الأفعال الظاهرة. «يعني: بين الأحياء بعضهم وبعض وفق السنن والأسباب»، وأما الاستغاثة بالقوة والتأثير أو في الأمور المعنوية من الشدائد، كالمرض وخوف الغرق والضيق والفقر وطلب الرزق ونحوه: فمن خصائص الله، لا يطلب فيها غيره.

قال: وأما كونهم معتقدين التأثير منهم في قضاء حاجاتهم كما تفعله جاهلية العرب والصوفية الجهال، وينادونهم ويستنجدون بهم، فهذا من المنكرات، فمن اعتقد أن لغير الله من نبي أو ولي أو روح أو غير ذلك من كشف كربة أو قضاء حاجة تأثيرًا؛ فقد وقع في وادي جهل خطير، فهو على شفا حفرة من السعير، وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن يكون أولياء الله بهذه المثابة؛ فهذا ظن أهل الأوثان، كذا أخبر الرحمن: {هَٰٓؤُلَآءِ

شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ} [يونس: 18]، **{مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ}** [الزمر: 3]، **{ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ}** [يس: 23]، فإن ذكر ما ليس من شأنه النفع ولا دفع الضر من نبي وولي وغيره على وجه الإمداد منه: إشراك مع الله؛ إذ لا قادر على الدفع غيره، ولا خير إلا خيره.

قال: وأما ما قالوا: إن منهم أبدالًا ونقباء، وأوتادًا ونجباء، وسبعين وسبعة، وأربعين وأربعة، والقطب: هو الغوث للناس، فهذا من موضوعات إفكهم، كما ذكره القاضي المحدث في «سراج المريدين»، وابن الجوزي، وابن تيمية، انتهى باختصار(372).

والمقصود: أن أهل العلم ما زالوا ينكرون هذه الأمور الشركية التي عمت بها البلوى، واعتقدها أهل الأهواء، فلو تتبعنا كلام العلماء المنكرين لهذه الأمور الشركية لطال الكلام واتسع المقام.

والأولى بالعلماء الثقات الملتزمين بالكتاب والسنة: أن ينكروا هذه الانحرافات الجسيمة، ويصححوا للعوام عقائدهم، وينقوها من الشركيات والضلالات، ويتواصوا بالصبر على ذلك، فإن قلع هذه المعتقدات والأفكار المتوارثة من أصعب الأشياء.

ولكن من سار على الدرب وصل، وقد قال تعالى: **{وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ}** [العنكبوت: 69].

---

(372) انظر: «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، نشر المكتب الثقافي السعودي بالمغرب (ص183 - 186).

ولا يجوز للعلماء: أن يبرروا هذه المنكرات، ويلتمسوا لها المخارج والتأويلات، فمن الواضح الجلي: أنها ضرب من الشركيات الجاهلية التي دخلت على أمة الإسلام بتأثير الملل والنحل الأخرى، الوثنية أو التي تأثرت بالوثنية. وقد أكمل الله لنا الدين، وأتم به النعمة علينا، فالواجب علينا أن نحافظ عليه صافيا نقيا من كل الملوثات، كما شرعه الله: **{ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا}** [المائدة: 3].

* * *

4 - تشييد القبور والتمسح بها والنذر للموتى

وقد ذكرنا فيما سبق حكم تشييد القبور وتجصيصها والكتابة عليها، وسترها وإضاءتها، وما يتعلق بذلك، مما فصله الإمام ابن القيم ونقلناه عنه.

بقي هنا أمران: النذر للموتى، والحلف بغير الله، وكلاهما من مظاهر الشرك.

النذر لغير الله شرك:

فأما النذر فهو عبادة وقربة إلى الله تعالى، ولهذا أمر الله بالوفاء به، كما قال تعالى: **{وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ}** [الحج: 29]، وأثنى على الأبرار من عباده فقال: **{يُوفُونَ بِٱلنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا}** [الإنسان: 7]، وقال تعالى: **{وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ}** [البقرة: 270].

والأصل في النذر أن يكون لله وحده، لأنه عبادة وقربة، فإذا وجهه إلى غير الله كان شركًا في العبادة، وهو نذر معصية، ولهذا لا يفي به كما لا يفي بكل نذر معصية، وقد جاء في الحديث: «**من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه**»(373).

وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية، وإن اختلفوا في وجوب الكفارة عليه.

قال ابن تيمية:: «وأما ما نذر لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر

---

(373) رواه البخاري في الأيمان والنذور (6700) عن عائشة.

والقبور ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوقات، فإن كلاهما شرك، والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا، ويقول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم : «**من حلف وقال: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**»[374].

وقال فيمن نذر للقبور أو نحوها دُهْنًا لتنور به ويقول: إنها تقبل النذر كما يقوله بعض الضالين: وهذا النذر معصية باتفاق المسلمين، لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالًا للسدانة أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن فيهم شبهًا من السدنة التي كانت عند اللات والعزى ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من الذين قال فيهم الخليل سسس: {**مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ**} [الأنبياء: 52]، والذين اجتاز بهم موسى سسس وقومه، قال تعالى: {**وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ**} [الأعراف: 138]، فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها، أو لسدنة الأبداد[375] في الهند والمجاورين عندها.

وقال الرافعي في «شرح المنهاج»: وأما النذر للمشاهد التي على قبر ولي أو شيخ، أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من

---

(374) متفق عليه: رواه البخاري في الأيمان والنذور (6650)، ومسلم في الأيمان (1647)، عن أبي هريرة، بلفظ: «**من حلف فقال في حلفه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله**».

(375) جمع البُدّ: وهو الصنم، معرب بُت، والجمع بددة كقردة، وأبداد كأخراج.

الأولياء والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك - وهو الغالب أو الواقع من قصد العامة - تعظيم البقعة والمشهد، أو الزاوية، أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات، ويرون أنها مما يدفع بها البلاء، ويستجلب به النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأحجار لما قيل لهم: إنه استند إليها عبد صالح، وينذرون لبعض القبور السرج والشموع والزيت، ويقولون: القبر الفلاني، أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك: أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، أو قدوم غائب أو سلامة مال، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقًا.

ومن ذلك: نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل ﷺ ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء، فإن الناذر لا يقصد بذلك الإيقاد على القبر إلا تبركًا وتعظيمًا، ظانًّا أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا.

قال الشيخ قاسم الحنفي في «شرح درر البحار»: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب أو مريض أو له حاجة، فيأتي إلى بعض الصلحاء ويجعل على رأسه سترة، ويقول: يا سيدي، فلان، إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضي، أو قضيت حاجتي، فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء كذا، أو من الشمع والزيت كذا.

فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه:

منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون لمخلوق.

ومنها: أن المنذور له ميت والميت لا يملك.

ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله. واعتقاد ذلك كفر.

إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدرهم والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا إليها: فحرام بإجماع المسلمين.

نقله عنه ابن نجيم في «البحر الرائق»، ونقله المرشدي في «تذكرته»، وغيرهما عنه، وزاد: قد ابتلي الناس بهذا لا سيما في مولد البدوي.

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان فهو لغير الله، فيكون باطلًا، وفي التنزيل: **{وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ}** [الأنعام: 121]، **{قُلۡ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحۡيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ 162 لَا شَرِيكَ لَهُۥ}** [الأنعام: 162، 163]، والنذر لغير الله إشراك مع الله، كالذبح لغيره[376]. انتهى.

الحلف بغير الله شرك:

وأما الحلف بغير الله فهو من الشرك؛ لأن الأصل في الحلف أن يكون بالله، لأن الحلف نوع من التعظيم، ومثله لا ينبغي أن يكون إلا لله.

قال - عليه الصلاة والسلام: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان**

---

(376) انظر: «فتح المجيد» (ص170 - 172).

حالفًا فليحلف بالله، وإلا فليصمت»[377].

وقال: «**من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك»**[378].

وقال ابن مسعود: لأن أحلف بالله كاذبًا أهون من أحلف بغير الله صادقًا!

ونرى كثيرا من الناس يحلفون بالأولياء، ويتساهلون في اليمين بالله، ولا يتساهلون في الحلف بالولي؛ لأن الله عندهم حليم ورؤوف رحيم، أما الولي فهو ينتقم ممن أخل بيمينه أو كذب في حلفه أو حنث فيه!!

والمراد بالشرك هنا: الشرك الأصغر، أعني: الذي لا يخرج صاحبه من ملة الإسلام، وإن كان هو في ذاته أمرًا عظيمًا، وبعض العلماء يعتبره أعظم في الإثم من الكبيرة.

وهذا بشرط أن يكون الحلف بغير الله مقصودًا، ولا يكون مجرد أمر يجري على اللسان بدون نية أو قصد.

كما ورد في الحديث الصحيح: «**أفلح وأبيه إن صدق»**[379].

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: فإن قيل: ما الجامع بين هذا وبين النهي

---

(377) متفق عليه: رواه البخاري في الأيمان والنذور (6646)، ومسلم في الأيمان (1646) عن عبد الله بن عمر.

(378) رواه أحمد في «المسند» (6072) عن ابن عمر، وقال محققو «المسند»: رجاله رجال مسلم غير سعد بن عبيد الله فمن رجال الشيخين، وسليمان بن حبان أخرج له البخاري متابعة. ورواه الترمذي في النذور والأيمان (1535)، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم (297/4)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(379) رواه مسلم في الإيمان (11) من حديث طلحة بن عبيد الله.

عن الحلف بالآباء؟

أجيب بأن ذلك كان قبل النهي، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف، كما جرى على لسانهم: غفري، وحلفي، وما أشبه ذلك. اهـ.

لأن معناها الظاهري: غفرك الله، وحلفك الله! وهم لا يقصدون هذا، ومثله قولهم: ثكلتك أمك، وتربت يداك، ولا أبا لك، ونحوها.

فهذا فارق مهم، فكثيرا ما يجري على لسان بعض الناس الحلف بغير الله بدون أن يقصدوا إلى حلف حقيقي، مثل ما نراه يجري على ألسنة كثيرين من أهل مصر والشام وغيرها، وإن كان الأولى: أن يعود الناس التحري في عباراتهم، ولا سيما ما له صلة بالعقيدة والتوحيد.

* * *

كبائر أم شرك أكبر؟

بقي ما يمكن أن يقال هنا: أن الإمام حسن البنا كان متساهلا في موقفه من هذه الأمور المبتدعات، واعتبرها مجرد «كبائر يجب محاربتها»، مع أن منها ما يعد من الشرك الأصغر، والشرك الأكبر، مثل: دعاء الموتى، وطلب قضاء الحاجات منهم.

ولعل عذر الأستاذ البنا في ذلك: أنه ذكر مع دعاء غير الله تعالى من الموتى والمقبورين: أشياء لا تدخل في الشرك الأكبر، مثل: تشييد القبور وسترها وإضاءتها، والحلف بغير الله، فهذه تقصر عن أن تكون من الشرك الأكبر، المخرج من الملة، والذي يحكم على صاحبه بأنه مرتد، يفرق بينه وبين زوجه، ويحكم عليه بالإعدام الأدبي في المجتمع المسلم، وقد يحكم عليه بالإعدام المادي أيضا!!

بل بعض ما ذكر من هذه الأشياء قد يقصر أن يكون من الكبائر المتفق عليها.

وقد يكون ذلك من الإمام البنا من باب الاحتياط في تكفير المسلمين، والتماس المخارج أو التأويلات لهم، فهو قد سد باب التأول في وصفهم بارتكاب الكبائر، ولكنه لم يفعل ذلك في وصفهم بالشرك المخرج من ملة الإسلام، فهو أمر عظيم.

ومما يؤيد احتياطه هذا:

1 - أن هؤلاء لا يزالون يلهجون بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول

الله، وهي الكلمة العاصمة للدم والمال في الدنيا، والمنجية من الخلود في النار في الآخرة.

2 - أن من هؤلاء من يحافظون على الفرائض من الصلاة والصيام والزكاة وحج البيت، ويجتنبون المحرمات، بل منهم من يحرص على النوافل، ويبتعد عن الشبهات والمكروهات، وتكفير هؤلاء أمر شديد على النفس.

3 - أن الأولى من تكفير هؤلاء وإخراجهم من الملة: أن نبذل معهم جهدا صادقا، لتصحيح مفاهيمهم، وتغيير معتقداتهم، فالحق أنهم جهال يجب أن يعلموا، لا مشركون يجب أن يقاتلوا، ولا مرتدون يجب أن يقتلوا.

* * *

الأصل الخامس عشر
التوسل

* * *

الأصل الخامس عشر

التوسل

التوسل: هو اتخاذ الوسيلة للوصول إلى شيء مقصود، ولا يمكن الوصول إلى الغايات والأهداف إلا بوسائل تناسبها.

وحديثنا هنا عن التوسل إلى الله تتت، ومعنى التوسل إليه: التوسل إلى مرضاته وحسن مثوبته، التي يحرص عليها ويسعى إليها كل من آمن بالله سبحانه، باتخاذ الطرق والأسباب التي توصل إلى ذلك، كما قال تعالى: {**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ**} [المائدة: 35].

فالوسيلة في الآية الكريمة: هي الطريقة التي تقرب إليه سبحانه، مما يحبه ويرضاه من الأقوال والأعمال والنيات.

أنواع من التوسل إلى الله لا نزاع فيها:

وهناك أنواع من التوسل إلى الله متفق على مشروعيتها، مما جاء به الكتاب الكريم، والسنة الصحيحة. وهذه لا نزاع فيها، ولا خلاف عليها.

التوسل إلى الله بذاته:

من المتفق عليه: التوسل إلى الله عز وجل بذاته الكريمة، مثل قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما في قوله تعالى: {**وَلَوۡلَآ إِذۡ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ قُلۡتَ مَا شَآءَ**

ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ} [الكهف: 39].

وقوله تعالى: **{وَٱصْبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ}** [النحل: 127].

وقول موسى لقومه: **{ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُوٓاْۖ}** [الأعراف: 128].

وما علمناه القرآن أن نردده في كل صلاة في سورة الفاتحة: **{إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ}** [الفاتحة: 5]، فنحن حين نستعين الله نتوسل إليه بذاته سبحانه، ومثل ذلك قوله - عليه الصلاة والسلام - في أدعية السفر: «**اللهم بك أصول وبك أجول، وبك أسير**»(380).

وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند لقاء الأعداء: «**اللهم بك أحاول، وبك أصاول، وبك أقاتل**»(381).

ونحو ذلك ما جاء في الحديث: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك**»(382)، فالاستعاذة منه أي بذاته من ذاته.

---

(380) رواه الإمام أحمد في «مسنده» عن علي (691)، وكرره (1296)، وفي المتن الأول: «**بك أجول**» بالجيم، وفي الثاني: «**بك أحول**» أي: أتحول أو أحتال، أو أدفع أو أمنع.

(381) رواه أحمد من حديث صهيب، وقال مخرجو «المسند»: إسناده صحيح على شرط مسلم (18940)، وهو مكرر (18933)، وقد رواه تامًّا ومختصرًا: الدارمي (2441)، والنسائي في «الكبرى» (8633)، وابن حبان (2027)، والطبراني في «الدعاء» (664)، وفي «الكبير» (318/2)، والبيهقي (153/9)، كلهم عن حماد بن سلمة، ورواه بنحوه عبد الرزاق في «مصنفه» (9751)، ومن طريقه الترمذي (3340)، عن ثابت البناني، وقال الترمذي: حسن غريب.

(382) رواه أحمد في «مسنده» عن علي (751)، كما رواه عن عائشة (25655)، وقال مخرجو «المسند»: إسناده على شرط الشيخين، كما رواه مسلم في «الصلاة» (486)، رواه ابن أبي شيبة والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

ومثله قوله: «**لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك**»[383].

التوسل بأسماء الله وصفاته:

ومن المتفق على مشروعيته: التوسل إلى الله تعالى بأسمائه الحسنى، وصفاته العلا، وقد قال تعالى: **{وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا}** [الأعراف: 180].

ومما ورد في ذلك الحديث الذي رواه أحمد وغيره:

«**اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي**»[384].

وروى أبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» عن بريدة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلًا يقول: اللهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد، ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد. فقال: «**لقد سألت الله بالاسم الأعظم، الذي إذا**

---

(383) متفق عليه: رواه البخاري في الدعوات (244)، ومسلم في الذكر والدعاء (2710) عن البراء بن عازب.

(384) رواه أحمد في «المسند» (3712، 4318) عن ابن مسعود، والطبراني في «الكبير» عن أبي موسى، وذكره الألباني في «الصحيحة» (199)، كما صححه الشيخ شاكر رحمه الله.

سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب»(385).

فهو يتوسل إلى الله بالثناء عليه ببعض أسمائه الحسنى، التي عقب عليها الرسول الكريم بأنه دعا الله باسمه الأعظم، ولو تأملنا الحديث جيدًا نجد أنه يتوسل إلى الله بشهادته بالوحدانية والصمدية والتنزه عن الوالدية والولدية... فهو في النهاية توسل بالعمل الصالح.

ومن ذلك ما رواه أحمد والنسائي، وغيرهما، من حديث سلمان: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرًا لي...**» الحديث(386).

فهو هنا يتوسل إلى الله تعالى بصفتين من أعظم صفاته العليا، وهما: العلم والقدرة، وهما الصفتان الإلهيتان الأساسيتان، اللتان أعلن القرآن أنه سبحانه خلق هذا العالم بسمواته وأرضه، ليعرف الله عز وجل موصوفًا بالعلم المحيط والقدرة الشاملة: **{ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا}**

---

(385) رواه أبو داود في الصلاة (1493)، والترمذي في الدعوات (3471)، وقال: حديث حسن صحيح غريب، وابن ماجه في الدعاء (3857)، وقال محققوه: إسناده صحيح، وابن حبان كما رواه الحاكم وصححه على شرطهما (504/1)، ووافقه الذهبي، وفيه: «**لقد سألت الله باسمه الأعظم**». قال المنذري في «الترغيب»: قال شيخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي: وإسناده لا مطعن فيه، ولم يرد في كتاب حديث إسنادًا منه.

(386) رواه عن عمار: أحمد (18325)، وقال مخرجو «المسند»: حديث صحيح، والنسائي في «المجتبى» في السهو (55/3)، و الكبرى» (1229)، كما رواه ابن أبي شيبة (264/10، 265)، وابن أبي عاصم في «السنة» (128) (378) (424)، والبزار في «مسنده» (1392)، والطبراني في «الدعاء» (625).

[الطلاق: 12].

التوسل بالعمل الصالح:

ومن التوسل المشروع الذي لا خلاف عليه: التوسل بالعمل الصالح، وخصوصًا ما كان منه خالصًا لوجه الله تعالى، لم تشبه أي شائبة من أعراض الدنيا، من ابتغاء منفعة أو شهرة، أو محمدة عند الناس. وقد ذكر القرآن كثيرا من أدعية المؤمنين والصالحين، التي توسلوا بها إلى ربهم بإيمانهم أو بأيمانهم مع صالح أعمالهم، كما في قوله تعالى: **{رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ}** [آل عمران: 16].

{رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ} [آل عمران: 193].

{رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلۡتَ وَٱتَّبَعۡنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ} [آل عمران: 53].

ومن أبرز الأدلة على ذلك: قصة اصحاب الغار التي رواها الشيخان وغيرهما عن ابن عمر ررر ب، قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**بينا ثلاثة نفر ممن كان قبلكم يمشون إذ أصابهم مطر، فأووا إلى غار فانطبق عليهم، فقال بعضهم لبعض: إنه والله يا هؤلاء، لا ينجيكم إلا الصدق، فليدع كل رجل منكم بما يعلم أنه قد صدق فيه، فقال واحد منهم: اللهم إن تعلم أنه كان لي أجير عمل لي على فرق من أرز، فذهب وتركه، وأني عمدت إلى ذلك الفرق فزرعته، فصار من أمره أني اشتريت منه بقرًا، وأنَّه أتاني يطلب أجره، فقلت له: اعمد إلى تلك البقر فسقها، فقال لي: إنما لي عندك فرق من أرز، فقلت له: اعمد إلى تلك البقر، فإنها من**

ذلك الفرق فساقها، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا ما نحن فيه، فانساحت عنهم الصخرة، فقال الآخر: اللهم إنك تعلم أنه كان لي أبوان شيخان كبيران، فكنت آتيهما كل ليلة بلبن غنم لي، فأبطأت عليهما ليلة، فجئت وقد رقدا وأهلي وعيالي يتضاغون من الجوع، فكنت لا أسقيهم حتى يشرب أبواي، فكرهت أن أوقظهما، وكرهت أن أدعهما فيستكنا لشربتهما، فلم أزل أنتظر حتى طلع الفجر، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا ما نحن فيه، فانساحت عنهم الصخرة حتى نظروا إلى السماء، فقال الآخر: اللهم إنك تعلم أنه كان لي ابنة عم، من أحب الناس إلي، وأني راودتها عن نفسها فأبت، إلا أن آتيها بمئة دينار، فطلبتها حتى قدرت، فأتيتها بها، فدفعتها إليها، فأمكنتني من نفسها، فلما قعدت بين رجليها قالت: اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه، فقمت وتركت المئة دينار، فإن كنت تعلم أني فعلت ذلك من خشيتك ففرج عنا ما نحن فيه، ففرج الله عنهم فخرجوا».

التوسل بالرجل الصالح ليدعو والناس يؤمنون:

ومن التوسل المشروع كذلك: أن يلجأ الناس إلى الرجل الصالح، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، لعل دعاءه يكون أقرب إلى الإجابة لما له عند الله من منزلة.

فهم لا يتوسلون إلى الله بذات الرجل، بل يتوسلون إليه بدعائه وضراعته إلى الله سبحانه، وما يعتقدون من قربه إلى الله، وسلامته مما هم واقعون فيه من الذنوب.

وهذا ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب والصحابة معه، حين توسلوا بدعاء العباس بن عبد المطلب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد قال عمر: اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم ، فتسقينا، ونحن نتوسل إليك اليوم بعم نبينا، فاسقنا.

ومن المعلوم: أن توسلهم بالنبي الكريم كان بصلاته ودعائه وشفاعته، ولم يكن توسلهم وسؤالهم بذاته - عليه الصلاة والسلام - إذ لو كان ذلك مشروعًا ومقبولًا عندهم لم يعدل عمر - ومعه المهاجرون والأنصار وكبار الصحابة - عن السؤال بالرسول إلى السؤال بالعباس.

التوسل المختلف فيه:

وأما التوسل المختلف فيه بين العلماء، والذي دارت حوله المعارك الجدلية بين المجوزين والمانعين، فهو أن يتوسل إلى الله جججج بذات النبي صلى الله عليه وسلم ، أو بأحد الأنبياء أو الملائكة أو الصالحين، بأن يسأل الله سبحانه بجاه النبي أو بحقه أو بمنزلته من ربه: أن يحقق سؤله، ويجيب طلبه.

فهناك من السلف والخلف من أجاز ذلك في حق النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره، كما روي ذلك عن الإمام أحمد وغيره.

ومنهم من طرد ذلك في جميع الأنبياء والصالحين.

وحجتهم في ذلك: حديث عثمان بن حنيف في قصة الأعمى الذي توسل بالنبي سسس، فرد الله عليه بصره، وسيأتي الحديث عنه.

ومن ناحية أخرى يقولون: إننا نشاهد بأعيننا أن شفاعة المقربين من الملوك والسلاطين والأمراء تقبل، وتتحقق بها آمال، وتقضى بها حاجات،

لتوسطهم بين الملك والناس، وقد قيل: لولا الواسطة لذهب الموسوط.

ولعل من فرق بين النبي وغيره من الصالحين من البشر غير الأنبياء لاحظ: أن النبي يتميز عن غيره بأنا نجزم أنه مات مرضيًّا عند الله، وأنه من أهل الجنة، وأن مكانه عند الله عظيم.

بخلاف غيره من المؤمنين والصالحين، فإن أحدًا لا يستطيع أن يجزم بيقين أنه مات على الإيمان، وأنه من أهل الجنة بالقطع، إلا من بشرهم الرسول بأنهم من أهل الجنة.

ونحن نرى أن قياس الشاهد على الغائب أو قياس الله - جل جلاله - على خلقه أو على الملوك وأهل السلطان: قياس غير مسلم، لما نعلمه ونستيقنه من فرق واضح بين الأمرين.

فإن الله تعالى ليس على بابه حاجب ولا بواب، وليس بينه وبين خلقه أي عوائق، وهذه من مزايا العقيدة الإسلامية، التي ألغت ما كان لدى الكهنة ورجال الدين من احتكار الوساطة بين الله وعباده، وفتحت الباب على مصراعيه للقرب من الله تعالى، دون أية حوائل، كما قال تعالى: **{وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ}** [البقرة: 186].

حتى العصاة المسرفون على أنفسهم، لم يغلق بابه في وجوههم، ولم يحرمهم شرف الانتساب إلى عبوديته، فقال تعالى: **{قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ}** [الزمر: 53].

ومن هنا كان القول بالتوسط والتوسل بغير الإيمان والعمل، يقترب مما

كان عليه كهنة العصور الوسطى في أوربا وغيرها، وبعدا عن حقيقة المنهج الإسلامي وروحه، الذي يحرر الناس من كل الوساطات، ويصل الناس بربهم مباشرة، وهو أقرب إليهم من حبل الوريد.

حسن البنا وقضية التوسل:

وقد عرض الإمام حسن البنا حجح في «أصوله العشرين» لقضية التوسل في كلمات موجزة، قال فيها:

«والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه: خلاف فرعي في كيفية العمل، وليس من مسائل العقيدة».

وهذا القول من الشيخ البنا: أثار عليه سخط المتشددين من إخواننا السلفيين، الذين اعتبروا هذا منه - عليه رحمة الله - لونا من التهاون في جانب التوحيد، وتحرير العقيدة من كل مظاهر الشرك، كما نسبوا ذلك إلى تأثر البنا بالصوفية ونشأته الأولى في رحابها.

والحق أن القضية لا تستحق كل هذه الضجة التي أثيرت حولها، وقد عرضت لذلك في كتابي «الإخوان المسلمين سبعون عامًا في الدعوة والتربية والجهاد» وقلت هناك:

وأما قضية التوسل بالرسول صلى الله عليه وسلم والأنبياء والملائكة والصالحين من عباد الله، فقد ذكر الأستاذ البنا أن هذا من الأمور الخلافية بين الأئمة، وأنه خلاف في كيفية الدعاء، وليس من مسائل العقيدة.

وقد أنكر إخواننا السلفيون على الأستاذ البنا هذا القول، واشتد نكيرهم عليه، وعلا صوتهم في معارضته والتشنيع على قائله، ولا أدري لم هذا كله؟

ولم يقل الرجل شيئًا يستوجب الطعن أو التشنيع.

أولًا: لأن الأمر خلافي بالفعل، ومن قرأ كتب المذاهب المتبوعة من الحنفية والمالكية والشافعية بل حتى الحنابلة: وجد هذا واضحًا، فالكثيرون أجازوا التوسل بالرسول وبالصالحين من عباد الله.

وهناك من كره التوسل وهناك من منعه.

ولكل فريق من هؤلاء أدلته - أو شبهاته على الأقل - في تأييد ما ذهب إليه، وللمخالفين ردودهم عليه، كما هو الشأن في المسائل الخلافية.

وهناك دليل قوي لمن قالوا بالتوسل، وهو حديث عثمان بن حنيف، وقد صححه الشيخ الألباني، وهو من منكري التوسل، وإن وجهه هو وجهة أخرى، هي في نظري أقوى وأحرى، وهو هذا الحديث:

أخرج أحمد وغيره بسند صحيح عن عثمان بن حنيف أن رجلًا ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: «**إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذاك، فهو خير** «**وفي رواية: وإن شئت صبرت فهو خير لك**»» فقال: ادعه. فأمره أن يتوضأ، فيحسن وضوءه، فيصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: «**اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفعه في** «**وشفعني فيه**»». قال: ففعل الرجل، فبرأ[387].

---

(387) أخرجه في «المسند» (17240، 17241)، وقال محققو «المسند»: إسناده صحيح، رجاله ثقات. ورواه الترمذي في الدعوات (3573)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا

يرى الكثيرون: أن هذا الحديث يدل على جواز التوسل في الدعاء بجاه النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الصالحين، إذ فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم علم الأعمى أن يتوسل به في دعائه، وقد فعل الأعمى فعاد بصيرًا.

أما الشيخ الألباني فقال:

«وأما نحن فنرى أن هذا الحديث لا حجة لهم فيه على التوسل المختلف فيه، وهو التوسل بالذات، بل هو دليل آخر على النوع الثالث من أنواع التوسل المشروع الذي أسلفناه؛ لأن توسل الأعمى إنما كان بدعائه.

والأدلة على ما نقول من الحديث نفسه كثيرة». اهـ. وقد فصلها في كتابه «التوسل وأنواعه وأحكامه» فليرجع إليه.

وثانيًا: لأن التوسل يتعلق بالعمل، ولا يتعلق بالعقيدة، فهو من بحوث علم الفقه لا من بحوث علم التوحيد.

أما أن التوسل من مسائل العمل وليس من مسائل العقيدة، فهذا توجيه صحيح؛ لأنه خلاف في كيفية الدعاء، ما دام المدعو والمتوسل إليه هو الله تثنت.

ولكن بقي البحث في مشروعيته هل يقال: أتوسل إليك بنبيك محمد أو

نعرفه إلا من هذا الوجه، وابن ماجه في إقامة الصلاة (1385)، وقال: حديث صحيح، والطبراني في «الكبير» (2/2/3) والحاكم (313/1)، كلهم من طريق عثمان بن عمر - شيخ أحمد فيه: أنا شعبة عن أبي جعفر المدني، قال: سمعت عمارة بن خزيمة يحدث عن عثمان به. رواه الحاكم (519/1)، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي.

بملائكتك المقربين أو بعبادك الصالحين أو لا يجوز؟ فهذا بحث فقهي، وليس بحث عقدي.

وليس الإمام البنا هو أول من قال بذلك، بل قال به الإمام محمد بن عبد الوهاب نفسه، كما نقل في مجموع فتاويه.

حيث قال في المسألة العاشرة: «قولهم في الاستسقاء: لا بأس بالتوسل بالصالحين، وقول أحمد يتوسل بالنبي خاصة، مع قولهم: إنه لا يستغاث بمخلوق، فالفرق ظاهر جدًّا، وليس الكلام مما نحن فيه، فكون بعض يرخص في التوسل بالصالحين، وبعضهم يخصه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وأكثر العلماء ينهى عن ذلك ويكرهه، فهذه المسألة من مسائل الفقه، ولو كان الصواب عندنا قول الجمهور أنه مكروه، فلا ننكر على من فعله»[388].

فقد تضمن كلام الشيخ أن التوسل بالصالحين أو بالنبي صلى الله عليه وسلم هو موضع خلاف بين العلماء، وإن هو صوب قول الجمهور: أنه مكروه، وأن هذه المسألة من مسائل الفقه، وهذا عين ما قرره البنا، فلا وجه للإنكار عليه.

وقال به أيضًا المحدث السلفي الشهير الشيخ ناصر الدين الألباني في مقدمته لشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، فقد تحدث عن سبع مسائل هامة، قال: كلها في العقيدة إلا الأخيرة منها[389]. يعني بالأخيرة: ما قاله شارح الطحاوية من كراهية التوسل بحق الأنبياء وجاههم، تبعًا لإمامه

---

(388) «مجموعة فتاوي الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (ص68، 69).

(389) انظر: مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية».

أبي حنيفة.

ولأن موضوع التوسل فقهي لا عقدي، تكلمت عنه جميع كتب المذاهب الفقهية، على اختلاف أحكامها فيه، ودخل الموسوعات الفقهية، باعتباره من المسائل الفروعية العملية التي تدخل في إطار البحث الفقهي.

وهناك كثيرون من المستقلين عن المذاهب قالوا بإجازة التوسل، منهم: الإمام الشوكاني - وهو سلفي معروف - في كتابه «تحفة الذاكرين» شرح «الحصن الحصين».

وهناك غيره من القدامى والمحدثين.

ومنهم من أجاز التوسل بالنبي وحده، ولم يجز التوسل بغيره من الأنبياء والصالحين، كما هو رأي الإمام عز الدين ابن عبد السلام.

والخلاف في المسألة ظاهر، يمكنك أن تراجعه في بحث «التوسل» في الموسوعة الفقهية الكويتية في الجزء الرابع عشر، وبهذا يتضح لنا سلامة ما قاله الشيخ البنا بميزان العلم والتحقيق.

وأنا شخصيًّا أميل إلى ترجيح عدم التوسل بذات النبي وبالصالحين.

وأتبنى رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك؛ لعدة أمور:

الأول: أن أدلة المنع - أعني منع التوسل بذات النبي وذوات الصالحين - أرجح في الميزان العلمي، وخصوصًا أن باب الله تعالى مفتوح لكل خلقه، وليس عليه حاجب ولا بواب، مثل أبواب الملوك والأمراء، حتى العصاة فتح الله تعالى لهم أبواب رحمته، ونسبهم إلى ذاته، فقال تعالى: **{قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ**

أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ} [الزمر: 53].

والثاني: أن إجازة التوسل قد تكون ذريعة إلى دعاء غير الله تعالى، والاستغاثة به، وكثير من الناس يخلط بين الأمرين، فسد الذريعة بالنظر إلى العوام أولى، ولا سيما في باب التوحيد والشرك.

والثالث: أن المنهج الذي أخترته وسرت عليه في التعليم والدعوة والفتوى: أننا إذا استطعنا أن نتعبد لله تعالى بالأمر المتفق عليه فلا داعي لان ندخل في الأمر المختلف فيه، من غير ضرورة إلى ذلك.

وعلى هذا الأساس لا أفضل التعبد بصلاة التسابيح؛ لأن في الصلوات الأخرى المتفق عليها والتي تواترت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التعبد بها ما يغني عنها.

ولكني لا أؤثم من أداه اجتهاده إلى جواز التوسل، أو جواز التعبد بصلاة التسابيح ونحوها، ولا أنكر عليه إلا من باب الإرشاد إلى الأرجح والأفضل، إذ لا إنكار في المسائل الخلافية، كما هو معلوم، حتى إن الشيخ ابن عبد الوهاب - على صرامته وشدته - رأيناه يقول في التوسل: لا ننكر على من فعله.

وشيخ الإسلام ابن تيمية - وإن أنكر التوسل بالذات - لم يشتد في نكيره إلى حد التكفير أو التأثيم، كما يفعل بعض من يدعون الانتساب إلى مدرسته، وقد قال في «فتاويه» بعد أن ذكر الخلاف في المسألة: «ولم يقل أحد: إن من قال بالقول الأول فقد كفر، ولا وجه لتكفيره، فإن هذه مسألة خفية، ليست أدلتها

جلية ظاهرة، والكفر إنما يكون بإنكار ما علم من الدين بالضرورة، أو بإنكار الأحكام المتواترة والمجمع عليها ونحو ذلك... بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من تغليظ العقوبة والتعزير ما يستحق أمثاله من المفترين على الدين، لا سيما مع قول النبي صلى الله عليه وسلم : «**أيما رجل قال لأخيه: يا كافرن فقد باء بها أحدهما**»»[390].

وهذا هو الاعتدال المطلوب في معالجة مثل هذه القضايا التي وقع فيها وابتلي بها جماهير الناس.

* * *

---

(390) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (106/1)، والحديث متفق عليه عن ابن عمر.